المواطن المصرى
وقضايا السياسية الاجتماعية والعدل الاجتماعى
"١٩٩٧/ ١٩٧٠"

إعداد
د. محروس محمود على خليفة
أستاذ الرعاية الإجتماعية المساعد
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

مقدمة منهجية

- موضوع الدراسة ومشكلة البحث .
- أهمية الدراسة .
- أهداف الدراسة .
- التصميم المنهجى للدراسة .
- نوع الدراسة وأسلوب جمع البيانات .
  - المجال الجغرافى
  - المجال البشرى
  - المجال الزمنى

موضوع الدراسة وتحديد مشكلة البحث :

منذ فترة مبكرة خلال عقد السبعينات ، وجد الباحث نفسه منشغلاً بقضايا التخطيط والسياسة الاجتماعية وكان ذلك أثناء إعداده لرسالتى الماجستير والدكتوراه ، بالتركيز تحديدا على مسألة الرعاية الاجتماعية كاهتمام محورى وأصيل لمهنة الخدمة الاجتماعية وكانت أطروحة الدكتوراه التى تقدم الباحث بها حول اتجاهات التغيير فى سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر خلال عقدى الخمسينات والستينات حيث واكبا قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

أنصب الاهتمام فى هذه الدراسة حول تحليل السياسة الاجتماعية خلال الفترة من ١٩٥٢ ـ إلى ١٩٧٠ ، والتى شكلت ما يمكن تسميته تجاوزاً "الجمهورية الأولى منذ قيام يوليو ١٩٥٢ بقيادة عبد الناصر" والتى انتهت برحيله . وقد حاول الباحث التوصل إلى رصد وتحليل اتجاهات السياسة الاجتماعية فى هذه الفترة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أثرت فى صياغتها وتشكيلها . وانتهت الدراسة إلى أن دعاوى الإصلاح الاجتماعي والرغبة فى تحقيق العدل الاجتماعي وأعاده توزيع الثروة والدخل لصالح الغالبية الفقيرة من سكان مصر ، كل ذلك أدى إلى أن تكون الدولة صاحبة الالتزام الأساسى فى تحقيق ما أعلن تنظيم الضباط الأحرار من مبادئ عشية قيام الثورة ، وكان عليها (الدولة) ، أن تسعى لتوفير أساليب الحماية لتلبية حاجات الغالبية من السكان من فرص الحياة ، ومن هنا اتسم دور الدولة بأنه دور مهيمنة وتدخلى **interventionist** وكانت فى ذلك الوقت أقرب ما تكون ← إلى ممارسات وسياسات ما عرف فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية باسم دولة الرعاية الاجتماعية **The Social Welfare State** .

ولظروف وعوامل متعددة ، وجدت الدولة عند نهاية الستينات وبداية السبعينات أنها فى مأزق حرج، فلم تتمكن من تحقيق الأهداف الطموحة للعدل الاجتماعي وإعادة التوزيع ، وغرق النظام الاقتصادي فى مصيدة الديون الأجنبية وفوائدها المتراكمة وازمة فقدان الثقة فى أداء هذا النظام ، كما أن الإنفاق العسكرى أنهك ميزانية الدولة حيث وجد خلال فترات متعددة للمجهود الحربى على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتباطات قوى النمو الإقتصادى التى وصلت إلى معدلات عالية من الركود ، ولجأت الدولة إلى ما عرف بسياسة التمويل بالاقتراض (أوالتمويل بالعجز وزادت قيمة الدين العام لتمويل الأنفاق الحكومى ، حيث اعتمدت الدولة على آلتى الضرائب ، والاقتراض بما تصدره من سندات مدفوعه الفائدة عن طريق البنك المركزى وتحريك النقد دون خلق إنتاج اقتصادي حقيقى ، وعندما يضاف إلى ذلك كله ، تحدى الزيادة السكانية ، وجميعها عوامل داخلية ، مع العوامل الخارجية الضاغطة

والساعية إلى إنهاء محاولة التنمية المستقلة التى بدأتها مصر خلال عقد الستينات مع بداياته الأولى .كانت محصلة ذلك كله فى النهاية سلبيات اتهمت بها دولة (الجمهورية الأولى) ١٩٥٢ـ ١٩٧٠ . ومن هنا أصبح الطريق ممهداً خلال العقود التالية: السبعينات ، الثمانينات ، ومازال مفتوحاً حتى الآن ، أمام تحولات اقتصادية وسياسية خطيرة مثلت منعطفاً حاداً فى موقف الدولة من قضية العدل الاجتماعي والسياسات اقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها .

فقد شهدت بداية السبعينات تحولا نحو السياسة الاقتصادية المعروفة بسياسة الانفتاح الاقتصادي على السوق الرأسمالى الغربى ، والبيئة التى خلقها ذلك الانفتاح وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ، وما واكب السياسة وسبقها ومهد لهما من قوانين وقرارات أعطت لها المشروعية، كما أن الأزمة الخانقة للديون الخارجية وعبء فوائدها ، أدت فعلها السلبى بامتصاص جانب كبير مما هو متاح من الناتج القومى وعلى حساب الصادرات من السلع والخدمات ، وأثرت سلباً على حجم الواردات وخصوصاً وما كان موجها نحو الاستثمار الأنتاجى والمواد الغذائية . وكان الخلل الاقتصادي هو السمة الواضحة فى أداء النظام الاقتصادي بفعل عوامل عديدة ، انتهت إلى اللجوء فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى وأعضاء نادى باريس والدائنين الدوليين ، وكانت مسألة برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة التكيف الهيكلي بآليات فتح السوق الخارجية المصرية للاستثمار الأجنبي وإنهاء العمل بأى قواعد للحماية الجمركية وإلغاء الدعم الذى توجهه الحكومة كخط دفاعى عن الفقراء (وهم نسبة لاتقل عن ثلث سكان مصر) وفق بعض التقديرات المحلية والدولية، وأخيراً إلغاء ـ أو الإلغاء شبه الكامل لقيادة القطاع العام لخطة التنمية ورفع يد الدولة عن التدخل فى توجيه الأقتصاد الوطنى المخطط ، وإطلاق يد القطاع الخاص فى الإنتاج سواء فى قطاع السلع أو الخدمات ودخوله إلى مناطق كان قد أستقر على أنها المسئولية الرئيسية للدولة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ... وأخيراً ما نشهده الآن من خصخصة المشروعات الاقتصادية العامة .

وخلاصة ما تقدم ، أن ثمة انعكاسات يزعم الباحث أنها ستكون سلبية وضارة على غالبية السكان [خصوصاً الشرائح منخفضة الدخول] فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية التى تمارسها الدولة فى ظل برنامج الأصلاح الأقتصادى وإعادة التكيف الهيكلى ، مما يؤثر بصفة عامة على دور الدولة فى تحقيق العدل الإجتماعى .

ولما كان المواطن ، وهو مناط إهتمام أى سياسة إجتماعية ، بما يقرره له الدستور من حقوق إقتصادية وإجتماعية ، وهو أيضاً صاحب حقوق أساسية تجاه الدولة هى حقوق المواطنة **Citizin ship Rights** ، إذا كان ذلك هو المستقر والمتعارف عليه فى ظل النظم

الديموقراطية السياسية والاجتماعية ، فإنه يتعين التعرف على رأى المواطن فيما يحدث من ظواهر وقضايا ترتبط أساساً بحقه فى مسألة العدل الإجتماعى .

وعلى الرغم من الصعوبات المنهجية والفنية التى تكتنف القيام بدراسات متعمقة حول هذا الموضوع، إلا أن ذلك فى حد ذاته كان دافعاً للقيام بالدراسة الحالية والتى تتحدد أبعادها فى الإجابة عن التساؤل الرئيسى والتساؤلات الفرعية التالية :

أولاً : ماهو رأى بعض الفئات الإجتماعية (من المواطنين) تجاه موقف الدولة من مسألة العدل الإجتماعى بين السكان ؟

ثانياً : أما التساؤلات الفرعية فهى تمثل مجموعة المحكات أو المعايير التى تعتمد عليها الدراسة فى تحديد رأى المستجيبين لتعيين موقف الدولة من العدل الإجتماعى وتتمثل فى المحاور التساؤلات التالية :

١ ـ ماهو الرأى تجاه موقف الدولة من الدعم ـ بين الأبقاء عليه أو إلغائه أو إحلال بدائل مناسبة له؟

٢ ـ ماهو الرأى تجاه نظم الضرائب المعمول بها فى الوقت الراهن ولأى مدى يتحمل المواطن مسئولية تمويل الأيرادات الأنفاقية (الأنفاق العام للدولة) .

٣ ـ ماهو الموقف من القطاع الخاص وإلى أى مدى يمكن أن ينجح فيما فشلت الدولة فى تحقيقه [التعليم ـ الصحة ـ الرعاية الإجتماعية ـ التوظف الأسكان] .

٤ ـ عند المقارنة بين الدولة ـ كجهاز ، والقطاع الخاص ، أيهما له الكفاءة فى إدارة وتعظيم العائد فى برامج الرعاية الإجتماعية .

٥ ـ هل يستطيع القطاع الخاص توليد فرص عمل وتوظيف للقوى العاملة الوطنية فى ظل سياسات الأصلاح الأقتصادى وإعادة التكيف المنهجى .

وتحدد الأجابة عن التساؤلات السابقة الاشكالية البحثية فى هذه الدراسة فى كونها تدور حول التعرف على رأى المواطن المصرى تجاه موقف الدولة (٧٠ ـ ١٩٩٨) تجاه مسألة العدل الإجتماعى وما يرتبط بها من سياسات إجتماعية .

أهمية الدراسة :

ولكن ما هى الأهمية التى يمكن أن تحققها دراسة بهذا المستوى من الأتساع فى القضية الإشكاليات التى تعالجها ؟

يرى الباحث أنه على الرغم من إتساع الأطار النظرى من المنظورالإقتصادى الإجتماعى السياسى الذى تدور حوله مجموعة التساؤلات السابقة ، ورغم الصعوبات التى قد تواجه الباحث (وليس أقلها عدم توفر بيانات دقيقة حول بعض الموضوعات) "وخصوصاً

البيانات الاقتصادية " ، والصعوبات المنهجية فى إستخراج العينات التى يمكن أن تمثل حصصاً من الفئات الإجتماعية ... وغير ذلك من صعوبات ، على الرغم من هذا فإنه يمكن أن تقدم هذه الدراسة مايلى :

١ ـ تحديد الاتجاهات الرئيسية لرأى المواطن المصرى حول السياسة الإجتماعية المعاصرة فى ظل الظروف الأقتصادية الراهنة ، وذلك بأستخدام المنهج العلمى وسيلة وأداة للتعرف على هذا الرأى .

٢ ـ إن دراسة ميدانية حول قضية العدل الإجتماعى وموقف الدولة منها قد تكون أساساً علمياً جيداً تستفيد منه الأحزاب السياسية فى دولة تجعل من العملية الانتخابية التنافسية أساساً للوصول إلى دوائر إتخاذ القرار على جميع المستويات ، فحيث يتاح للتنظيم السياسى ، أن يتعرف على رأى المواطن تجاه (أخطر قضايا الوطن) فى الآونة الراهنة ، يمكن أن يتشكل فى ضوء هذه المعرفة برامجه وأهدافه وطموحه السياسى ليعبر عن جمهور المواطنين فى ظل دولة تستند إلى التعددية الحزبية والديموقراطية .

٣ ـ كذلك فإن دراسة بهذا الاهتمام ، يمكن أن تصل ـ وبحد أدنى ـ إلى بعض النتائج التى قد تكون بمثابة مؤشرات حول إمكانية توجيه الجمهور للمشاركة فى إيجاد حلول بناءة لقضايا ومشكلات المجتمع حيث يأمل الباحث أن تكون معطياتها ونتائجها فى مستوى مناسب ويتاح لها فرصة الأستفادة منها بين دوائر الأعلام والأجهزة المعنية بالرأى العام .

أهداف الدراسة :

مما سبق ، تتحدد أهداف الدراسة فى رصد وتحليل اتجاهات بعض فئات المجتمع المصرى تجاه موقف الدولة من قضية العدل الإجتماعى معبراً عنها فى السياسات الإجتماعية المعاصرة خلال الفترة [٧٠ ـ ١٩٩٨] . كما أن الدراسة تسعى لإستكشاف أبعاد ومظاهر تأثر رأى المواطن بالتحولات الإقتصادية والسياسات المواكبة لها وإنعكاسات هذه التحولات على مستوى إشباع الحاجات .

التصميم المنهجي للدراسة :

١ ـ نوع الدراسة :

تصنف الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية ، فهى تسعى للتعرف على رأى فئات من المواطنين تجاه قضية العدل الإجتماعى ، وهى بذلك تمثل نوعاً من أنواع بحوث الرأى العام ، وتبرر ظروف هذه الدراسة وموضوعها الاعتماد على هذا النوع من التصميم

المنهجى ، فلقد توفر لدى الباحث مجموعة رصينة من البحوث والدراسات التى يعتمد عليها حول أداء الاقتصاد المصرى فى عقدى السبعينات والثمانينات من باحثين وهيئات موثوق فى إمكاناتها .

كما أن البيانات التى توفرها تقارير التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير فيما يخص الحالة المصريه وحول أداء النظام الاقتصادى المصرى ، كل ذلك فضلاً عن موضوع الدراسة ذاته ، وجه الباحث نحو الاعتماد على الدراسة الوصفية لتحقيق أهدافه .

٢ ـ أسلوب جمع البيانات وطريقته :

إعتمدت الدراسة على المسح الإجتماعى بالعينة كاسلوب لجمع المادة الميدانية ، من عينة المبحوثين، اما من حيث طريقة جمع البيانات واداتها التى استخدمها الباحث ، فقد إستعان بالإستبيان كأسلوب أضاً فى جمع الماده الميدانية من اراء المبحوثين وقد تم ذلك وفقاً للخطوات التالية :

٢-١ قام الباحث بتصميم صحيفة الاستبيان (المرفقة) ومعها تعليمات استيفاء البيانات للمبحوثين وقد قام الباحث باختبار الصدق الظاهرى للاستبيان على مجموعة من المبحوثين قبل البدء بجمع البيانات من أفراد العينة (العينات الأصلية) . وتم تعديلها فى ضوء ما اسفرت عن الملاحظات التى وردت خلال مرحلة التجريب .

٢-٢ تم توزيع صحائف الاستبيان بواسطة (باحثى ميدان) إستعان الباحث بهم وتم تدريبهم على كيفية مقابلة المبحوثين واعطائهم نبذه ومعلومات عن الدراسة والهدف منها وكيفية إستيفاء بياناتها ، مع اعطاء المبحوثين مهلة أسبوع كامل لإستيفاء الاستبيان .

٢-٣ تم إعادة الحصول على الإستبيانات بعد إستيفائها من المبحوثين وقام باحثوا الميدان بمراجعتها ميدانياً وذلك للتاكد من إستيفائها طبقاً لتعليمات جمع المادة العلمية وصحة وإستكمال البيانات الواردة فيها .

٢-٤ قام الباحث بعد ذلك بأستكمال باقى خطوات البحث من حيث تجهيز الاستبيان ومعاملة ما ورد به إحصائياً للتحليل وكتابة وصياغة نتائج الدراسة .

مجالات الدراسة :

أجريت هذه الدراسة فى نطاق محافظة الأسكندرية وحيث راعى الباحث إشتمال مفردات العينة على أفراد ينتمون إلى فئات إجتماعية متعددة . كالمشتغلون بالعمل الزراعى توزعوا بين أفراد ينتمون إلى قرى أبيس وخورشيد التابعة لمدينة الأسكندرية، أما طلاب الجامعة، فقد تم إختيارهم من طلاب الكليات النظرية ـ آداب حقوق ـ تجارة بجامعة الأسكندرية ، بينما إشتملت حصص موظفى أجهزة الخدمات والمرافق ومستخدمينا على

عاملين بوزارة التعليم ، الشئون الإجتماعية ، والقطاع الخاص ينتمون إلى ورش ومصانع القطاع الخاص الصناعى بالأسكندرية .

المجال البشرى :

تم إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المبحوثين ، وهى من نوع العينات غير الاحتمالية ويطلق عليها إسم عينة الحصص ، وهذا النوع من المعاينة يتناسب مع الدراسات التى تسعى للتعرف على موضوعات وقضايا تتصل برأى الجمهور أو الرأى العام ، ويكثر معهد "جالوب" فى الولايات المتحدة الأمريكية من إستخدامها . وعلى ذلك فقد تم إختيار المجال البشرى المبحوثين فى النطاق الجغرافى لمحافظة الأسكندرية ، مراعياً تمثيل القطاعين الريفى والحضرى فى إختيار أفراد العينة .

ونظراً لعدم وجود قوائم يمكن الاعتماد عليها ــ أو أى إطار منظم يحدد مفردات المجتمع البشرى ، وإستحالة إيجاد مثل هذا الاطار لاستخراج عينة بالطريقة العشوائية بأنواعها، فقد إعتمد الباحث على عينة الحصص **Quota Sample** فى تحديد هذا المجال.

وشملت العينة الفئات الإجتماعية التالية :

		العـــدد
١ ـ	أشخاص يشتغلون بالعمل الزراعى (فلاحون)	٥٠ مفردة
٢ ـ	عاملون ومستخدمون بالقطاع الخاص الصناعى (ورش صناعية كبرى ـ مصانع) وعمال خدمات	١٠٠ مفردة
٣ ـ	موظفون بأجهزة الخدمات والمرافق فى وظائف إدارية وكتابية	٥٠ مفردة
٤ ـ	موظفون بأجهزة الخدمات والمرافق الحكومية فى مستوى التعليم الجامعى ورؤساء وحدات وأجهزة حكومية (وظائف الأخصائيون)	٥٠ مفردة
٥ ـ	أصحاب أعمال وملاك الرأسمال خاص يعملون فيها	٥٠ مفردة

المجموع ٣٠٠ مفردة

المجال الزمنى :

تم جمع المادة الميدانية لهذه الدراسة خلال الفترة من ١٥ ـ ٣٠ أكتوبر عام ١٩٩٦ ، وكان الباحث قد بدأ العمل فى إعداد هذه الدراسة وتوفر على معالجة مادتها الأحصائية (الثانوية) وإطارها النظرى منذ يونيو ١٩٩٦ . وقد خصصت الفترة من نهاية أكتوبر وحتى نهاية ديسمبر ١٩٩٦ للمعالجة الاحصائية والتحليل وإخراج الدراسة فى صورتها النهائية تمهيداً لنشرها فى إحدى الدوريات العلمية خلال عام ١٩٩٧.

أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة :

هناك مجموعة من المفاهيم الاساسية المستخدمة فى الدراسة ، منها ما يتصل بالسياسة الإجتماعية والعدل الاجتماعى وإعادة توزيع الثروة والدخل كجزء أساسى من ممارسات الدولة، ومنها مجموعة كبيرة من المفاهيم التى إستقر عليها وأرسوا علم الأقتصاد والمالية العامة وباتت جزءاً محدداً من الآلة المفاهيمية المستخدمة فى معالجة كثير من القضايا الأقتصادية الإجتماعية ، ومنها ما هو متاح فى الدراسات والتقارير الدولية للتنمية التى نشدها البنك الدولى للإنشاء والتعمير والكتاب السنوى للإحصاء الذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء فى مصر .

وفيما يلى إشارة إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فى الدراسة والتى عولجت بتوسع خلال المدخل النظرى فى الفصلين الأول والثانى لهذه الدراسة .

- دولة الرعاية الإجتماعية .
- السياسة الأجتماعية .
- الناتج المحلى الاجمالى وتوزيعه بين قطاعات الأنتاج .
- الناتج القومى الإجمالى .
- الدخل القومى وتوزيعه بين شرائح الدخل والأستهلاك الأسرى .
- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ـ الناتج القومى .
- خط الفقر .
- فجوة الموارد الاقتصادية .
- الدين العام الداخلى والخارجى .
- فوائد الديون للعالم الخارجى .
- الموازنة العامة للدولة .
- متوسط الاسعار القياسية لتكلفة المعيشة للمستهلكين .
- التنمية البشرية والامن البشرى ومبدأ ٢٠ : ٢٠ .

الفصل الأول

الدولة الحديثة ودورها فى تحريك عجلة السياسة الاقتصادية والاجتماعية

* الدور الاقتصادى للدولة .
* الدولة والسياسة الاجتماعية .

أولاً : الدور الاقتصادى للدولة

لقد أصبح من المعترف به عالمياً ، أن هناك ثمة أنشطة إقتصادية معينة يمكن أن تصبح مسئولية الدولة وحدها ، وهناك ثمة أنشطة أخرى يفضل أن تترك دائماً للمبادرات الخاصة بعيداً عن تدخل الدولة، وبين هذين الطرفين ، تلعب الدولة المعاصرة ، ووفقاً للقوى الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية السائدة فيها ، أدواراً متعددة ، فتوسع وتضيق من مدى تدخلها فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى . إلا أنها أيضاً، وبدعوى الحماية الاجتماعية ، وبضغط المطالب الجماهيرية للغالبية ، أو لحساب القوى الانتخابية التنافسية الحزبية ، تسعى من أجل تنظيم النشاط الاقتصادى أو تحقيق النمو الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية كمطالب باتت حقاً من حقوق المواطنة Citizinship Rights .

وإستجابة لهذه المطالب والضغوط ، التى أخذت فى بعض الأحيان صورة مبادئ وإعلانات عالمية كالإعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة ، دخلت الدولة عن طريق جهاز الحكومة سواء بصورة الانتاج المباشر ، أو بطريق غير مباشر عن طريق التشريع والرقابة والحماية ، دخلت إلى ميدان السياسة الاجتماعية لتعبر عن التدخل الحكومى من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة فى تحسين تلبية الحاجات الاجتماعية لسكان المجتمع وإعادة توزيع فرص الحياة فيه ، وإتخذ ذلك التدخل أبعاداً متعددة نعالجها فيما يلى :

١ ـ ١ الانفاق العام

يأخذ الانفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى للدول صوراً متعددة تتزايد مع تزايد الطلب على المرافق والخدمات والتسهيلات الموجهة للسكان ، كما أن زيادة أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية تؤدى أيضاً إلى زيادة الانفاق العام الذى توجهه الدولة للمرافق والخدمات سواء عن طريق السلطة الحكومية المركزية أو المحلية أو الادارات المستقلة أو المشروعات المملوكة للدولة .

١ ـ ٢ تتباين فئات الإنفاق العام من دولة إلى أخرى ، ولكنها تتضمن بصفة عامة الانفاق على الخدمات والاعانات والتحويلات والاستثمار ومدفوعات الفائدة وصافى الإقراض إلى الأفراد والهيئات ..الخ .

فالانفاق على الخدمات والتى تعرف أحياناً باسم الاستهلاك العام والتى تشمل الخدمات العامة ، جميع الانفاق الحكومى الجارى على الأجور والمهايا والسلع والخدمات وبغرض توفير الخدمات العامة ، وهذا يعنى إسهام الحكومة المركزية فى الناتج المحلى الإجمالى . أما الاعانات والتحويلات ، فتشمل مدفوعات الدولة لتحقيق الرفاهية إلى

الأفراد، والاعانات إلى وحدات شبه حكومية ، ويذهب هذا الجانب إلـى برامـج المسـاعدات العامة والمعاشات (الضمان الإجتماعى) والرعاية الصحية وتعويضات البطالة ودعم السلع الموجهة للفقراء والفئات المعرضة للإحتياج .

أما الإستثمار ، فيشتمل على الانفاق الرأسمالى الحكومى مثل الانفـاق علـى إنشـاء الطرق والمدارس والمستشفيات والاتصالات ... الخ .

١ ـ ٣ أما فى قطاع الانتاج الاقتصادى

ففى أغلب بلدان الدول النامية دخلت الدولة كمنظـم ومنتـج ومـالك حيـث إحتفظـت بالصناعات التحويلية الكبيرة والتعديـن وتدبير المـوارد الماليـة ، وظلـت المالكـة للشـركات القومية والمشـروعات الضخمـة مثل المرافـق والكهربـاء والغـاز والميـاه والبـترول والنقـل والمواصلات ، وبذلك دخلت الدولة فى معظم البلدان النامية كمستثمر أسـاس فـى الاقتصـاد مسئولة عن إنتاج وتسويق الجانب الأكبر مـن صـادرات بعض السلع الغذائيـة فضـلاً عن السيطرة على أسواق الائتمان المحلية (١) .

٢ ـ الدولة ومصادرها الاقتصادية

فى أغلب بلدان العالم الثالث . إستطاعت الدولة أن ترث أغلب أو كل المشروعات الاقتصادية بعد إستقلالها السياسى من ملاكها الأجانب أو المحللين ، أو بعـد ثـوارث محليـة عسكرية ، أو بعد حركات التأميم من السلطات القابضة على الحكم بعد خلـع النظـم السـابقة عليها ، وعندما بدأت الحكومات تتولى المبادرات بانشـاء صناعـات وإسـتثمارات إقتصاديـة جديدة فى ظل إحجام المستثمرين ، أو للقضاء على إحتكارات الإستثمارات الخاصـة ، فـى ظل هذه الظروف كان يتـم تعظيـم التكويـن الاقتصـادى وتخصيـص المـوارد لجهـاز الدولـة بواسطة آليتها الحكومية مما يمكنها مـن توجيـه هـذه المـوارد إقتصاديـا وفـق خطـة لتحقيـق أهداف التنمية ويحقق لها الهيمنة على موارد المجتمع الاقتصادية .

٢ ـ ١ الدولة المعاصرة ومفهوم الهيمنة " hegemonie "

نستطيع فهم الدور الأساسى الذى تلعبه الدولـة فـى تكويـن الانفـاق العـام الأساسـى الذى تمول من خلاله معظم الناتج المحلى للمرافق والخدمات الاستهلاكية وغيرها مما أشير إليه أعلاه من عدد من المصادر والايرادات وبعض منها يأخذ طابع الضرائب التى تحصـل عليها الدولة ، وبعض منها فى صورة فوائد أخرى غير ضريبية .

إلا أننا وباستخدام مفهوم الهيمنة الذى إبتدعه " جرامشـى " يمكـن أن نتوصـل إلـى فهم آلية سيطرة الدولـة وهيمنتهـا علـى الأدوات الاقتصاديـة . إلا أن للبـاحث تحفظ حـول إستخدام المفهوم بداية : وهو أن "جرامشى " إستخدم المفهـوم ليعبر بـه عـن علاقـة الدولـة

الرأسمالية بالطبقات المسيطرة سياسياً حيث الدولة ذات قيادة خاضعة لهيمنة طبقية " ـــ أما إستخدام الباحث له فهو حول إستخدام الدولة للسيطرة على الجماهير المحكومة .

ومن القراءة الأولية لجرامشى يمكن أن نتبنى وجهة نظره حولـه فكرة أن الهيمنة تشير إلى ذلك الوضع التاريخى الذى لا تقتصر فيه السيطرة الطبقيـة علـى مجرد إستخدام العنف والقوة ، بل تشمل وظيفة القيادة وتشمل أيديولوجية من نوع خاص تضمن قيام علاقة بين الحكام والمحكومين على أساس من " الرضاء الايجابى " من جانب الطبقات الأضعف. وتضمن هذه الأيديولوجية ولاء الطبقات المحكومة وخضوعها لنظام معين للسيطرة . (هل إنفصل المجتمع المدنى عن الدولة أم أن هناك تداخل بين السلطات ؟) . حيث نجد التدخل بين الاقتصاد والسياسة فى الدولة الحديثة عند جرامشى .

٢ ـ ٢ هنا تعتبر الدولة ممثلة عن ، وتعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة للشعب أو الأمة ـ ذلك الكيان ـ الذى صار يعرف الآن باسم المجتمع المدنى .

وتستطيع الدولة وجهازها الحكومى أن تضمن الهيمنة علـى الجماعات التابعة " المحكومة " وهى القوة المحركة باعتبارها القوة الدافعة لكل الطاقات الوطنية . وعلى الدولة أن تسعى دائما للمواءمة لتحقيق توازنات غير مستقرة فى حدود القانون . (٢) بحيث تتغير بحسب المصلحة العامة .

٢ ـ ٣ الدولة هنا أيضاً دولة مؤسسات تستمد شرعيتها من المواطنين المتساويين ، أى من سيادتهم ومسئوليتها تجاههم . وبالتالى أصبح هؤلاء يمثلون الارادة لعامة تحكمهم قوانين شكلية مجردة يفترض أنها تعبر عنهم فى دولة قانونية حيث تصبح الدولة تجسيداً للكيان السياسى وهو الأمة . وليس فقط إلى المستوى الأيديولوجى ، فهناك التمثيل النيابى والحريات السياسية والسيادة الشعبية، هناك المجتمع المدنى ، فى النهاية فهى دولة المؤسسات .

٢ ـ ٤ فى ظل الظروف التى تطورت إليها الدولة الرأسمالية وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية فى البلدان الصناعية ، وقد حذت حذوها كثير من بلدان العالم الثالث أثر محاولاتها الاصلاحية فى الاقتصاد والسياسة ، سعت الدولة فى قيامها بدور تدخلى لإعادة توزيع الدخل الوطنى وفى الاستثمار، قامت بالدور الأهم وهو الدور المنصب على الوظيفة الضرائبية والنقدية الذى تحتكره وتهيمن عليه ، ذلك أن هيمنة الدولة على السياسة الضرائبية تعنى أنها تستطيع التدخل لإعادة توزيع الدخل القومى والاستيلاء الالزامى من قبل الحكومة على قسم من القيمة من أصحابها الأصليين وإستخدامه فى أغراض تحددها الدولة . كما أنها وعبر

سياستها النقدية تحدد إمكانية الحصول عبر الدين العام على قسم من القيمة وتستخدمه للأغراض اللازمة للحكومة مع الوفاء بالدين فى وقت لاحق على صورة سندات حكومية (وبالطبع لا تنزع الحكومة قسما من القيمة من أصحابها الأصليين ولا تنتج نقداً) وإنما تمارس دوراً فى تحريك قيمة النقود فى بعض مجالات الاقتصاد الوطنى . (٣)

هذه هى أشكال مداخيل المصادر الحكومية التمويلية غير الانتاجية للدولة الحديثة والتى تعيد تدويرها فى الانتاج المحلى للإنفاق العام مع جزء من مواردها الأخرى . و"على أى حال فإن المصدر الرئيسى للدخل فى معظم البلدان الرأسمالية على الدوام قد تمثل فى الضرائب المباشرة وغير المباشرة " (٤) أما مسألة الدين العام والذى أشرت إليه اعلاه ، فهو واحد من قوى التراكم الاقتصادى فى الدولة الرأسمالية ، فهو يمنح المال العقيم قوة توالد يحوله إلى رأسمال منتج دون أن يتعرض للمخاطر لاستخدامه فى الاستثمار والتجارة، حيث تستخدمه الدولة عبر فرضها لنظم السندات الحكومية على المصرف المركزى للدولة وغيره من المؤسسات الائتمانية ، وتطرح سنداتها للتداول فى السوق المالية عبر إكتتاب عام ، ومن ثم تصبح السندات الحكومية وسيلة للتداول المالى ، وتمثل أحد مداخل التمويل الحكومى (إلا أنها تمثل مصدراً للتضخم لأنها تتدخل فى الانتاج الوطنى دونما إنتاج حقيقى أو ما يعرف بلغة الاقتصاد الحديث التمويل عن طريق زيادة المداخيل الحكومية بالإقتراض أو التمويل بالعجز .

وعلى الرغم مما قد يكون لهذه السياسات من أثار وسياسات غير موانية فى المدى القريب والبعيد من أثار تضخمية تترك بصماتها السلبية على السياسات الاجتماعية وخصوصاً الآثار المشاهدة فى إرتفاع الأسعار وزيادة نفقات المعيشة ومعاناة أصحاب الدخول الدنيا والفقراء والفئات المحرومة التى تتعرض لمزيد من المعاناة ، على الرغم من كل هذه الآثار ، إلا أنه قد لا تكون هناك بدائل كثيرة أمام الحكومات المعاصرة ، التى تحاصرها ظروفها الاقتصادية الداخلية والخارجية وخصوصاً فى بلدان العالم الثالث ، فتلجأ إلى استخدام السياسات الضرائبية العالية والتمويل بالعجز والدين العام وزيادة المداخيل الحكومية بالاقتراض ـ فضلاً عن الديون من العالم الخارجى والمؤسسات الخارجية للحفاظ على جهاز الدولة ودورها للقيام بوظائفها الأساسية فى الانفاق العام والخدمات والاستثمار على التعليم والصحة وبرامج الضمان الاجماعى والتحويلات والمساعدات .

ونخلص مما سبق إلى أن الدولة الحديثة ، وبصرف النظر عن موقعها فى العالم الرأسمالى الصناعى ، أو الثالث النامى ـ تقوم بدور متعاظم فى توجيه مسئوليتها نحو

تيسير الانفاق العام من المرافق والخدمات والاستثمار والتحويلات لصالح قطاعات كبيرة من السكان لتحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، معتمدة فى ذلك على ما يتوفر لدى الحكومة من تمويل تتعدد مصادره وتتنوع إمكاناته .. وهو فى ذلك يعد إمتداداً تاريخياً لما عرف فى أدبيات الرعاية الاجتماعية " بدولة الرعاية الاجتماعية " والتى كانت الثورة الصناعية ودعاوى الاصلاح الاجتماعى والاشتراكية والفابية والحركات العمالية والنقابية والماركسية بمثابة الآباء الحقيقية المؤسسة لها فى المجتمعات الغربية قبل منتصف القرن العشرين .

ثانياً : الدولة والسياسة الاجتماعية أو دولة الرعاية الاجتماعية

The Social Welfare state

٢ ـ ١ لقد أصبحت الرعاية الاجتماعية أنساقاً فاعلة فى أى مجتمع حديث ، معبرة عن القيم السائدة فيه، سواء كانت تلك القيم معبرا عنها صراحة أو لم تكن كذلك .

وتشمل الرعاية الاجتماعية كافة البرامج المنظمة الموجهة من قبل الدولة للأفراد والأسر الذين يعتمدون عليها فى وجودهم سواء لإشباع حاجاتهم أو لحل ما يواجههم من مشكلات ، ولتطوير وتحسين مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم .

٢ ـ ١ ومع البدايات الأولى للقرن العشرين أصبحت تنظيمات الرعاية من المسئوليات المباشرة للدولة حتى باتت من مهماتها الأساسية وعرفت فى الغرب وخصوصاً فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و(الدول الصناعية) بمصطلح دولة الرعاية الاجتماعية The Social Welfare State لتحتوى على مضمون أيديولوجى بأن المهام الأساسية للدولة أن تنشر مظلتها لتقدم حماية إقتصادية إجتماعية لمواطنيها ضد مخاطر أى تهديد للمواطن وخصوصاً ضد البطالة والأمية والمرض والفقر .

وهكذا إنتشرت نماذج تطبيق دولة الرعاية الاجتماعية فى دول الغرب الصناعية المتقدمة ، تحمل صوراً متعددة متمايزة لما تقدمه من برامج لمواطنيها من خدمات عامة وخاصة ، ولكنها فى أغلبها تمثل التزاماً من الدولة تجاه المواطن ، وفى ذلك " كان النمو الإقتصادى ونتائجه البيروقراطيه هو الجذر الأساسى الذى نبتت منه دولة الرعاية الاجتماعية بصفة عامة ، وهو السبب الذى أقيم من خلاله برامج متشابهة للضمان الاجتماعى ، ووجهت من خلاله أجزاء كبيرة من الناتج القومى المخصصة لهذه البرامج، لقد كان الاتجاه نحو تغطة مكثفة لتمويل هذه الأساليب والبرامج . (٥)

٢ ـ ٢ من هذا المنطلق نستطيع الاشارة بايجاز إلى أن دولة الرعاية الإجتماعية عبر كمصطلح عن جهاز معقد ومركب من أجهزة الدولة State apparatus وهو

جهاز ذو وظيفة توزيعية وبالأمرى وظيفة إعادة توزيع لموارد المجتمع من أجل تحسين وتطوير الخدمات الاجتماعية للغالبية العظمى من السكان ولذوى الحاجات الخاصة والفقراء ، وإمتدت لشمل كل سكان المجتمع لتحقق العدالة الاجتماعية التوزيعية فى فرص الحياة (٦) .

٢ ـ ٣ فى ظل هذا السياق ، كان من الطبيعى أن تنمو أيديولوجية جديدة ، هى أيديولوجية ماعرفت باسم " دولة الرعاية الاجتماعية " التى إستندت إلى دعاوى الاتجاه الاصلاح الإنسانى Humanitarian متلازماً مع دعاوى اليسار الإشتراكى الغابى الأوربى والعمالى . ومع تفاقم مشكلات التصنيع وكوارث الحرب العالمية الثانية والحركات النقابية وإتحادات العمال والخوف من شبح الماركسية .. تبنت دول الغرب الصناعية الرأسمالية خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سياسة الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى المشار إليها " دولة الرعاية الإجتماعية وصدرت قوانين الضمان الاجماعى والأمن الاجتماعية (٧) .

٢ ـ ٤ ظلت دعاوى هذه الأيديولوجية سائدة إلى وقت قريب، سندها الاقتصادى والسيسى التزام الدولة تجاه مواطنيها ، بالاعتماد على نظم الضرائب لتوفير التمويل اللازم، وإقتطاع أجزاء معتبرة من الناتج القومى بهدف تغطية برامج الرعاية الإجتماعية وجعل هذا الهدف ممكناً .

٢ ـ ٥ ولقد ظل الفكر الاشتراكى دوماً مصدر إلهام ـ يعطى الثقة ويقدم صوراً دافعة إلى أن الدولة يمكن أن تلعب دوراً تخفف فيه من حدة الآثار المدمرة للحرمان واللامساواة التوزيعية لفرص الحياة التى يعانى فيها الانسان . (٨) وبمعنى أكثر وضوحاً ، فهناك تصور ما يوحى للمواطن دائماً بأن الدولة تملك دائماً وعلى نحو ما ـ وسيلة أو مجموعة وسائل تستطيع أن تتعامل بها مع المشكلات الناجمة عن عدم إشباع الحاجات الأساسية ، فالدولة فى النهاية تمتلك أجهزتها ، أى تمتلك الأدوات ، أدوات القوة الاقتصادية والسياسية والادارية ، وهى مناط تحقيق الحياة الأفضل لأفراد المجتمع . ويرى الباحث أن تدخل الدولة فى حياة الأفراد لتحقيق هذا الهدف ، صار أحد السمات الأساسية المميزة لوظائف الحكومات الوطنية سواء فى المستوى الوطنى أو المحلى (محافظة ـ مدينة ـ قرية) بل هو شرط إستمرار بقاءها فى الحكم.

مما سبق ، وبدون الدخول فى كثير من التفاصيل النظرية يستطيع الباحث إستخلاص الأساس الذى يستند إليه مفهوم دولة الرعاية الاجماعية :

١ ــ دولة الرعاية الاجتماعية آلية توزيعية للسلع والخدمات خارج نطاق السوق الاستهلاكية بصفة عامة .

٢ ــ يتسع ويضيق النطاق التوزيعى للسلع والخدمات فى دولة الرعاية الاجتماعية وفقا للسياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد .

وعلى هذا يتسع نطاق البرامج التى تشملها السلع والخدمات فى دولة الرعاية الاجتماعية ، من دولة لاخرى ، فالرعاية الصحية ، والتأمينات الاجتماعية بأنواعها والتأمين الصحى ، والضمان الاجتماعى ، والمساعدات العامة ، والاسكان ، والتعليم ، والخدمات الشخصية للفئات االخاصة والمعوقين ورعاية الاحداث ورعاية الطفولة .....إلخ كل هذه البرامج تدخل ضمن برامج الرعاية التى قد تختلف وتتباين من وقت إلى آخر وفى ظروف مختلفة مما يجعل التصنيف أمراً صعباً حتى على المستوى المحلى أو الدولى .

وعلى هذا فإن دولة الرعاية الاجتماعية لا تعنى بالضرورة أن كافة برامج الرعاية الاجتماعية وما تشتمل عليه من خدمات تئول إلى آلية توزيع حكومية خارج نطاق السوق ، وبمعنى أخر ، فإنها لا تلغى وجود السوق Market كآلية لتبادل السلع والخدمات أو جزء منها ، ولكنها تعنى أن الدولة تلتزم بتوفير نطاق معين من السلع والخدمات الاجتماعية الاساسية للمواطن ولاسيما ما يمكن أن يدخل فى نطاق ما يعرف باسم الخدمات العامة Public Services - Public welfare ، وبذلك يظل الباب مفتوحاً لما يمكن أن نسميه Private Market أو السوق الخاص للسلع والخدمات . وإذا كان من المألوف أن نجد سوقاً مفتوحاً للسلع الاستهلاكية (كالسيارة ــ التليفزيون ــ الثلاجة ــ الراديو) فإنه أيضاً أصبح مألوفاً الحصول على الخدمة الطبية من المستشفى ، العيادة الخاصة لطبيب الاسنان ، طبيب الاطفال ، المدرسة الخاصة ، دار الرعاية النهارية ، مركز رعاية المعوقين ، مؤسسة خاصة لرعاية المسنين .... الخ بل وأصبح مألوفا أيضاً أن توجد مؤسسات للرعاية الاجتماعية فى هذا النطاق تعمل من أجل الحصول على الربح Private for Profit شأنها فى ذلك شأن إستثمار مشروع إقتصادى .

وفى نطاق مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية بصفة عامة ــ عندما تتحمل الدولة مسئولية توجيه جزء مميز من الناتج القومى الى الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ، فإن ذلك يعنى ضمناً أن الدولة تقوم بوظيفة توزيعية (وبمعنى أخر ــ إعادة توزيع) للموارد بين الفئات والطبقات الاجتماعية ، بما يمكن أن يقرب بينها فى تحقيق العدالة للآستفادة من فرص الحياة الاجتماعية .

* والدولة هنا تكون بمثابة مقدم أو مصدر لتوفير الخدمة أيضا Provider .

* أو مورد لها ـ بل تكون فى بعض الاحوال محتكر أساس لها .
* وهى تكون موزع distributer كما فى حالة السلع الغذائية التى توفرها للفقراء ومحدودى الدخل .
* وقد تكون منظمة regulator تعمل على توفير الخدمة واعادة توزيعها بعدالة .
* وقد تكون مستثيرة ومشجعة للاستثمار فى قطاع انتاج السلع والخدمات stinulative الإجتماعية لدعم المستثمرين على المشاركة الإجتماعية بجهودهم معها ودمجهم فى هذا المجال .

وهكذا تتعدد الأدوار التى يمكن أن تقوم بها دولة الرعاية الإجتماعية من حيث إسهامها فى تلبية الحاجات الاجتماعية من السلع والخدمات الاجتماعية للسكان .

وهى فى جميع هذه الادوار تسعى إلى ضمان عدالة توزيعيه لفرص الحياة بين سكان المجتمع وعلى الاخص للفئات الاقل دخلا الذين يكونوا أكثر تعرضاً للإهمال والحاجة .

وفى ذلك الشأن ، حدد التقرير الدولى للتنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة لعام١٩٩٤ مفهوماً للأمن البشرى أطلق عليه مفهوم الامن البشرى مبدأ ٢٠ : ٢٠ ، وينصرف إلى الأمان من التهديد المستمر من الجوع والمرض ، والجريمة ، والقهر ، والحماية من التقلبات المفاجئة والضارة فى نمط الحياة اليومية سواء كان ذلك فى المنزل ، أو الوظيفة ، أو المحيط الاجتماعى ، أو البيئة ، ولتحقيق هذا الأمن قامت فكرة مبدأ ٢٠ :٢٠ للتنمية البشرية التى وافقت عليها وفود المؤتمر العالمى للقمة الاجتماعية للتنمية وتشمل :

* نشر التعليم الأساسى للبنين والبنات .
* تخفيض الامية بنسبة ٥٠ ٪ مع مراعاة ألا يكون ذلك على حساب الإناث .
* الرعاية الصحية الأولية للجميع مع الاهتمام الخاص بتطعيم الأطفال .
* القضاء على حالات سوء التغذية الحادة أو تحفيض الحالات الأخرى بنسبة ٥٠٪.
* توفير خدمات تنظيم الأسرة للراغبين (إختيارياً) .
* توفير مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحى للجميع .
* إتاحة مصادر الائتمان للجميع مع ضمان فرص التوظف .

وأوصى البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بتخصص ٢٠ ٪ من ميزانيات الدول للتنمية البشرية الأساسية .

وهكذا تنول دولة الرعاية فى نهاية المطاف فى عقد التسعينات عالمياً الى الاهتمام الأساسى بتحقيق الامن البشرى – فهل هى ثوب جديد لقضايا قديمة منذ كوارث النظام الاقتصادى العالمى فى العشرينات ؟

الفصل الثانى

الدولة وقضية العدل الاجتماعى فيما بعد الستينات

أولا : استهلال تاريخى : ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠

ثانيا : التحولات الكبرى نحو الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات

ثالثا : الانفاق العام ومسألة العدل الاجتماعى فى ظل سياسات الانفتاح والخصخصة

رابعا : أهم الآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية فى ظل سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادى ١٩٧٠ ـ ١٩٩٨

أولا : استهلال تاريخى

عندما قامت ثورة ١٩٥٢ باعتبارها حركة إجتماعية تغييرية ذات توجه سياسى إجتماعى وطنى، أضفت على ممارساتها مظلة أيديولوجية تغلفها مبادىء المساواة والعدل الاجتماعى ، وكان ذلك مصدرا أساسيا لتحصل على مشروعية سياسية من الجماهير ، لتصبح سنداً لها عشية إستيلاء رموزها من قيادات الضباط الأحرار على دوائر صنع القرار (١٠) . وفى هذا الإطار إتسمت مجموعة الإجراءات والسياسات الاقتصادية التى إستخدمها الدولة خلال عقدى الخمسينات والستينات بالتركيز على الآثار التوزيعية لإعادة توزيع الثروات والدخول كيما يتسنى لها توفير موارد للإنفاق العام التى توسعت فيه لتحقيق ما أعلنته عن العدل الإجتماعى ممثلا فى تحويلات الخدمات الإجتماعية والإستثمار فيها .

ولقد إتسم أسلوب نظام يوليو ١٩٥٢ خلال عقدى الخمسينات والستينات بالإعتماد المكثف على آلة التشريع والقانون المصاحب بالتنفيذ الفورى " القمعى والعنيف " فى بعض الحالات ضد أفراد الطبقة المستغلة من كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب الشركات والملاك العقاريين والمضاربين والسماسرة والبنوك الأجنبية ، وكان ذلك لغرض " الهمينة " بمفهوم " جرامشى " للسيطرة . وحصلت على الموارد الاقتصادية التى وجهت عبر ملكية الدولة للإنفاق العام خلال سنوات النصف الثانى من عقد الخمسينات وبداية الستينات فيما عرف وقتها بالاستيلاء والمصادرة والتأميم لتحقيق المصلحة العامة المعبرة عن الارادة العامة للأمة (وفقا لمفاهيم جرامشى مرة أخرى) . ومثال ذلك قانون تمصير البنوك التى تعمل بمصر ، وتمصير هيئات التأمين ، وحظر أعمال التوكيلات البحرية لغير المصريين، وتأميم المصالح والشركات الأجنبية، والاستيلاء على شركات النقل العام ومؤسساتها بالقاهرة والاسكندرية وشركة الكهرباء وتأميم عدد كبير من الشركات الصناعية والمنشآت التجارية ، وعلى أن تؤول جميع الأموال والحقوق والموجودات إلى الملكية العامة للدولة وما يتبعه من هيئات عامة .

وقد رافق هذه الإجراءات والسياسات إعادة توزيع الدخول سواء عن طريق السياسة الضريبية بتحديد شرائح للضرائب تتزايد تدريجيا مع تزايد الدخل مع إنخفاضها وإنعدامها لدى شرائح الدخول الدنيا، وزيادة أجور العاملين فى القطاعين الخاص والعام والحكومى ، وتوزيع نسبة من فائض الأرباح المحققه فى الشركات والمؤسسات على موظفيها وعمالها ، وإشتراكهم فى مجالس إدارتها ، ووضع حد أعلى للأجور فى الشركات والمؤسسات العامة ، وإنهاء عقود القطاع الخاص فى عمليات بحث وإستغلال المناجم والمحاجر باعتبارها مالاً عاما ، وتأميم كل مصادر الثروة المعدنية ... الخ (١١) . وهكذا

إتسع نطاق هيمنة الدولة على النظام الإقتصادى وتدخلها بالتالى فى إعادة توزيع الدخول والثروات لتتمكن من تحقيق ما أعلنته عن العدل الإجتماعى والذى إنعكس فى عدد من الإتجاهات ممثلا فى سياسات دولة الرعاية الإجتماعية .

١ ـ بنية النظام وأدائه خلال الحقبة الناصرية ٥٢ ـ ١٩٧٠

وعلى هذا النحو يمكن تلخيص بنية النظام الاقتصادى المصرى وأدائه خلال الحقبة الناصرية فى إعتماده الكامل على مبدأ هيمنة الدولة على الموارد الاقتصادية وتوجيهها مركزيا عبر الادارة الحكومية كجهاز إحتكارى لتحقيق الأهداف العامة (التى يفترض فيها أن تعمل وفقا للإدارة وللصالح العام) .

١ ـ ١ وقد حققت هذه السياسات رضاءً وطنيا من قبل المحكومين من الغالبية الفقيرة المحرومة (الطبقات المُستَغلة) إستنادا إلى أنها صادرت وحرمت الطبقة المستغلة من أساس سيطرتها وهو رأس المال .

١ ـ ٢ كما سعى النظام الاقتصادى فى عام ١٩٦١ وعبر مجموعة متكاملة من القوانين والقرارات لاحداث تغيير جذرى فى معالم الصورة الكلية لتوزيع والثروات والدخول لصالح الفقراء والتى عرفت بإسم قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية " .

١ ـ ٣ التوجه نحو توفير إعانة الدعم السلعى وسياسات خفض نفقات المعيشة عن طريق أدوات مالية وهى النفقات التحويلية الى تعيد توزيع الدخل القومى ، وبعضها فى صورة إعطاء المستفيد دخلا نقديا مباشرا ، والآخر على صورة تحويل منافع يتلقى المستفيد من خلالها سلعً أو خدمات مجانية أو بأثمان تدعمها الدولة ، ورغم أن بداية الدعم السلعى فى مصر ترجع إلى عام ١٩٤٥ لدعم السلع التموينية ، إلا أنه تطور خلال السنوات التالية وبلغ أقصاه خلال الستينات ، وكان أحد أهم أبرز معالم السياسة المالية للدولة التى تدخلت لأسباب إجتماعية لتقدير ثمن بيع مجموعة من السلع التى يستهلكها مجموع المواطنين وأهمها رغيف الخبز والسكر والدقيق والشاى والزيوت والصابون والعدس والأقمشة الشعبية والنقل العام ، وهناك مستلزمات الانتاج الزراعى والصناعى.. إلخ ، وقد وصل إعتماد خفض تكاليف المعيشة فى العام المالى ٧٠ / ١٩٧١ ٤١,٩ مليون جنيه بعد أن كان ١٨ مليون جنيه فى العام ٥١ / ١٩٥٢ .

١ ـ ٤ توجهت الدولة نحو تحديد وخفض إيجارات المبانى السكنية ، ولتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بما يضمن حماية المستأجر وحقه ، وتخفيض الإيجار تخفيضاً لأعباء المعيشة حيث يمثل بندا هاما من بنود إنفاق مزانية الأسرة فى الحضر ،

فضلا عن تنازل الدولة عن الضرائب العقارية للمبانى المخصصة للسكن المؤجر والضرائب الاضافية ، والتوسع فى مجال إنشاء الوحدات السكنية فى مجال الاسكان الاقتصادى للأسر محدودة الدخل عن طريق القطاعين العام والخاص ، وكذلك الاسكان المتوسط وفوق المتوسط .

١ ــ ٥ يعتبر الهيكل الضريبى أحد موارد الدولة الهامة ، وقد سعت لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية من خلالها نحو مزيد من العدالة التوزيعية ، وتمثل الضريبة العامة على الدخل والإيراد والضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات مصادر هامة لتمويل الانفاق الحكومى، وقد زاد الاهتمام بالرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك ليصبح لها دور أساسى فى بناء هيكل الضرائب . وعلى أى حال فإن سنوات نهاية عقد الستينات شهد تطوراً ضريبيا ترك بصمات سلبية على المواطن نظراً لأنه كمستهلك نهائى لبعض السلع الأساسية " تم تحميله بما عرف وقتها " بفروق الأسعار " كأداة جديدة فى الضرائب غير المباشرة (إرتفعت حصتها من ١٥ مليون جنية فى السنة المالية ٦٥ / ١٩٦٦ إلى ١١٠ مليون جنيه فى السنة المالية ٧١ / ١٩٧٢) .

ويشير " محمود عبد الفضيل " إلى أن الظروف الناجمة عن حرب ١٩٦٧ وتزايد أعباء تمويل المجهود الحربى غلبت إعتبارات تعبئة الموارد العامة للدولة على إعتبارات العدالة الاجتماعية فى توزيع العبء الضريبى على الفئات الدخلية ، وإن كان العبء يقع بصورة حادة على الفئات المحدودة الدخل . (١٢)

١ ــ ٦ يمثل عقدى الخمسينات والستينات ، عقدى التحول الفعلى نحو العدل الاجتماعى ، قامت الدولة خلالها بسياسات إجتماعية إتسمت بالتدخل المكثف لتوفير الخدمات الإجتماعية بأعتبارها أداة رئيسية لتحقيق التكافؤ فى توزيع الفرص، وإحتل الإهتمام بالتعليم المجانى، والضمان الإجتماعى والمساعدات العامة ، والرعاية الصحية ، مكانا بارزاً فى خطة التنمية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ ، كما إتخذت إجراءات متعددة لضمان إيجاد فرص تعيين وعمل فى قطاع الخدمات والقطاع العام لجميع الخريجين ، وقد زاد الطلب على التعليم زيادة مضطردة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فى جميع مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى والجامعى والعالى ، واتسع نطاق التعليم والتدريب الفنى والمهنى سواء داخل إطار النظام التعليمى أو خارجه عن طريق مؤسسات مستقلة ومشروعات صناعية وإدارية للتدريب، مما أدى إلى توفير فرص متكافئة أمام أبناء المجتمع للحصول على

التعليم والاستجابة للطلب الاجتماعى المتزايد عليه. (١٣) كما كان التوسع مشهوداً فى خدمات الصحة بأنواعها ، والضمان الاجتماعى والمساعدات العامة والتأمينات الإجتماعية وبرامج الرعاية الاجماعية الموجهة للفئات المحتاجة (الاسرة ـــ الطفولة ـ الشباب ... الأحداث الجانبية ..) .

ثانيا : التحولات الكبرى نحو الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات

٢ ـ يبدو أن ثمة انقلابات كبرى قد حدثت فى بنية النظام الاقتصادى المصرى وتوجهاته السياسية إعتباراً من عقد السبعينات حتى الآن . ونستطيع تلمس أبعادها فيما يلى :

٢ ـ ١ يوصف الدستور المصرى النظام الاقتصادى (دستور ١٩٧١) بأنه النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وكان الدستور قد نص على كثير من الحقوق الايجابية للمواطن ، وأن النظام الاشتراكى يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكى بدعامتى الكفاية والعدل ، (دستور ١٩٦٤) . وأخضع دستور ١٩٧١ الملكية العامة للقطاع العام بأعتبارها ملكية الشعب ليقود التقدم ويتحمل مسئولية الخطة الرئيسية فى خطة التنمية. ثم الملكية التعاونية المستقلة ثم الملكية الخاصة لرأس المال غير المستغل ولها وظيفة إجتماعية فى خدمة الاقتصاد الوطنى ، كما أن الدستور نفسه ينص على أن الاقتصاد الوطنى ينظم وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وربط الأجر بالانتاج ، ومسئولية الدولة ومجلس الشعب عن إقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية .

٢ ـ ١ ـ ١ جاء التعديل الدستورى فى عام ١٩٨٠ لتوصيف النظام الاقتصادى بالاشتراكية أيضا، فقد إحتفظ بأن الأساس الاقتصادى هو الاشتراكى الديموقراطى، إلا أنه بدأ بالحديث عن تقريب الفوارق بين الدخول وليس الطبقات ، وبدأت التحولات تتحرك ببطء غير ملحوظ إعتباراً من الحقبة الساداتية لتدخل فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى الذى ارتبط بالعودة إلى نظام السوق الرأسمالة (١٤) .

٢ ـ ١ ـ ٢ إعتباراً من عشية حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقبلها بقليل كانت وثائق الدولة الرسمية قد بدأت تدق طبول الانفتاح الاقتصادى على الغرب (برنامج الحكومة أبريل ١٩٧٣)، ورقة أكتوبر ١٩٧٤، قانون إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل لسنة ١٩٧٧ ، قانون النقد الأجنبى

رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، قانون التصدير والإستيراد بدون تحويل عملة ، القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن إلغاء المؤسسات العامة ، إلغاء إتفاقات الدفع والتجارة ، إلغاء القيود المنظمة للنشاط الاقتصادى فى مجال الاستيراد الخاص ، والتركيز على قطاع الانتاج الخدمى والهامشى ونمو طبقة رأسمالية خاصة ، مع ما ذلك صاحب من ضغوط المؤسسات الدولية والولايات المتحدة الأمريكية للتخلى عن تجربة التنمية المستقلة التى بدأت خلال عقد الستينات ، وقد تواكب هذا كله مع تراكم مخيف واعتماد متزايد على الاقتراض من العالم الخارجى ، والاعتماد على الانفاق الحكومى من خلال نظام التمويل بالعجز الاقتراض الحكومى الداخلى من طريق إصدار سندات الحكومة) ، وإستمر المجال مفتوحاً يتدخل صندوق النقد الدولى والدائنين الدوليين عبر (نادى باريس) والبنك الدولى عن طريق مجموعة من السياسات المختلفة التى عرفت بسياسات إصلاح إختلال الهيكل الاقتصادى وإعادة التكيف ، ومروراً إلى رفع يد الدولة عن التدخل فى كثير من مسئولياتها الاجتماعية برفع الدعم ، والعمل على التوسع فى آله الضرائب والاقتراض العام (الدين العام والخاص) من العالم الخارجى ــ والداخلى ، وأخيراً التخلى عن الملكية العامة بما عرف باسم الخصخصة وبيع شركات القطاع العام إلى المستثمرين محليين وأجانب ، إستمر ذلك كله ليشكل أزمة النظام الاقتصادى المصرى الراهنة والتى إنعكست على أداء ذلك النظام فى مسألة العدل الاجتماعى وتوزيعه بين المواطنين.

٢ ــ ١ ــ ٣ وهكذا ... ظهرت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى القاموس السياسى المصرى فى برنامج الحكومة لعام ١٩٧٣ لتطوير الاقتصاد الوطنى ، بمعنى فتح الاقتصاد المصرى للإستثمار الخاص المباشر من الخارج ، وعرف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الانفتاح على أنه " سياسة إقتصادية أخذت بها مصر إلى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية والمصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية التى تحتاج إليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية . (١٥)

٢ ــ ١ ــ ٤ من الواضح أيضا أن هناك ضغوطا خارجية سعت إلى حقن هذه السياسة الاقتصادية فى بنية النظام الاقتصادى المصرى . ففضلا عن القوى المعادية الداخلية (التى لا محل للخوض فى تفاصيل نشأتها وممارساتها فى هذه الدراسة)،

نكتفى بمطالعة تصريح "ديفيد وكفلر " رئيس بنك " تشيز مانهاتن " فى أعقاب جولة له فى منطقة الشرق الأوسط فى يناير/ فبراير ١٩٧٤ جاء فيه :

" أعتقد أن مصر أدركت الآن أن الاشتراكية والقومية العربية المتطرفة لم تحسن حالة سكان مصر البالغ عددهم ٣٧ مليونا . وإذا كان الرئيسى السادات يريد مساعدتهم فعليه أن يولىّ وجهه شطر المشروع الخاص والمساعدات .... وقد ناقشت هذا الأمر إلى حد كبير مع بعض الاسرائليين ، وهم يتفقون معنا ، وهم يشعرون أن موقف الرئيس السادات من بلاده موقف بناء ، كما يشعرون أن هناك فرصة أفضل لإنهاء الحرب إذا ما أعطيت المساعدات له لبناء بلده بطريقة إقتصادية سليمة " . *

٢ ـ ٢ الأختلاف فى البناء وإنعكاساته على الوظيفة (فى مسألة العدل الاجتماعى)

بدون الدخول فى تفاصيل تاريخية حول جذور سياسات الانفتاح الاقتصادى وأثارها على السياسات الاجتماعية ، نكتفى بالإشارة إلى بعض ملامح الاختلال فى بنية النظام الاقتصادى منذ بداية السبعينات وحتى الآن .

٢ ـ ٢ ـ ١ يتمثل الاختلال الأساسى فى عدم التوازن بين الواردات والصادرات مما أدى إلى العجز المتواصل فى ميزان المدفوعات وبالأخص فى الميزان التجارى ، فطلبنا من منتجات العالم الخارجى يزيد عن تصديرنا لما يطلبه العالم الخارجى منا . وقد قفزت نسبة العجز حوالى ست مرات خلال المدة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ ليصل إلى ٢٦٠٧,٣ مليون جنية . وتزايدت الواردات خلال الفترة خصوصا بالإعتماد على تدبير المواد الغذائية . وإنخفضت صادراتنا خلالها والتى كانت تغطى ٦٤ ٪ من جملة الواردات إلى ٥١٪ فقط فى نهاية الفترة المشار إليها .

٢ ـ ٢ ـ ٢ فى مجال نمو هيكل الانتاج ، وبمراجعة الجدول رقم (١) يتبين لنا نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٧٩ إلى العام الحالى ٨٦ / ١٩٨٧ ، من ١٢٦١٠,٢ مليون جنيه إلى ٤٧٧٤٣,٨ مليون جنية ، والناتج المحلى الإجمالى يقيس جملة ما ينتجه الاقتصاد من سلع وخدمات للإستعمال النهائى فى قطاعات الزراعة والصناعة والصناعات التحويلية والخدمات . وخلال هذه الفترة ذاتها تطور إجمالى الدخل القومى من ١٣٩١٣,٩ مليون جنية فى العام ١٩٧٩ إلى ٥٠٥١١,٤ مليون جنيه فى العام ٨٦/ ١٩٨٧ ، الأمر الذى أدى إلى إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بالأسعار الجارية من ٣٢٦,٣ فى سنة ١٩٧٩ إلى ١٠٤٤,٥ جنيه فى سنة ٨٦/ ١٩٨٧ . أما موقع عدم التوازن الواضح

فى هيكل الاقتصاد هنا ـ فيدل عليه المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر والريف وما يتعلق بها من أرقام تكلفة المعيشة .

٢ ـ ٢ ـ ٣ ولبيان ذلك تشير إلى أنه على الرغم من أن هناك زيادة ملموسة فى الدخل القومى وارتفاع مصاحب فى متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، إلا أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين كان فى تزايد مستمر طوال عقود السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات ، لقد ان رقم التكلفة فى سنة (١٩٨٢) ٤٠٢,٨ ، وفى سنة (١٩٨٣) ٤٩٩,٨ فى الريف ، بينما كان فى الحضر ٣٤٥,٨ ، ٤٠١,٤ على التوالى (العام المالى ١٩٦٦ / ١٩٦٧ = ١٠٠) . واستمر الاتجاه نحو الزيادة نتيجة لإرتفاع أسعار السلع واضحاً فى السنوات اللاحقة ، فإذا أخذنا أسعار (٨٦ / ١٩٨٧ = ١٠٠) ، فإن الرقم العام لكلفة المعيشة فى ضوء الأرقام القياسية للمستهلكين بلغ ١٢٥,٦ فى سنة ١٩٨٨ ، ١٥٥,٣ فى ١٩٨٩ ، ثم إرفع إلى ٢١٨,٧ فى سنة ١٩٩٤ فى ريف مصر ، أما فى الحضر وخلال السنوات نفسها، فقد بلغ ١٢٦,٤، ١٥٣,٢ ، ١٥٣,٣ وأخيراً ٢٥٩,٢ فى سنة ١٩٩٤.(١٦)

ومن ناحية أخرى ، علينا أن نأخذ فى الإعتبار أن متوسط التضخم السنوى خلال الفترة من ٨٠ـ ١٩٨٧ كان قد بلغ ٩,٢ ، ثم استمر فى الآرتفاع حتى بغ فى ١٩٩٤ ، ١٦,٤ طبقا للتقارير الى ينشرها البنك الدولى للإنشاء والتعمير (١٧) . وفقا لهذه البيانات يمكن الاستدلال على أن الزيادة المحققة فى الدخول خلال العقود الثلاثة السابقة لا تعنى شيئاً مع إرتفاع الأسعار وزيادة حجم التضخم ، ولن تعكس فى حقيقة الأمر أى تحسن حقيقى فى مستوى المعيشة ، خصوصا وأن زيادة الأسعار واكبها تعريض فئات إجتماعية كبيرة للخطر نتيجة لسياسة تخلى الدولة عن الدعم الحقيقى للسلع والخدمات .

كما أن زيادة فى الدخل القومى من ناحية أخرى لم تكن ناتجاً عن زيادة حقيقية فى الناتج القومى الحقيقى فى الزراعة والصناعة ، وربما كان تصدير البترول وعوائد قناة السويس ، وعوائد السياحة ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، أهم مصادر هذه الزيادة ، وهى كما نرى زيادة من موارد طارئة غير مستمرة وتخضع لتغيرات دائمة خارجية (أسعار البترول ـ نشاط السوق السياحى ـ حركة العمالة المصرية بالدول العربية النفطية ـ حرب الخليج ـ العلاقات المصرية مع بعض الجيران المستوردين للعمالة) .

٢ ـ ٢ ـ ٤ وخلال الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤ شهد هيكل الاقتصاد المصرى تراجعاً ملحوظاً فى النمو الإقتصادى ، كان نصيب الزراعة فيه ٢٠ ٪ ، والصناعة ٢١٪، والصناعة التحويلية ١٥٪ والخدمات ٥٩٪ وكان معدل النمو السنوى مساوياً

على الترتيب ١,٨٪ ، ٠,١٪ ، ١,٢٪، وكانت المعدلات فى صادرات السلع والخدمات التى لا تدخل فيها عوامل الانتاج ــ ١,٥ ، ونسبة الاستثمار المحلى الاجمالى ــ ٢,٧٪ (١٨) .

٢ ــ ٢ ــ ٥ وكمؤشر أخير على أداء النظام الاقتصادى بعد عقد السبعينات فى المسألة الاجتماعية ، تكفى الاشارة إلى توزيع الدخل والاستهلاك الأسرى بين الفئات الاجتماعية المختلفة (أدنى ٢٠٪ ، ٤٠٪ المتوسطة ، ٤٠ العليا) والتى سنعيد توزيعها وفقاً لبيانات البنك الدولى للإنشاء والتعمير كما هو موضح بالجدول رقم (٢) ففى العام المالى ١٩٨٥ كانت النسبة المئوية لحصة دخل المجموعة أدنى ٢٠٪من الدخل ٥,٨٪ ، وأصبحت هذه النسبة ٨,٧٪ فى عام ١٩٩١م وكانت نسبة الخمس الثانى ١٠,٧٪ فى ١٩٨٥ إرتفعت الى ١٢,٥ ٪ وزادت نسبة الخمس الثالث من ١٤,٧٪إلى ١٦,٣٪ ، وعندما نأتى الى الشرائح العليا ، فقد كان نصيب الخمس الرابع ٢٠,٨٪ إرتفع الى ٢١,٤٪ ، وكانت نسبة أعلى (٢٠٪) ٤٨٪ هبطت الى ٤١,١٪ ، وأخيراً فإن نسبة أعلى ١٠٪ من الاسر من الدخل ٣٣,٢٪ هبطت نسبياً إلى (٣١,٧) غير أننا نبادر الى القول أن الهبوط الأخير فى نسبة أعلى شرائح داخلية كان لصالحها بمعنى إعادة توزيع دخولها فيما بينها وليس لصالح الفقراء ، ففى الفترة ذاتها ، نلاحظ من (الجدول رقم ٢) ثمة زيادة فى نسبة الشرائح الدنيا من الدخل وحتى شريحة الخمس الثالث، وعلى نحو يدل دلالة بالغة على سوء توزيع الدخل والثروة بين سكان المجتمع المصرى خلال العقود الثلاث السابقة ولغير صالح الفقراء .

٢ ــ ٣ بنية الاقتصاد وديون مصر

إذا كان عقدى الخمسينات والستينات قد شهدا مدًا وطنياً نحو الاستقلال الاقتصادى فى محاولات للتنمية الذاتية ، إرتبط بمحاولة إعادة توزيع الثروة والدخل ، فإن العقود التالية شهدت تحولا عكسياً كاملاً قوامه دعوة رأس المال الأجنبى للاستثمار الخاص كسبيل لمواجهة مشكلة فجوة الموارد الوطنية والتى عرفت فى مصر بدعوة الانفتاح الاقتصادى . وبدلاً من أن تكون الموارد الوطنية هى الاصل والاساس فى عملية التنمية وقضية تمويلها على نحو ما يذهب إليه " رمزى زكى " فى دراسته عن أزمة الديون الخارجية ، وتكون الموارد الخارجية المقترضة ثانوية الأهمية ومكملة ومفيدة . أصبحت مصر بين مجموعة من الدول التى حوصرت بين عدم إمكان المواءمة بين الاستمرار فى الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية ، والاستمرار فى تمويل الواردات الضرورية للإستهلاك والانتاج . كما

صاحب الفترة الانفتاحية دعوة قوية توهم بإمكان التمتع بمستويات استهلاكية عالية فى الاجل القصير والمتوسط ، وإمكان الاستمرار فى التنمية . وسوف نرى الأثار غير المواتية التى صاحبت الاستدانة من دائنين خارجيين خلال العقود الثلاث السابقة .(١٩)

٢ ـ ٣ ـ ١ بلغ الدين العام الخارجى القائم والمنصرف فى سنة ١٩٧٠ ـ ١٧١٣مليون دولار إرتفع إلى ١٩١٣١ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠ ، ٣٤٥١٥ مليون دولار فى ١٩٨٧ ، وهبط الى ٣٣٣٥٨ مليون دولار فى سنة ١٩٩٤ (وكان الهبوط نتيجة لاتفاقيات إسقاط حصص من الدين وفقاً لتوجيهات صندوق النقد الدولى ونادى باريس) وكى نتعرف على دلالة هذه الارقام علينا أن نبين نسبتها الى الناتج القومى ، وسوف نرى أنها مثلت ٢٢,٥٪ ثم ٨٩٪ ، ثم ١٠٥,٤ ، ثم ٧٨,٩ خلال السنوات المذكورة على الترتيب . وهذا الدين العام الخارجى هو ما ترتب من ديون لدائنين بضمان الدولة والهيئات العامة على أن يسدد بفوائده على أقساط طويلة أو قصيرة المدة .

وهكذا ، فإن الاستدانة من العالم الخارجى تزايدت بمرور الوقت حاملة الاقتصاد الوطنى إلى أزمة غير مسبوقة حيث يشكل أصل الدين الثابت نسبة كبيرة من الناتج القومى، أما فوائد خدمة الدين وهى القيمة التى تدفع لتسديد أصله واستهلاكه فقد شكلت هى الأخرى عبئاً إضافياً على الناتج القومى ، وخلال السنوات المشار اليها أعلاه كانت نسبه خدمة الدين إلى الناتج القومى ٤,٨٪ ،١١,٨٪ ، ٤,٦٪ ، ١٥,٨٪ ، فإذا حاولنا قياس أثر دفع هذه الفوائد ومعرفة حجمها الى حجم صادرات السلع والخدمات خلال هذه السنوات سوف تصدمنا الحقائق التالية . فقد مثلت فوائد خدمة الدين ٣٨٪ ، ٢١٣,٩٪ ، ١٨٥,١٪، ٢١٣,٩٪ من صادرات السلع والخدمات !! (٢٠) .

٢ ـ ٣ ـ ٢ وفضلاً عن الأثار السلبية السابقة ، فإن ارتفاع معدل خدمة الدين أدى الى إضعاف القدرة الاستيرادية مما أثر بدوره على تنفيذ برامج الاستثمار والانتاج والتوظف وتعثر فى السداد ، وأدى ذلك بدوره لإفقاد الثقة فى الاقتصاد المصرى مما ترتب عليه تشدد فى أسعار الفائدة وفترة السماح ومدة القروض والتشدد فى الضمانات وصلت بنا الى حد التعرض للضغوط الخارجية اللاحقة من أجل اتباع سياسات أصلاحية مثلت بدورها أعباء جديدة تحمل فاتورتها المواطن المصرى . ومن هنا كانت وصفة التحول نحو السوق الحر والخصخصة وتقليص دور الدولة وبيع القطاع العام وإلغاء الملكية العامة وإطلاق يد القطاع الخاص فى النشاط

الاقتصادى .. كان ذلك كله بمثابة السياسات البديلة المصاحبة والمترتبة على إختلال هيكل الاقتصاد المصرى فيما بعد السبعينات .

٢ ـ ٣ ـ ٣ ولكن ماذا عن المساعدات الانمائية الدولية التى قدمتها جميع الدول المانحة للإقتصاد المصرى؟ تشير البيانات الدولية إلى أن صافى المساعدات الانمائية المقدمة من جميع المصادر المانحة لمصر فى الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ قد بلغت ١١٢٦٤ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٩٠ وحدها بلغت قيمة المساعدات الانمائية ٥٥٨٤ مليون دولار ، يخص كل فرد منها فى مصر حوالى ١٠٧ دولاراً . وبناء على ما لدينا من أرقام فإن قيمة المساعدات الانمائية متسوية الى الناتج القومى الاجمالى كانت بمثابة ٤,٩٪ ، ٦,٥٪ ، وأخيراً ٦,٤٪ فى سنة ١٩٩٤ . الجدول رقم (٣) .

وبناء عليه فإن هناك تراخ ملحوظ وصل الى مستوى الركود فى الاقتصاد المصرى ، واكبه بالطبع إعتماد متزايد على الديون الخارجية كمصدر لتمويل الاستثمار والاستهلاك وتدبير الموارد اللازمة للانفاق الاستهلاكى والحصول على السلع الغذائية وغيرها من مصادر الاستهلاك . ويكفى أن تشير إلى أن أداء الاقتصاد يتضح من معدل التبادل التجارى مع العالم الخارجى ، فإذا اعتبرنا عام ١٩٨٧ = ١٠٠ فإن معدل التبادل التجارى فى عام ١٩٨٥ كان مساويا ١٤٧٪ ، أما فى العام ١٩٩٤ فإنه انخفض الى ٩٥٪!! كما تشير الى ذلك بيانات الجدول رقم (٣) .

ثالثاً : الانفاق العام ومسألة العدل الاجتماعى فى ظل سياسة الانفتاح والخصخصة .

٣ ـ يبدو أن مسألة العدل الاجتماعى فى مصر ، وما يرتبط بها من سياسات إجتماعية تعرضت لإنقلاب صامت وتدريجى منذ البدايات الأولى لعقد السبعينات ، فهل دخلت الدولة فى عقد إجتماعى جديد تعلن فيه تخليها عن حقوق المواطن التى سبق وأن كفلتها القوانين والدستور الرسمى المعلن ١٩٥٦، ١٩٦٤ ، ١٩٧١ ؟ أم أن سياسات الانفتاح الاقتصادى أعلنت مبشرة بعهد جديد لتحسين الاحوال المعيشية للسكان متخلية عن أهداف التنمية المستقلة معتمدة على قيادة القطاع الخاص وفتح الطريق واسعا للاقتصاد الحر ؟

٣ ـ ١ بدأت الدولة برنامجها للاصلاح الاقتصادى من خلال سياسات الانفتاح لعلاج الخلل الذى أشرنا اليه فيما سبق ، بتخفيض عجز الموازنة الحكومية وطريقها الى ذلك الغاء دعم السلع الاستهلاكية على السلع والخدمات إعتباراً من عام ١٩٧٧ .

المدفوعات حاولت الدولة الحصول على مساندة من صندوق النقد الدولى فى ظل خضوعها لمطالب وشروط معينة ، على أن يؤدى ذلك إلى اسقاط شرائح من الدين الخارجى وتقديم مساعدة مالية لدعم الفقراء عن طريق إنشاء صندوق اجتماعى للتنمية يوجه مساعداته للفئات المتضررة من إلغاء الدعم الحكومى للسلع الاستهلاكية . وهم الاكثر تعرضاً لأثار برنامج الاصلاح ، وتبدو الصورة واضحة بجلاء فى مناقشة وتحليل أبعاد الانفاق العام الحكومى على أوجه الانفاق المختلفة. وكى نتعرف بصورة إجمالية على أداء النظام الاقتصادى يمكن الاشارة إلى ما يلى :

٣ ـ١ـ١ هناك تناقص ملحوظ فى إجمالى الانفاق العام الحكومى خلال العقود الماضية فقد كان الانفاق الحكومى ٤٦,٥٪ من الناتج المحلى فى العام المالى ٨٧/٨٦ ، ٤٠,٤٪ فى ١٩٩١/٩٠، ٤٦,٢٪ فى ١٩٩٢/٩١ ، ٤٥٪ فى ١٩٩٣/٩٢ وعلى حين نلاحظ من بيانات (الجدول رقم ٤) تزايد النسبة المئوية لمدفوعات الفوائد (الدين العام) خلال السنوات المشار اليها أعلاه فى الانفاق العام ، نلاحظ إتجاها عكسياً مؤداه إنخفاض نسبه قيمة الاجور المدفوعة خلال هذه السنوات ، وتكتمل الصورة تماماً بتناقص نسبة قيمة الدعم تدريجياً ، وأيضاً قيمة الاستثمار الرأسمالى. وهكذا نستطيع ترجمة ما سبق من نسب وأرقام على أنه تحول غير مواتى لغير صالح السكان يضر بمسألة العدل الاجتماعى وتوزيع الثروة والدخل ، خصوصاً وأن القيمة الحقيقية للإنفاق العام الحكومى فى هذه البنود تكمن فى بعدها الاجتماعى والمتصل بالتنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة وتعزيزها والتى كانت مسئولية الدولة خلال عقدى الخمسينات والستينات .

٣ ـ١ـ٢ ولترجمة بعض هذه النسب المئوية الى أرقام حقيقية ، نأخذ الفترة من السنة المالية ١٩٩٢/٩١ حتى سنة ١٩٩٤/٩٣ كمثال ، فلقد بلغت فوائد الدين العام فى السنة الاولى ٩٥١٠ مليون جنيه ، تصاعدت الى ١٣٣٠٩ مليون جنيه ، وفى العام الثالث ٩٣/ ١٩٩٤ وصلت إلى ١٦٤٢٦ مليون جنيه ، أما من حيث مسألة الدعم فقد تناقصت قيمة هذا الدعم من ٧٢٣٧ مليون جنيه فى السنة الاولى ، حتى وصلت إلى ٣١٧٠ مليون جنيه فى العام ٩٣ /١٩٩٤ .(٢١).

٣ ـ١ـ٣ وتظهر الحسابات أنه حتى سنه ١٩٨٨ كان هناك عجز فى الميزان التجارى ، وانخفضت الاستثمارات الحكومية من متوسط قدره (١٨٪) من الناتج المحلى فى

الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ إلى أقل من ١٠٪ فى الفترة ١٩٩٤/٩٢ وإنخفضت القيمة الحقيقية للاجور الحكومية على الرغم من زيادة قيمتها الاسمية الاجمالية .

كما أن الدعم الذى كان يشكل خط الدفاع الرئيسى عن الفقراء ضد زيادة أسعار السلع والخدمات الاساسية ، والذى كان مكلفاً تراوحت تكلفته بين ٢٠إلى ٢٥٪ من إجمالى الانفاق الجارى بالموازنة العامة خلال السنوات اللمبكرة للثمانينات ، إلا أنه بدأ يتراجع فى ظل خطوات الاصلاح . والقضية المتصلة بمسألة العدل الاجتماعى هنا أن أغلب مخصصات الدعم كان موجها نحو السلع والمواد التموينية، وهى تمثل بنود الاستهلاك اليومى الذى يمس الحاجات الاساسية لغالبية المواطنين وخصوصا الشرائح ذات الدخول الدنيا المنخفضة ، وهى الاكثر تضرراً من إلغاء الدعم أو الحد منه.هى التى لم تستطيع ولن تستطيع سياسات الاصلاح الاقتصادى التخفيف من حدة معاناتها فى ظل التوجهات الحالية التى تزعم أن زيادة الاجور يمكن أن تحل محل الدعم الذى وجهته الدولة من قبل للسلع والخدمات .

٣ ـ ٢ كذلك ، إتجهت الدولة نحو الاعتماد على الضرائب لتمويل الايرادات الجارية ، وعندما نشيد إلى الضرائب ، فإننا نقصد القول بالمغالاة فى نمط الجباية الذى إعتمدت علية الدولة ممثلا فى الضرائب العامة على الدخل والأرباح وزيادة رأس المال ، وقد بلغت قيمتها ١٥,٢٪ فى ١٩٨٧، وضرائب السلع والخدمات وبلغت قيمتها ١٤,٦٪ فى السنة ذاتها ، وضرائب أخرى ٧,٩٪ ليكون مجموع الضرائب، ما نسبته ٣٧,٧٪ ونسبة الايرادات غير الضرائبية ٣٧٪ ، وهكذا يكون إجمالى الايراد الجارى كنسبة من الناتج القومى الاجمالى ٣٩٪ ، وفى سنة ١٩٨٩ كانت إيرادات الضرائب ممثلة نسبة ٢٣٪ من الناتج القومى الاجمالى وكانت الضرائب المباشرة بنسبة ٢٣,٣٪ من مجموع الضرائب فى العام نفسه (٢٢) .

وخلال السنوات المالية الثلاث الاولى من عقد التسعينات ، تشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الى أن إجمالى ايرادات الضرائب فى السنة الاولى بلغ ٤١٤٠٦ مليون جنيه ارتفع الى ٤٦٧٠٣ مليون جنيه فى العام الثانى ، وفى العام الثالث ١٩٩٣/٩٢ بلغ إجمالى الضرائب ٥١٧١١ مليون جنيه . وللمقارنة فقط نلاحظ أن إجمالى قيمة الضرائب فى العام ١٩٩٣ تغطى وتزيد عن بنود الاتفاق الحكومى فى الموازنة العامة للدولة (فوائد الدين العام المحلى والخارجى ، الأجور ، المعاشات ، الدعم) والتى بلغت قيمتها ٣٤٤٨٦ مليون جنيه طبقا للبيانات التى يعرضها (الجدول رقم٤) .

رابعاً : أهم الأثار المترتبة على السياسات الاقتصادية فى ظل سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادى (١٩٧٠ ـ ١٩٩٦)

من الثابت أن التحولات الاقتصادية والسياسية التى قامت الحكومة باتخاذها خلال العقود الثلاث الماضية متشعبة وعميقة الأثار ، وقد تبدأ مظاهرها فى بعض الحالات إيجابية ، وبعضها الأخر يكشف عن الوجه السلبى سافراً من البداية ، كما أن بعض منها قد تتأجل أثاره لسنوات طويلة قادمة ، كما أن غياب البيانات والمعلومات الدقيقة عن أثار السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بقضايا العدل الاجتماعى ، كان وما يزال عائقاً هاماً وخطيراً يحد من تطلعات الباحث وسعيه للوصول إلى الحقيقة، وقد يؤدى الى غموض التحليل العلمى لبعض الظواهر موضوع البحث ، إلا أن ذلك كله لايبرر توقف السعى من أجل ابراز بعض هذه الآثار التى أشرنا الى ملامحها فى الجزء السابق من هذا الفصل ، وسنكتفى بالمناقشة هنا على بعض الآثار المتصلة بالسياسة الاجتماعية والعدل الاجتماعى فى بعض ملامحها .

٤ ـ ١ إرتبطت السياسة الاصلاحية وبرنامج إعادة التكيف للإقتصاد المصرى باجراءات محددة طلبها الصندوق الدولى مقابل مساندته لمصر ومساعدتها على تخفيض الديون باسقاط شرائح من أصل قيمة الدين المستحق ، مع تقديم مساعدات مالية لإنشاء صندوق إجتماعى للتنمية لتوفير عمل ودخول لأكثر الفئات المتضررة المعرضة لأثار برنامج الاصلاح ، وقد بلغت قيمة المساعدات ٦٥٠ مليون دولار من ما نحين خارجيين لإنفاقها على برامج تنمية المجتمع والاشغال العامة والمشروعات والتوظف وإعادة التدريب والتنمية بهدف تخفيف حدة الفقر وتوفير شبكة للأمن الاجتماعى وخلق فرص توظيف جديدة ، وهو ما لم يتحقق فى البرنامج الذى حدد له الفترة من (١٩٩١ ـ ١٩٩٦).

٤ ـ ٢ من الثابت أن هناك انخفاضاً قد حدث فى عجز الموازنة العامة سواء فى جانب الناتج المحلى من ١٨٪ الى ١٠,٣٪ ، ثم ٣,٥٪ فى منتصف التسعينات ومنذ بداية تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى ، مع زيادة فى الايرادات الجارية .

٤ ـ ٣ غير أن السؤال المشروع الذى يطرح هنا ومعنا كل الحق ، وهو بأى ثمن تحقق هذا التحسن الملموس فى الموازنة الجارية ؟!! ونستطيع أن نرصد الاجابة باختصار فيما يلى :

* إستكمال التحول نحو إقتصاد السوق بإلغاء الملكية العامة لأهم قطاعات الاقتصاد الوطنى .

- تحرير نظام التجارة الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية وتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الرأسمالية مع تحرير الاسعار فى الصناعة والزراعة والطاقة .
- رفع الرقابة عن الايجارات على المساكن وتكثيف الخصخصة للمشروعات العامة وزيادة الحرية أمام مؤسسات الوساطة المالية .
- إتاحة الفرصة لقوى العرض والطلب لتحديد أسعار كل المنتجات الزراعية والصناعية وفقاً للقيمة السوقية المتنافسة بغض النظر عن الوظيفة الاجتماعية للسعر الاجتماعى للسلع والخدمات ، بحيث لم يعد ممكناً الاخذ فى الاعتبار مشكلات توزيع الفقر ونسبة هذا التوزيع بين شرائح الدخول لدى الاسرة المصرية (التى تزداد عدداً بمرور الوقت فى جانب الفقراء).
- لم تعد قضية العدل الاجتماعى وعدالة توزيع الدخل تحتل موقعها فى أولويات السياسة الاجتماعية ، وأصبح المهم أساساً قيود برنامج الاصلاح على حساب ظروف المعيشة للمعوزين ، ونتيجة لذلك تفككت أوصال شبكة الأمن الاجتماعى التى يفترض قيامها على أساس دعم المستهلك دون ظهور بديل مناسب .

أما أخطر الأثار التى تهدد المجتمع بكارثة قومية لم تحسب نتائجها المستقبلية وفقاً لإستراتيجية الأمن الاجتماعى التى كان يتوجب السير وفقاً لها ، فهو الاندفاع السريع فى برنامج الخصخصة الاقتصادية للملكية العامة (على الرغم مما يتهم به صاحب القرار من جانب صندوق النقد الدولى من أن هناك تباطؤ ملحوظ فى عمليات بيع المؤسسات والشركات العامة وفق برنامج الخصخصة !!) ومؤدى هذه الكارثة المتدفقة (الى جانب آثار سلبية أخرى كثيرة) أن المستثمر الخاص المحلى أو الاجنبى الذى يعتمد عليه برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لن يستطيع أن يوفر فرص عمل متزايدة وبديلة عما كانت تقوم به الدولة ؟ومعنى ذلك زيادة كبيرة فى معدل البطالة نتيجة لبطء النمو الاقتصادى من ناحية ، وخصخصة المشروعات العامة التى كانت تستوعب العمالة من ناحية أخرى ، فضلاً عن عائق التحدى المرتبط بمعدل النمو السكانى المتزايد ، والذى يترتب عليه نمو قوة العمل . والسؤال المشروع مرة أخرى هنا ــ هل يستطيع القطاع الخاص أن ينهض بالعبء الاساسى لتوليد فرص عمل جديدة للتوظف ، ومن ثم ما هى التكاليف الاجتماعية المتوقعة فى حالة عجز المجتمع عن مواجهة أزمة البطالة الخانقة خصوصاً وأن هناك حالة تقترب من تشبع أسواق العمل فى الدولة النفطية الخليجية من العمالة الأجنبية ، فى ظل توجهها الى توفير فرص العمل لأبنائها ، حيث بدأت بعض

بلدانها تتعرض لأزمات بطالة بين الخريج الوطنى الذى يبحث عن فرصة عمل لايجدها فى وطنه ؟ (٢٣)

٤ ـ٢ أما إذا تعرضنا لبعض أثار التحولات الاقتصادية النوعية على قطاع الانفاق الحكومى فى مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية فسوف يتكشف لنا حجم إنكماش المخصصات الحكومية الموجهة لهذه النوعية من الخدمات التى نورد بعض أمثلة لها فى (الجدول رقم ٥)

٤ ـ٢ـ١ ففى مجال الخدمات الصحية ، وبمقارنة عدد الأسرة المتاحة للخدمة الصحية العلاجية بين سنتى ١٩٨٢، ١٩٩٤، نلاحظ أن معدل الزيادة فيها لم يتجاوز ٢٪، بينما زاد عدد السكان من ٤٤,٥٠٦,٠٠٠ نسمة الى حوالى ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ نسمة فى ١٩٩٤ ، أما فى وحدات رعاية الامومة والطفولة التابعة لوزارة الصحه فإن معدل الزيادة فيها لم يتجاوز ١٨,٢٪.

٤ ـ٢ـ٢ وإذا إنتقلنا الى الخدمات التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية عن طريق الوحدات الإجتماعية التابعة لها والمنتشرة فى الحضر والريف ، فإن عددها زاد بمعدل ٤١,٦٪ وهى زيادة معقولة نسبياً، إلاأن الملاحظ ـ هو زيادة نسبة عدد الوحدات العاملة فى المناطق الحضرية عن مثيلاتها فى المناطق الريفية ، وقد يرجع هذا الى كثافة التركز الحضرى وظهور تجمعات سكانية حضرية جديدة .

وفى مجال الشئون الاجتماعية أيضاً ، وهو الاكثر أهمية وخطورة ، تصدمنا الحقائق الرقمية التالية :

* إنخفض عدد الاسر المستفيدة من نظام الضمان الاجتماعى المختلفة (معاشات ـ مساعدات) وكان معدل انخفاضها ـ٤٩٪ خلال الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٩٤ . فى جانب المستفيدين من المعاشات ، ـ٤٨,٢٪ من المستفيدين من المساعدات ، وبصفة عامة فإن اجمالى المستفيدين تناقص بصفة عامة ـ٤٨,٢ ٪ ، ولم يرتفع إلا نسبة المستفيدين من مساعدات العاملين السابقين فى الدولة .
* ولكن هل شهدت هذه الفترة تحسناً حقيقياً فى دخل الاسر الفقيرة أدى الىاختفاء مظاهر الفقر والاحتياج فى المجتمع المصرى ؟.

العكس من ذلك هو الصحيح تماماً ، وطبقاً لبعض التقديرات الى أصدرتها وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومى فى الدراسة الاخيرة (تقرير عن التنمية فى مصر) بقدر عدد الافراد ممن هم دون خط الفقر ، أو فى مستواه بحوالى ١٩

مليون نسمة !! فأين هؤلاء على خريطة برامج ونظام الضمان الاجتماعى المصرى وهم المستحقون لخدماته شرعاً ؟!!

* كذلك يتبين من الجدول رقم ٥ أن متوسط نصيب الاسرة المستفيدة من الضمان الاجتماعى ، ونحدد ـ الأسرة وليس الفرد ، كان قد بلغ ٢٢ جنيها مصرياً فى سنه ١٩٨٢ ، ووصل الى ٩٩,١جنيها فى سنة ١٩٩٤ !!

أما تقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، فإنها تحدد نسبة السكان الذين هم دون خط الفقر فى مصر بحوالى ٣٣٪ (لسنة ١٩٩٢)، من إجمالى السكان ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى مصر طبقاً لتقرير البنك لسنة ١٩٩٦ هو ٧٢٠ دولاراً فأين يكون موقع السكان ال ١٩ مليون على خريطة توزيع الدخول فى مصر عند نهاية القرن العشرين مع كل ما تحمله المواطن من سياسيات إصلاحية وتوجهات إنفتاحية ؟ .

ويبقى بعد ذلك السؤال المحورى لهذه الدراسة ؟ هل يمكن النجاح لقيادة الاقتصاد المصرى فى ظل تحريره وإنفتاحه على السوق الرأسمالى بدون توجيه وتدخل من الدولة ؟ هذا ما سوف تكشف عنه أراء الجمهور فى الدراسة الميدانية المكملة لهذه الدراسة فى الفصول التالية .

الفصل الثالث

النتائج العامة للدراسة الميدانية

خصائص عينة البحث

كيف عرف المواطنون الانفتاح

رأى المواطنين فى سياسات وآثار الأدارة الحكومية قبل السبعينات وبعدها

تمهيد :

خصائص عينة البحث

أعتمدت الدراسة الميدانية على عينة غير إحتمالية من المبحوثين ، وقد سبقت الاشارة إلى أن العينة التى إختيارها ، من نوع عينة الحصص ، حيث تم إختيار مجموعات من أفراد المجتمع ممن يعيشون فى نطاق محافظة الاسكندرية وينتمون إلى مراكز ريفية وحضرية فى المحافظة .

وقد تم تحديد مجموعة المواصفات للأشخاص الذين طبقت عليهم الدراسة الميدانية، وفقا للمهن والأعمال التى يعملون بها (أى أن معيار نوع العمل / المهنة ، هو المعيار التصنيفى الأساسى) حيث يرتبط به فى أغلب الحالات الدخل والمستوى التعليمى .

وقد وضعت الشروط التالية لتكون معايير لأختيار العينة :

أ ـ أن يكون المبحوث من الذكور البالغين من العمر ٣٥ سنة حتى ٦٥ سنة .

ب ـ أن يكون مقيما إقامة دائمة فى نطاق محافظة الاسكندرية ، وبالنسبة لحصة المشتغلين بالزراعة ، يشترط إقامتهم وعملهم بالمناطق الريفية ، وعلى أن يعملوا بالزراعة كعمل أساسى ومصدر رئيسى للدخل ، اما بقية الحصص من أفراد العينة ، فقد تم إختيارهم من أحياء المدينة المختلفة .

جـ ـ بالنسبة لحصة رجال المال والأعمال ، تم إختيارهم من أصحاب النشاط الاقتصادى (التجارى ـ الصناعى) الخاص ممن يعملون فى مجالات مختلفة بشرط ألا يقل المشروع الذى يملكه من حيث رأس المال عن ٥٠,٠٠٠ جنيه ، وأن يكون صاحب عمل مستقر محدد .

د ـ أما حصتى الموظفون بالأعمال الأدارية والكتابية ، والموظفون بأعمال تخصصية، فقد تم إختيارهم من بين العاملين بأجهزة الأدارة الحكومية المحلية بالمحافظة ، وأصحاب المهن التخصصية (أطباء ـ مهندسون ـ مدرسون ـ أخصائيون إجتماعيون ، رؤساء ومديرو أقسام وإدارات بهذه الأجهزة) وجميعهم من الحاصلين على مؤهلات جامعية ، أما الموظفون بالأعمال الكتابية والأدارية فهم من شاغلى الوظائف التنفيذية فى هذه الادارات ويحملون مؤهلات دراسية متوسطة (ثانوى وما فى مستواها ـ أو ـ أقل) .

هـ ـ وأخيراً فإن حصة الحرفيون والمستخدمون وعمال الخدمات ، فهم من العاملين فى هيئات وإدارات حكومية ، أو حرف وورش صناعية ، وعمال خدمات عامة فى المرافق الحكومية فى أدنى السلم الوظيفى .

على أنه بالنسبة لجميع المبحوثين فى فئتى الزارعون والمستخدمون وعمال الخدمات والحرفيون أشترط إجادتهم للقراءة والكتابة كشرط مسبق لتطبيق الأستبيان عليهم حتى يتسنى لهم التعامل مع الاستبيان وإستيفاء بياناته .

وأخيراً فإن تبرير الاعتماد على هذا النوع من العينات يرجع إلى ما يلى :

* شيوع إستخدام عينة الحصص فى بحوث الاتجاهات والرأى الاعلام بصفة عامة نظراً لعدم توفر قوائم وبيانات كاملة عن جميع أفراد المجتمع محل الدراسة ، وإختيار الباحث هنا يكون مشروطاً بضوابط يفترض أن تحقق تمثيلا (بقدر المستطاع) للمجتمع الأكبر.
* الجهد المحدود للباحث الفرد حيث لا يستطيع تكبير حجم العينة ليشمل كافة المجتمعات والأقاليم والمحليات فى المجتمع المصرى . ويلاحظ أن العينة شملت أفراداً من القطاع الريفى المشتغلون بالزراعة والصيد ، ومن القطاع الحضرى من المشتغلين بالوظائف والمهن والأعمال الأخرى .

١ ـ التوزيع بحسب العمر والحالة التعليمية والمهنة :

١-١ بتوزيع أفراد العينة فى ٦ فئات فرعية للعمر تبدأ من الفئة العمرية (٣٥ ــ ٤٠) سنة وحتى الفئة (٦٠ ـ ٦٥) . وقد وجد أن المتوسط الحسابى لأعمار المبحوثين ٤٥,٥ سنة بأنحراف معيارى ١٤,٨ ، والمتوسط له قيمة عالية لأن جميع مفردات العينة تبدأ من عمر ٣٥ سنة فأكثر حتى ٦٥ سنة .

١-٢ أما من حيث المستوى التعليمى وباستخدام التصنيف الذى يعتمد عليه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء فى وصف الحالة التعليمية ، فقد كان لدينا (٣٨,٦٪) من المبحوثين ممن يعرفون القراءة والكتابة وأغلبهم فى فئتى المشتغلون بأعمال الزراعة والصيد ، والمستخدمون والحرفيون وعمال الخدمات . والنسبة التالية هى نسبة الذين حصلوا على تعليم متوسط أو أقل من الثانوى (٣٦,٦٪) وتتركز فى المشتغلين بالأعمال الادارية الكتابية ، وأصحاب رؤوس الأموال . أما النسبة الثالثة (٢٨,٦٪) فقد إشتملت على المتعلمين تعليما جامعيا وأعلى من المرحلة الجامعية الأولى ، وبالطبع ينتمى هؤلاء إلى الوظائف والأعمال المتخصصة وبعض رجال الأعمال .

١-٣ أما من حيث المهن والأعمال ، فقد توزعت بين أفراد العينة بالتساوى فى فئات المشتغلون بالعمل الكتابى والوظائف التخصصية وأصحاب الأعمال بواقع (١٦,٦٪) لكل فئة ، وكذلك الأمر بالنسبة للمشتغلين بالزراعة والصيد . أما

لمستخدمون وعمـــال الخدمـــات والحرفيـون فـإن نسـبتهم بلغـت (٣٣,٣ ٪) . الجدول رقم ٦) .

٢ ـ التوزيع بحسب الحالة الزواجية وحجم الاسرة والاعالة والدخل الشهرى :

٢-١ هناك نسبة ضئيلة من المبحوثين من غير المتزوجين ونسبتهم (٨,٣٪) ، يضاف إليهم (١٠,٣٪) من المطلقين ، أما المتزوجون فإن نسبتهم (٨١,٣٪) وهم الأغلبية من المبحوثين .

٢-٢ ينتمى أفراد العينة إلى أسر كبيرة الحجم نسبيا ، وذلك لأن نسبة الأفراد الذين ينتمون إلى أسر يزيد حجمها عن خمسة أفراد بلغت (٦٨,٣٪) من بينهم (٢٧,٦٪) يصل حجم أسرة كل منهم إلى ثمانية أفراد فأكثر . أما نسبة الأفراد الذين ينتموم إلى أسر يقل عدد أفرادها عن خمسة أفراد فقد بلغت (٣١,٦٪) فقط أو ثلث حجم العينة على وجه التقريب . ويلاحظ بصفة عامة أن الأسر كبيرة الحجم (التى يزيد عدد الأفراد فيها عن خمسة أفراد تتوزع بين جميع فئات (حصص) العينة وهى تزيد بصفة خاصة بين المستخدمون والحرفيون وعمال الخدمات ، أما الأسر التى يقل عدد أفرادها عن خمسة أفراد ، فهى تتواجد كسمة واضحة فى أسر الموظفين فى الوظائف المهنية التخصصية العليا (من المتعلمين تعليما جامعيا) وهم الأعلى أيضا فى قيمة الدخل الشهر ى .

٢-٣ اما من حيث نوع الاقامة ، يقيم أغلب أفراد العينة مع أسرهم (٨٧,٣ ٪) بينما (٤,٦٪) يقيمون بمفردهم ، وهناك (٨ ٪) يقيمون مع أصدقاء أو أقارب .

٢-٤ أما من حيث مستوى الاعالة ، أى مسئولية المبحوث عن أعالة آخرين ، فهناك (٩٤,٣٪) منهم مسئولين عن إعالة مباشرة لأفراد أسرهم حتى وإن كان بعضهم لا يقيم مع أسرته ، أما غير المسئولين عن إعالة آخرين نسبتهم ضئيلة لم تتجاوز (٥,٦ ٪) . ويتركزون بصفة أساسية فى فئة المستخدمون وعمال الخدمات والحرفيون .

٢-٥ أما من حيث الدخل الشهرى فقد توزع بين فئات المبحوثين بنسب مختلفة ، حيث كانت أقل الدخول فى الفئتين الأولى والثانية من المشتغلين بالزراعة والصيد ، والمستخدمون والحرفيون وعمال الخدمات ، ويقل الدخل الشهرى لأفراد الفئتين عن ٤٠٠ جنية شهريا ونسبة هؤلاء تصل إلى (٣٨,٥٪)، اما أصحاب الدخول العليا من المبحوثين وهم الذين زادت دخولهم الشهرية عن ١٠٠٠ جنية ، فلم

تتجاوز نسبتهم (١٦,١٪) ، وهناك نسبة أقل منهم قليلا (١٥,٣٪) وهم الذين تقع دخولهم بين ٨٠٠ جنية إلى أقل من ١٠٠٠ جنية شهريا) .

ووجد أن المتوسط الحسابى للدخل بين أفراد العينة ٥٨,٢٧ جنيهاً بانحراف معيارى ٢٦٠ على أنه عند مقارنة هذا التوزيع بما نشره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى ٨٦ / ١٩٨٧ ، نلاحظ أن الرقم الأخير وصل إلى ١٠٤٤,٥ جنيها . (٢٤)

كما أن التقارير الدولية تشير إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى مصر فى سنة ١٩٩٤ بلغ ٧٢٠ دولاراً ، وأن هذا المتوسط يعادل ١٤,٤ ٪ بما يساويه من القوة الشرائية المعادلة للدولار الأمريكى باعتبار أن اولايات المتحدة الأمريكية = ١٠٠ (٢٥) (الجدول رقم ٧) .

النتائج العامة للدراسة الميدانية :

أولا : كيف عرف المواطنون الانفتاح وما هى إنطباعاتهم عنه

١-١ أشرنا فى موضع سابق إلى أن البدايات الأولى لطرح أفكار وسياسات الانفتاح ظهرت فى الخطابات السياسية ووثائق الدولة الرسمية فى بدايات عام ١٩٧٣ ، أى منذ ٢٣ سنة على وجه التقريب ، ووقتها كان (١٦,٦٪) من أفراد عينة البحث فى عمر يتراوح بين ١٢ سنة وأقل من ١٧ سنة ، وأما باقى أفراد عينة البحث فقد كانوا فى أعمال أكبر من ذلك . وبالطبع إستمر الزخم الاعلامى وأحاديث المسئولين حول الانفتاح بين مؤيدين كثر ، ومعارضين أقلية ، إلا أنه وعلى أى حال كانت هناك قنوات لطرح الفكر والفكر المعارض لسياسات الانفتاح الاقتصادى على الغرب خلال عقد السبعينات ولقد تبين من الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثين فى عينة البحث مازال يتذكرون ما طرح خلال هذه الفترة حول الانفتاح الاقتصادى ، (٩٧,٦٪) مقابل نسبة ضئيلة لم تتذكرها تفاصيل تلك الفترة (٢,٤٪) .

١-٢ ولقد كانت اجهزة الاعلام المرئية أكثر المصادر التى إعتمدت عليها الدولة سواء عن طريق الجهاز الحكومى وأحاديث المسئولين أو طرح الفكر الدعائى عن الانفتاح ، وبالطبع نرى تأثيراً أكبر للأعلام التليفزيونى فى هذا المجال والذى تأثر به (٥١,٦٪) من أفراد عينة البحث على الأقل وفى جميع الفئات المبحوثة ، نلاحظ تواجد نسبة كبيرة بين الفئات الفرعية (فلاحون مستخدمين وعمال ... موظفون ... إلخ) وتأتى الصحافة مصدراً مؤثراً ثانيا بعد التليفزيون فى التأثير

الاعلامى، وكانت الأحاديث والمناقشات بين الأصدقاء والزملاء مصدراً للتعرف حول الموضوعات والقضايا وبنسبة تصل إلى (٢٤٪) ، وقد يتبين لنا هنا مدى تأثير المناقشات والعلاقات الشخصية فى تناقل الأفكار والمعلومات والاتجاهات ، ويضاف إلى هذا المصدر الزملاء فى العمل (١٢٪) ، ويمثل الأصدقاء وزملاء العمل حوالى (٣٦٪) من مصادر مناقشة وتبادل المعارف والمعلومات والجدل حول موضوعات الانفتاح الاقتصادى لدى أفراد العينة. كذلك فإن المصادر المتعددة برزت بين قنوات توصيل المعلومات والمناقشات التى دارت بين المبحوثين (٢٦,٦٪) ، أما أحاديث الأذاعة أو برامجها فلم تستحوذ إلا على (٦,٦٪) فقط بين تحديد أنواع ومصادر التأثير .

١-٣ أما الانطباعات التى تولدت لدى المبحوثين حول الانفتاح وأثاره القادمة فقد كانت كلها محملة بالأمال والوعود التى داعبت هموم المواطن المصرى . ذلك المواطن الذى خاض حروبا عسكرية مرهقة بكل ما تمثله من ضغوط نفسية ومؤثرات وهموم وأحزان ، وما لديه من هموم ومتاعب إقتصادية عاناها طوال فترة الستينات والحصار الاقتصادى الذى ضربته حوله دول الغرب الرأسمالية ، وآثار معارك التنمية المستقلة وبناء قاعدة إقتصادية صناعية ضخمة .. وإغواء بعد ذلك من كل أجهزة الدعاية الانفتاحية للأسواق الاستهلاكية على السلع الغذائية والاستهلاكية وأشكال الرفاهية إبتداء من سلع كالملابس والاكسسورات وأدوات التجميل والمشروبات والأجهزة المنزلية الحديثة والسيارات ... إلخ . وأنتهاء بغياب عصر الديون وتدفق الدم إلى شرايين الاقتصاد المصرى وزيادة فرص العمالة حتى القضاء على مشكلة السيارات والمواصلات والمرافق العامة .. غاية الأمر أن الانفتاح حمل معه وعود لبوابة مصر بعهود المدنية الأمريكية المزدهرة، وجاءت إستجابات المبحوثين من جميع فئات المجتمع وشرائحه لتعبر عن هذه المعانى : توفير السلع التى يحتاج إليها المواطن بأنواعها (٤٨,٦٪) ، وقبل ذلك نجد نسبة أكبر إنطبع لديها الحلم الغربى بتحسن ورفع مستوى المعيشة (٥٢٪) ، وأن ذلك الانفتاح يحمل إهتماماً يعالج مشكلات الاقتصاد الوطنى (٤٦٪) ممثلاً فى زيادة الاستثمار الاجنبى (٤٥٪) ومحل هذا اختفاء الفقر والعيش فى رفاهية (٤١,٦٪) ، وزيادة فرص عمل جديدة لأبناء الوطن الباحثين عنه (٣٠,٦٪) ، وحل مشكلات الوطن (٢٦,٣٪) . ويشير (الجدول رقم ٨) إلى هذه الأراء

بوضوح وحيث تبدو لنا البيانات ـ أنها تتوزع بين جميع فئات وشرائح المجتمع بصرف النظر عن الحالة التعليمية أو الوظيفية للمبحوثين .

ثانيا : رأى المواطن فى سياسات وآثار الادارة الحكومية قبل السبعينات وبعدها

تهتم الدراسة فى هذا الجزء ، بالتعرف على رأى المواطن من خلال عينة المبحوثين التى ضمت فئات وشرائح إجتماعية متنوعة حول بعض الآثار التى تركتها سياسات الادارة الحكومية (٥٢ ــ ١٩٧٠) ، (١٩٧٠ ــ ١٩٩٦) ، والتى تتميز إلى سياسات إدارة تعتمد التدخل والهيمنة الشاملة فى المرحلة الأولى ، والحد من التدخل والتخفيف من إدارة الدولة فى المرحلة الثانية ، إتسمت سياسات الدولة فى المرحلة الأولى بصعوبات التنمية الاقتصادية المستقلة ، ومعارك المواجهة مع القوى المعادية فى الداخل والخارج ، أما المرحلة الثانية فقد إتجهت الدولة نحو الانفتاح ، وتحملت الميزانية عبء الديون الأجنبية وظهرت آثار التضخم وإلتهاب ميزان أسعار السلع الاستهلاكية التى حملت المواطن أعباء متزايدة فى تكلفة المعيشة ، وأكتوى بنيرانها الفئات والشرائح الدنيا من أصحاب الدخول المتدنية والفقراء، الذين بدأت الدولة تحد من تدخلها لصالحهم ، فعملت على رفع الدعم وتخفيض ميزانياته والحد من الإنفاق الجارى على المرافق والخدمات ، وقد عكس ذلك اثاراً كثيرة على رفاهية المواطنين ونوعية حياتهم ، فضلا عن المشكلات التى تركتها هذه الآثار على حياة الفقراء والمحرومين ... وقد إستمرت هذه الأحوال حتى الآن ، وقد زاد من حدة هذه الأثار ، تراكم أعباء الديون الداخلية والخارجية وفوائدها ، وضغوط الدائنين وصندوق النقد الدولى ، وما قدم من سياسات علاجية إصلاحية للهيكل الاقتصادى المصرى وقوامها تراجع الدولة عن سياسات ما قبل السبعينات تخفيفا لحالة العجز فى الميزان التجارى والانفاق العام .. الخ .

ولقد جرى إستطلاع رأى أفراد عينة البحث باستخدام مجموعة عبارات ذات دلالة تحتوى فى مضمونها التعبير عن رأى المبحوث فى سياسة الدولة وممارساتها .

٢-١ رأى المواطن فى دور الدولة التنظيمى :

٢-١-١ قدرة الحكومة على إدارة المرافق والخدمات لصالح الناس

من الواضح أن رأى المبحوثين تجاه إدارة الدولة لصالح المواطنين كان لصالح دولة ما قبل السبعينات ، ومتوسط الدرجات هنا ٤,٣ (رأى إيجابى قوى) ، أما بالنسبة لرأى المبحوثين فى دولة ما بعد السبعينات فقد كان متوسط درجات إجابتهم ٣,٢ ، وهوطبقا للمعايير يعتبر رأى إيجابى إلا أن الدرجة أقل خلال الفترة (٧٠ ـ ١٩٩٦) .

٢-١-٢ قدرة الحكومة على مواجهة مظاهر الأنحراف فى الأدارة الحكومية

من الواضح أن ظاهرة الانحراف فى إدارة الجهاز الحكومى ظلت سائدة ، وعرفها المجتمع المصرى دائما ، بل ومعظم بلدان العالم الثالث . ويختلف دور الدولة فى موقفها تبعا لمستوى تدخلها فى إدارة وتنظيم الجهاز ، سواء على المستوى التشريعى ، والتنفيذى . وكان رأى جميع المبحوثين فى الفئات الاجتماعية أن دولة ما قبل السبعينات كانت تحقق قدرة على المواجهة (متوسط الدرجات) (٤,٢) ، فيما عدا رأى فئة أصحاب رؤوس الأموال والأعمال (محايد ـ متحفظ) . أما فيما بعد السبعينات ، فقد كان المتوسط العام (٣ درجات) بمعنى أنه رأى محايد أو متحفظ ، وكان رأى الموظفين فى هذا الجانب سلبيا (الكتابيون وموظفى المهن التخصصية) . ويبدو أنهم ونظراً لأنهم ينتمون إلى جهاز الادارة الحكومية يلمسون عن قرب عدم قدرة جهاز الحكومة على تحقيق الانضباط .

٢-١-٣ قدرة الحكومة على تلبية حاجات السكان

كان رأى المبحوثين فى هذا الجانب فى المرحلة الأولى (٥٢ ــ ١٩٧٠) إيجابيا أيضا حيث المتوسط العام للدرجات (٤,٤) . أما فى مرحلة ما بعد السبعينات فقد كان المتوسط العام (٢,٧) ، وكان رأى معظم المبحوثين محايداً متحفظا ـ أو سلبيا ، بما يعنى سلبية الحكومة تجاه تلبية حاجات السكان.

٢-١-٤ قدرة الحكومة على توفير عنصر الرقابة والانضباط

يتضح من بيانات (الجدول رقم ٩) أن قدرة الحكومة على توفير عنصر الرقابة والانضباط فى الادارة كان واضحاً فى رأى المبحوثين لصالح دولة ما قبل السبعينات أيضا (المتوسط العام للدرجات (٤,٣)) ، وفى المرحلة التالية كان الرأى أيضا إيجابيا إلا أن المتوسط العام كان (٣,٣) وكان راى فئتى الموظفين (إداريين ومتخصصين متحفظا فى هذا الجانب) .

٢-١-٥ حكومة تتدخل فى إدارة المرافق العامة تدخلا كاملا

كشف البيانات هنا عن ان الدولة فى المرحلة الأولى وجهت جهاز الحكومة توجيها مركزيا قوامه التدخل الكامل فى إدارة المرافق العامة (المتوسط العام ٥) وهنا يرى المبحوثون أن الدور إيجابى تام ، وبالمقابل ، كان الرأى فى دولة المرحلة الثانية متحفظا ـ محايداً حيث المتوسط العام (٣ درجات). وسوف نلاحظ أنه فى نهاية المرحلة (٩٠ ـ ١٩٩٦) بدأت الدولة تتخلى عن إدارة بعض المرافق العامة بصورة نسبية ليتحمل المواطن عبء تمويل هذه الادارة أو تركها للقطاع الخاص .

٢-٢ رأى المواطن فى السياسات الاقتصادية للدولة وآثارها على مستوى المعيشة

٢-١-١ مدى كفاية الدخل لمواجهة متطلبات المعيشة

ترتبط مسألة العدل الاجتماعى بالدور الذى تبذله الدولة فى تحقيقه من خلال عمليات كثيرة ومتداخلة ، سواء فى توزيع الأجور أو من خلال سياساتها الضريبية ، وماتوجهه من مخصصات للنفقات الجارية والاستثمارية فى المرافق العامة والخدمات ، ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية والتحويلات الموجهة للفقراء . وتمثل هذه الأساليب والسياسات ما يمكن أن نطلق عليه مفهوم شبكة الأمن الأجتماعى التى تظلل المواطن ضد تهديد ومخاطر الحياة اليومية . وبالطبع كلما إتسع نطاق هذه المظلة / الشبكة ليشمل الفئات والشرائح الأجتماعية المحتاجة كلما كان ذلك بمثابة آليات لإعادة التوزيع ، فضلا عما تتركه من أثار إيجابية على كافة جهود التنمية الأقتصادية والأجتماعية . وبالنظر إلى مسألة توزيع الدخول تملك الدولة أساليب كثيرة تتصل بالعدل الإجتماعى لعل أهمها جميعا توفير فرص العمل وتنظيم سياسة أجور تضمنها الدولة عبر سياج من التشريعات والقوانين .

وقد كشفت الدراسة الميدانية التى بين أيدينا عن حقيقة أن الحكومة تدخلت لضمان كفاية دخل لأفراد المجتمع يمكن أن يغطى متطلبات المعيشة ، وكان المتوسط العام (٤,٢) فى المرحلة الأولى (٤,٤) فى المرحلة الثانية . وعلى أى حال فإن المتوسط فى الحالتين يعنى أن دور الحكومة كان إيجابيا فى مسألة توفير الدخل لمواجهة متطلبات المعيشة .

٢-٢-٢ مدى قدرة الأفراد / الأسر على تلبية حاجاتهم اليومية

وقد اوضح المبحوثون أنهم مع الدولة فى المرحلة الأولى ، حيث كان فى إستطاعة الأفراد والأسر السعى من أجل تدبير تغطية لحاجاتهم اليومية ، والمتوسط العام (٤,١) ، بما يعنى موقفاً إيجابياً من الدولة ، وفى المرحلة الثانية (٧٠ ـ ١٩٩٦) ، تتصف الدولة أيضاً بأنها إيجابية فى هذا الخصوص ، وإن كانت قيمة المتوسط العام (٣,٢) وهى قيمة أقل من القيمة الأولى . وليس من شك أن النظام الأقتصادى والسياسى يسعى من أجل توفير تلبية ممكنة لحاجات الناس ، إنما العبرة فى النهاية بما يتخذه النظام من تدابير وسياسات فى سبيل تحقيق هذا الهدف المعبر عن المصلحة العامة .

٢-٢-٣ موقف الحكومة من دعم الأستلاك للفئات الأكثر حرماناً

لسنا فى حاجة إلى أدلة وشواهد ميدانية تؤكد إنحياز النظام فيما قبل السبعينات نحو دعم الفقراء والأكثر حرماناً من خلال توفير السلع الأستهلاكية الأساسية بأسعار ممكنة ، كما أن الشواهد والبيانات والأرقام التى سبق أن عرضنا لها فى الفصل السابق ، تؤكد أيضاً على زيادة المخصصات الأنفاقية للدعم خلال عقد السبعينات إلى أن تدخلت

السياسات الأصلاحية الهيكلية لصندوق النقد الدولى لإطلاق نظام حرية السوق وآليات العرض والطلب والتنافس السعرى وإلغاء قوانين الحماية والتعريفة الجمركية وغيرها من آليات الاصلاح الجديدة . والعبرة دائماً ـ هل كانت زيادة مخصصات الدعم لصالح الفقراء المستهلكين أم لصالح المضاربات المالية والمستوردين للسلع الغذائية التى تدعمها الدولة ، وشركات التجارة الخارجية ، ونتيجة لإرتفاع الأسعار العالمية ؟ وقد تبين من النتائج الميدانية لهذه الدراسة ان المواطن يدرك من خلال تفاعلات مطالبه اليومية مع الضغوط الأنفاقية وعدم قدرته على ملاحقة الأسعار ، وخصوصاً فئات الفقراء الذين كانوا يستفيدون من الدعم ، أدراك هؤلاء أن الدولة فى المرحلة الأولى كانت مع دعم الفقراء ، وأن الدولة فى المرحلة الثانية كانت غير ذلك ، وكانت المتوسط العام للأجابة فى الحالة الأولى (٤,٤)، وفى الحالة الثانية (٢,٥) أى أن موقف الحكومة سلبياً تجاه هذه المسألة ، وهناك إتفاق بين جميع الشرائح والفئات الإجتماعية حول هذه النتائج .

٢-٢-٤ موقف الحكومة من دعم الأستثمار الخاص

لقد كان إتجاه الدولة واضحاً كما يراه أفراد عينة البحث نحو دعم الأستثمار فى القطاع الخاص ولكن بصورة محدودة تجعل الحكومة فى موقف سلبى تجاه هذه المسألة حيث كانت المتوسط العام للإجابة (٢,٧) . بينما وضح أن الدولة إتجهت نحو دعم الأستثمار الخارجى لرأس المال الخاص ، وكان واضحاً منذ البدايات الأولى لطرح سياسات الأنفتاح الأقتصادى عبر القوانين المختلفة لتشجيع جلب الأستثمار الأجنبى والعربى والمصرى الخاص ، وكان رأى المواطنين صادقاً فى هذا الجانب أيضاً حيث المتوسط العام (٤,٦) .

٢-٢-٥ نسبة المعرضون للحرمان (الفقر)

تشير كافة الدلائل إلى أن هناك زيادة مضطردة فى نسبة الذين يعيشون عند خط الفقر أو المعرضون للحرمان ، وظهر من رأى المبحوثين أن الحكومة فى المرحلة الأولى سعت إلى التقليل من هذه النسبة بسياساتها التدخلية للحماية والرعاية، على حين أن التوزيع غير المتكافئ واللامساواه فى الثروة والدخل أدى فى المرحلة الثانية إلى زيادة نسبة الفقراء، وقد كان المتوسط العام لرأى المبحوثين فى المرحلة الأولى (٣) ويعنى رأياً محايداً أو متحفظاً ، على حين أن المتوسط العام فى المرحلة الثانية كان عالياً (٤,٣) بمعنى زيادة نسبة الفقراء ، ولقد تأكد لدينا أن هذا الرأى الذى كشفت عنه الدراسة الميدانية ، يشكل إتجاهاً عاماً ، يجمع عليه عدد من الباحثين المهتمين فى المجال ، فإذا كان خط الفقر النسبى يتحدد عند مستوى إنفاق سنوى للأسرة المصرية قدره ٣٧٩٠ جنيهاً فى المناطق

الحضرية ، ٣١٦١ جنيهاً فى المناطق الريفية باستخدام نتائج مسح "دخل الأسرة" ، فإن معنى هذا زيادة نسبة حالات الفقر على المستوى القومى إلى رقم يقدر بحوالى ٣٥٪ فى العام ٩١/٩٠ يتركزون فى الوجه القبلى محافظات ومدن وقرى ، وحيث أوضحت دراسات متعددة وجود إرتباطات قوية بين الفقر والمستويات المنخفضة من التعليم أيضاً.(٢٦)

٢-٢-٦ الأعتماد على الضرائب ، فى تمويل الأيراد العام

كشفت النتائج الميدانية لهذه الدراسة عن أتجاه أفراد العينة من المبحوثين فى الفئات المختلفة نحو إعتبار أن الحكومة تعتمد على الضريبة بأعتبارها وسيلة هامة لتمويل الأنفاق الحكومى ، وكان الرأى فى المرحلة الأولى بمتوسط عام (٣,٦) وفى المرحلة الثانية (٤,٦) ويعنى هذا أن المبحوثين يرون أن الدولة قد كثفت من إستخدامها الوسيلة الضريبية (المباشرة) وغير المباشرة فى تمويل الأنفاق العام ، وقد يعتبر هذا واحداً من سلبيات أداء النظام الأقتصادى فى المرحلة الثانية ، فحيثما يتواكب إرتفاع الأسعار مع رفع يد الدولة عن دعم السلع الاستهلاكية مع زيادة الضرائب ، ومارافق هذا الأداء وتلك الآثار من تضخم كبير ، يكون الناتج غير مواتياً على مستوى معيشة المواطنين فى النهاية ، وبالطبع يؤثر هذا على نسبةة كبيرة من الفقراء الذين زادت نسبة وجودهم فى الشرائح والفئات الدنيا (أدنى ٦٠٪ من شرائح الدخول) .

٢-٢-٧ عدالة توزيع العبء الضريبى

من الواضح أيضاً أن زيادة العبء الضريبى وقع أثرها على غالبية الفئات والشرائح الأجتماعية من السكان خصوصاً فيما بعد حرب ١٩٦٧ حيث سعت الدولة إلى تعبئة مواردها من أجل المجهود الحربى ـ على أنه فيما قبل ذلك ، لوحظ أن السياسات الضريبية كانت لصالح أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة كما كانت هناك إعفاءات ضريبية لهم ، فضلاً عن إتباع تدرج فى القيمة الضريبية خصوصاً فى ضرائب الدخل والتى كانت تحد من زيادة الدخول العالية وخصوصاً بين كبار موظفى الدولة والقطاع العام، هنا يمكن أن يوصف تدخل الدولة بأنه إيجابى لصالح توزيع العبء الضريبى بين فئات المجتمع فى المرحلة الأولى ، والمتوسط العام لرأى المبحوثين فى هذه المسألة (٤,٢)، أما المرحلة الثانية فإن نسبة كبيرة من المبحوثين ترى أن توزيع العبء الضريبى لم يكن عادلاً لسلبية الدولة فى توجهها نحو زيادة الضرائب على الشرائح الإجتماعية المختلفة والأتجاه نحو أدوات ضريبية جديدة على الدخل والسلع والخدمات والمنتج النهائى

(وضريبة المبيعات مثال لذلك) . وكان المتوسط العام فى المرحلة الثانية (٢,٩) أى أن الرأى يكشف عن سلبية الدولة فى هذه المسأله .

٢-٢-٨ موقف الموازنة العامة

يرى أفراد عينة البحث أن الموازنة العامة للدولة فى موقف ايجابى سواء فى المرحلة الأولى أو الثانية وإن كان المتوسط العام للرأى فى المرحلة الأولى (٣,٧) مقابل (٤,٣) . ويبدو أن تداول الأعلام فى ترويجه للسياسات الاصلاحية الاقتصادية وما ينشر عن المناقشات والأتفاقيات بين الصندوق الدولى وبين مصر ، بل وفى الخطب والوثائق الرسمية التى تذيعها كل أجهزة الأعلام الصحفى والأذاعى والتليفزيونى ، يبدو أن لذلك كله أثر فى تكوين هذا الرأى لدى المواطن حول موقف الموازنة العامة للدولة فى المرحلة الثانية (٧٠ ـ ١٩٩٦) ، حتى دون أن يعرف المواطن تفصيلاً هل كان التحسن نتيجة لزيادة حقيقية فى الأنتاج القومى أم أنه وليد سياسات تقشفية وإلغاء الدعم وإسقاط بعض شرائح من الدين العام الخارجى أو حتى زيادة متحصلات وتحويلات العاملين فى الخارج!!.

٢-٢-٩ الأعتماد على القروض والديون (الخارجية والداخلية)

وقد أشرنا إلى أن الدين العام فى تضخم مستمر ، وأن عبء خدمة الدين تلتهم جانباً كبيراً من صادرات السلع والخدمات . ويرى المبحوثون أن الدولة أتجهت نحو الأعتماد على الدين العام فى المرحلة الثانية الحالية حيث يزيد الدين باستمرار (المتوسط العام لرأى المبحوثين (٤,٤) ، بينما كان رأيهم عن موقف الدولة من الأعتماد على الدين العام فى المرحلة الأولى أقل من الوقت الحالى ـ وتحفظ عدد كبير من المبحوثين فى جميع الفئات حول هذا الرأى فيما عدا موظفى الدولة من أصحاب المهن المتخصصة الذين إعتقدوا غير ذلك .

٢-٢-١٠ موقف الدولة من تقريب الفوارق بين الطبقات بسبب تفاوت الدخول

يرى أفراد عينة البحث أن الدولة خلال المرحلة الأولى كانت إيجابية فى التقريب بين الطبقات خصوصاً عن طريق إعادة توزيع الثروة والدخل ،وكان المتوسط العام للرأى هنا (٤) ، بينما الدولة فى المرحلة الثانية كانت سلبية (٢,٨) ، وأن سياساتها الاقتصادية إتسمت بالتحيز نحو الأغنياء .

٢-٢-١١ مدى الإعتماد على المشروع العام فى الأقتصاد الوطنى

يرى أفراد العينة أن إعتماد الدولة على المشروع العام فى النشاط الأقتصادى كان من أهم معالم وسمات المرحلة الأولى ، والمتوسط العام لهذا الرأى (٤,٨) ، بينما تراجعت

أهمية المشروع العام منذ منتصف الثمانينات على وجه التقريب ليحل محلها رأس المال الخاص ، وقد تحفظ أفراد البحث حول الإجابة فى المرحلة الثانية فجاء المتوسط العام للرأى هنا (٣) . وعلى أى الأحوال ، فإن البيانات الرسمية عن الأنتاج الأقتصادى والصادرات والعمالة والأئتمان ، تكشف عن تناقص الأهمية النسبية للمشروعات الأقتصادية العامة فى مصر منذ منتصف الثمانينات إلى أن دخلنا فى المرحلة الحالية وهى بيع الأصول الرأسمالية للمشروعات العامة وخصوصاً بين شركات القطاع العام . (٢٧)

٢-٢-١٢ مدى الأعتماد على المشروع الخاص فى الأقتصاد الوطنى

وتدل الشواهد التى تراكمت عبر السنوات العشر الأخيرة على تصاعد الأهتمام بالمشروع الخاص والرأسمال فى كافة قطاعات الأنتاج والخدمات ، ولقد وضح من أراء المبحوثين أن الدولة فى المرحلة التالية كانت أكثر إيجابية فى هذا الأتجاه المتوسط العام للرأى (٤,٨) مقابل دولة فى المرحلة السابقة لم تكن تعتمد على المشروع الخاص الا فى نطاق محدود ، والمتوسط العام (٢,٢) بما يعنى أنها كانت تتبنى موقفاً سلبياً تجاه رأس المال الخاص . وقد إتفقت أغلب أراء المبحوثين فى جميع الفئات والشرائح الإجتماعية حول هذا الجانب .

٢-٣ رأى المواطن فى كفاية السلع والخدمات المرتبطة بقضية العدل الإجتماعى

٢-٣-١ مدى كفاية النظام التعليمى فى توفير الخدمات التعليمية كماً

إهتمت الدولة بالتعليم بعد ١٩٥٢ بصفة عامة ، وإستمر ذلك الأهتمام يلقى دفعة قوية طوال السنوات السابقة ، وقد إنعكس ذلك على تسحن أداء النظام التعليمى وإن كان بدرجات متفاوتة ، غير أن التزام الدولة بتوفير التعليم الأساسى مجاناً والتعليم الثانوى والجامعى لم يتوقف خلال السنوات السابقة ، وإن كنا قد رأينا فى السنوات الأخيرة إتجاها نحو فتح الباب للتعليم الخاص على مصراعيه أمام مؤسسات التعليم العالى والجامعى بأنشاء كليات ومعاهد عليا ضمن ما يسمى بالجامعات الأهلية وذلك ضمن سياسات الأنفتاح للإستثمار الخاص فى هذا القطاع والذى لم تتضح آثاره ونتائجه على مخرجات العملية التعليمية كماً وكيفاً بعد . وتشير النتائج الميدانية لدينا إلى أن إتجاهات المواطنين نحو دور الحكومة فى توفير التعليم والتوسع فيه كماً كان لصالح الدولة فى المرحلة الأولى الأكثر إيجابية (المتوسط العام ٤,٦)، وكان إتجاه الدولة فى المرحلة الثانية أيضاً إيجابياً وأن كان المتوسط العام لرأى المواطنين بدرجة أقل (٣,٩) .

وتشير دراسة معهد التخطيط القومى (تقرير التنمية فى مصر) إلى أن معدلات القراءة بين البالغين زادت بحوالى ٨٠٪ خلال العقود الثلاث الماضية ، كما أن التعليم

إستوعب أعداداً كبيرة من المقيدين فى المرحلة الثانية (تضاعفت الأرقام) وكذلك فى التعليم الأساسى ، كما زادت نسبة الحاصلين على التعليم الثانوى والعالى إلى ما يقرب من خمس أمثالها خلال العقود الثلاث الماضية .(٢٨)

٢-٣-٢ كفاية النظام التعليمى كيفاً

من الصعب قياس البعد الكيفى بالأعتماد على وجهة نظر المبحوثين أو أتجاهاتهم ، إلا أن هناك بعض الممارسات التى نلمس أثارها فى إعادة تقويم مناهج التعليم فى المراحل المختلفة وتعديل النظام التعليمى من حيث الأهداف ، وكفاءة مخرجاته التى تنعكس فى جوانب متعددة ، ويرى أفراد عينة البحث الذين وجد لهم الأستبيان أن الدولة فى المرحلة الأولى كانت أيجابية فى هذا المجال ، والمتوسط العم للدرجات (٤,١) على حين أنهم يرون أن الدولة فى المرحلة الثانية كانت إيجابية أيضاً وإنما بمتوسط عام فى الدرجات أقل = (٣,٥) . وبصفة عامة يمكن الأستعانة ببعض مؤشرات دليل التنمية البشرية فى مصر ، والصادر عن تقارير التنمية الدولية لإبراز بعض مظاهر الأهتمام بالتعليم من حيث مخرجاته الكيفية ، فلقد وجد أن الأطفال خارج المدارس لايمثلون إلا نسبة (١,٦٪) من نسبتهم فى الفئة العمرية المقابلة ، وأن نسبة الأمية بين الكبار إنخفضت إلى (١٦,٤) ، وكانت النسبة بين الأناث (١٠,٥) ، وأن نسبة وجود باحثون فنيون متخصصون وصلت إلى ٥,٤ فرد / ١٠٠٠٠ نسمة من السكان ، وأن خريجى التعليم الجامعى والعالى كنسبة من الفئة العمرية المقابلة (٣,٨٪) على الأقل فى الفترة ١٩٨٨/٨٦ . وكانت نسبة مخصصات الأنفاق على التعليم فى ١٩٨٩ ، قد وصلت إلى ٦,٨٪ من الناتج القومى (وإن كان هناك تراجع فى مخصصات الأنفاق على التعليم وبقية الخدمات الأجتماعية فى الخطة الخمسية الحالية).

٢-٣-٣ مدى كفاية الخدمات الصحية

ويعتبر توفير هذه الخدمة مؤشراً هاماً يقوم عليه دليل التنمية البشرية ، ويعبر عنه فى مجموعة من المعايير الدولية المتفق عليها . وقد كان هناك إهتمام بالخدمات الصحية طوال العقود السابقة سواء قبل السبعينات أو بعدها ، إلا أن أفراد عينة البحث يرون أن موقف الدولة من خلال ما قدمته الخدمات الصحية الحكومية كان إيجابياً (المتوسط العام للدرجات فى هذا الرأى (٣,٤) ، بينما كان المتوسط العام فى المرحلة الثانية أقل ، مما يعنى موقفاً سلبياً من الدولة تجاه الخدمات الصحية . وعلى أى حال فإن المؤشرات الأحصائية قد تكون أكثر موضوعية فى تحديد مدى كفاية الخدمات الصحية أكثر من مجرد الأعتماد على رأى المواطنين .

- فقد زاد العمر المتوقع عند الميلاد من ٤٧ إلى ٦٠ خلال الثمانينات .
- وإنخفض عدد اللسكان لكل طبيب / طبيبة من ٢٣٠٠ نسمة فى ١٩٦٥ إلى ٧٩٠ فى عام ١٩٨٥، وكذلك كان الحال بالنسبة لعدد السكان لكلى ممرض /ممرضة خلال الفترة ذاتها من ٢٠٣٠ إلى ٨٠٠ .
- وإنخفض معدل وفيات الأمهات لكلى ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء ، وكذلك عدد وفيات الأطفال لكلى ١٠٠٠٠٠ من الأطفال الأحياء (من ١٧٣ ـ إلى ٨٥).
- كما نقص عدد الاطفال الذين يموتون دون سن الخامسة الى ٠,١٥ مليون طفل .
- إرتفعت نسبة الحاصلين على الخدمات الصحية ١٩٨٩ .
- وبلغت نسبة الحاصلين على مياه مأمونة حالى ٩٠٪ .
- أما الأنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج القومى فلم تتجاوز ١,١٪ . (٢٩) وفى المقابل تشير دراسة معهد التخطيط القومى إلى أن هناك ظاهرة ملحوظة مؤداها إنتشار الأمراض المتوطنة وخصوصاً أمراض المعدة ووالأمعاء بين سكان الريف والجماعات ذات الدخول المنخفضة فى الحضر ، وإنتشار أمراض الأسهال بسبب نقص المياه الصالحة للشرب وإنتشار الذباب وتكاثره وضعف الرقابة الصحية، وعدم مناسبة طرق التخلص من النفايات وتلوث البيئة، وإنتشار الأنيميا والرمد الحبيبى وأمراض الجهاز التنفسى والأمراض المعدية والمزمنة على أن أخطر هذه الآراء جميعاً ، ما يؤكد على أن إرتفاع نسبة حالات الفقر ، وضعف أداء الخدمات الصحية الأولية وإهمال الخدمات الصحية الوقائية ، وعدم تناسب توزيع الموارد الصحية بين الفئات الاقتصادية وداخل المحليات . كما أن إنخفاض الأجور أدى إلى تدهور الخدمات الصحية ونوعية العلاج ، والقصور فى الصيانه والأمدادات والأدوية والمعدات أدى بدوره إلى تدهور الخدمات ، ومما ساعد على ظهور الأستثمار الرأسمالى للقطاع الخاص فى مجال الخدمات الصحية ، وهذا أدى بدوره إلى إرتفاع تكاليف هذه الخدمات وماتمثله من أعباء إضافية على ميزانية الأسرة . (٣٠)

٢-٣-٤ مدى كفاية خدمات الشئون الأجتماعية ونظم الضمان الإجتماعى

أشرنا فى موضع سابق من هذه الدراسة إلى موقف خدمات الضمان الإجتماعى والمساعدات المقدمة للفقراء ، وأنها فى تناقص مستمر طوال عقود السبعينات والثمانينات . ولسنا فى حاجة إلى إعادة تكرار البيانات والأرقام الدالة على ذلك . ألا أن إتجاه المواطنين نحو موقف الدولة من هذا النوع كان إيجابياً (المتوسط العام للدرجات فى المرحلة الأولى

٣,٢ ، وفى المرحلة الثانية ٣,٨) ، وقد يعزز إرتفاع الدرجات فى المرحلة الثانية ما يزال عالقاً بأذهان الناس عن "معاش السادات" كأحد أنظمة تحويلات الحكومة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٦) للفقراء إلى جانب قانون الضمان الإجتماعى العادى ونظم مساعدات العاملين بالحكومة (السابقين) ... الخ .

٢-٣-٥ مدى كفاية الدولة فى توفير الأسكان لذوى الدخل المحدود والمتوسط

كان إهتمام الدولة فى توفير سكن مناسب لذوى الدخل المحدود و المتوسط والاقتصادى سائداً خلال عقدى الخمسينات والستينات (مشروعات إنشاء ما عرف بأسم الأسكان الشعبى فى الأحياء المكتظة بالسكان الفقراء فى الأحياء القديمة بالمدن الكبرى) . وقد وفرته الدولة بقيم إيجارية معقولة ، وملكته للسكان بعد فترة . وطبقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، فإن الدولة طوال السنوات السابقة (نهاية الخمسينات وخلال الستينات والسبعينات ووصولاً إلى عام التعداد العام للسكان فى ١٩٨٦ انشأت ١١,٣١٤,٥٣٨ وحدة سكنية لاستغلالها فى المسكن والعمل من بينها وحدات أقام فيها ٩٧٣٢٧٣٥ أسره ، وخصصت من بينها ١٣٥٨٧٧ وحدة سكنية للعمل فى المناطق الريفية والحضرية ، وقد زاد التوجه فى إنشاء الوحدات السكنية ، ولكن يلاحظ التوسع فى إنشاء السكن فوق المتوسط والفاخر ، ولم تبدأ الدولة فى إنشاء السكن منخفضة التكاليف (٣١) ويرى المبحوثون من أفراد العينة أن الحكومة خلال المرحلة الأولى كانت أكثر إيجابية فى هذا الجانب ، وسعت لتوفير الإسكان العام لمحدودى الدخل (المتوسط العام للدرجات (٤,٤) ، أما فى المرحلة التالية فقد كانت الدولة متوسطة الأهتمام وتحفظ أفراد عينة البحث (المتوسط العام ٣) . ولم ينحاز إلى الدولة فى المرحلة الثانية إلا أفراد شريحة أصحاب رؤوس الأموال والأعمال ، ويبدو أن ذلك راجع فى الاصل إلى زيادة الإهتمام بتشييد الأسكان الفاخر التمليكى لشركات الاسكان خلال عقد الثمانينات.

٢-٣-٦ قدرة الدولة على توفير فرص العمل للباحثين عنه

من الواضح أيضاً أن حكومة ماقبل السبعينات كانت أكثر إهتماماً بمسألة توفير فرص العمل لمواجهة شدة الطلب على العمل مع زيادة السكان ، إلا أنه وبالتدريج تزايدت معدلات البطالة حتى باتت أقرب ما تكون إلى قنبلة تهدد بالإنفجار الإجتماعى والأمنى خلال السنوات الأخيرة ولقد سعت الدولة إلى هذا المبدأ فى البداية بأعتبار أن توفير فرص العمل هو التزام من الدولة تجاه المواطن ، وكانت أكثر إيجابية فى تعيين الخريجيين والتوسع فى إنشاء القاعدة الصناعية لزيادة فرص العمل بين المواطنين . وكان المتوسط العام للدرجات فى مرحلة ما قبل السبعينات (٤,٤) أما بعد السبعينات فإن المتوسط العام

وإن كان يدل على إيجابية الدولة فى بعض الجوانب (٣,٦) إلا أن المبحوثين أكدوا على موقف الدولة السلبى (٢,٨) كان سائداً فيما بعد ذلك .

٢-٣-٧ وفرة السلع الغذائية والأستهلاكية وتيسير الحصول عليها

من الواضح أن الدولة طوال العقود السابقة منذ البداية فى ١٩٥٢ ــ حتى الأن إستمرت فى محاولة توفير السلع الغذائية والأستهلاكية ، وتيسيرا لحصول عليها ، وإن كان ثمة إتجاه ملحوظ (أشرنا إليه من قبل) نحو رفع يد الدولة أو تخليها عن تلك السياسة فى السنوات الأخيرة ، بتركها لآليات السوق العرض والطلب والأسعار التنافسية بأعتبارها المحددات الأولى والاساسية للتعامل مع السلع والخدمات (وفقاً للمنهج الأصلاحى الأقتصادى الذى تبنتة الدولة) .

وتشير نتائج البحث الميدانى فى هذا الجانب إلى أن المبحوثين يعتقدون أن الحكومة فى المرحلة الأولى كانت أكثر إيجابية من الموقف فى المرحلة الثانية المتوسط العام للدرجات كان (٤,٤)، ثم أصبح (٤,٢) وكل من الدرجتين يدل على إيجابية الدولة فى هذا الجانب .

(جميع النتائج فى هذا الجزء بالجدول رقم ٩)

ثالثاً : رأى المواطنين فى إتجاه الدولة نحو سياسة الحد الأدنى من التدخل :

٣ ــ ١ كشفت النتائج الميدانية التى عرضنا لها فى الجزء السابق من هذه الدراسة ، أن المواطنين يدركون وجود تحولات أساسية نحو سياسة الحد الأدنى من تدخل الدولة فى بعض أدوارها ووظائفها التى قامت بها فى مرحلة ما قبل السبعينات ، وحتى فى الحالات التى أوضحت فيها فئات المبحوثين أن موقف الحكومة كان إيجابياً (إلى حد ما قياساً بموقفها قبل السبعينات) ، فقد كانت فى مستوى أقل من مستوى تدخلها من قبل .

وعندما قمنا بسؤال أفراد عينة البحث حول رأيهم فى مدى تدخل الدولة لتحقيق مهامها الأساسة فى مجالات الانتاج والخدمات وإعادة التوزيع لتحقيق الرفاهية الاجتماعية بعد السبعينات ، جاءت الاجابات على النحو التالى :

٣ ــ ١ ــ ١ فيما يتعلق بسياسة الدولة نحو التدخل لدعم الانتاج ونعنى به النشاط الاقتصادى والمشروعات العامة (تجارية وصناعية) ، أفاد (٦٣,٦٪) من أفراد العينة بأن الدولة تتجه نحو الحد من تدخلها فى مجالات الانتاج ، وقد كانت هناك نسب عالية مؤيدة لهذا الرأى بين أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية جميعاً فى الفئات الأربعة، أما فى الفئة الخامسة وهى فئة رجال المال والأعمال ، فإن نسبة الذين لم يؤيدوا

هذا الرأى تصل إلى (٤٤٪) وهذا أمر مفهوم حيث أن هذه الفئة بالذات ، ممن إستفادوا من سياسات الانفتاح الاقتصادى وفتح الأسواق وإلغاء نظم القيود الجمركية ، مما قد يكون له مردود فى فتح الباب لسياسة الاستيراد من العالم الخارجى ، ومن بين الواردات مستلزمات العمليات الانتاجية فى كثير من قطاعات الصناعات التحويلية والسلع الغذائية والملابس وأغلب سلع الاستهلاك التى تعتمد على منتجات وسيطة خارجية .

٣ ـ ١ ـ ٢ أما بالنسبة لسياسة الحد من تدخل الدولة فى مهامها المتصلة بالخدمات ، فقد أكد (٦٩٪) من المبحوثين ممارسة الدولة لهذه السياسة بالفعل ، وكانت النسبة عالية بين جميع المبحوثين فى الشرائح الاجتماعية المختلفة . بحيث لم يقل الرأى فى أى منها عن (٨٤٪) فيما عدا فئة أصحاب المال والأعمال الذين ، وإن كانت نسبة المؤكدين منهم على هذا الرأى (٦٠٪) إلا أنها أقل من باقى الاستجابات فى الفئات الاجتماعية الأخرى .

٣ ـ ١ ـ ٣ وأخيراً فإنه بالنسبة لمسألة تدخل الدولة لتحقيق العدالة التوزيعية كسياسة عامة، أكد (٦٧,٦٪) من المبحوثين على أن الدولة تسير فى الوقت الراهن ضمن سياسة الحد من التدخل ، وكانت النسب المئوية المؤكدة على إتباع الدولة لسياسة الحد من التدخل فى هذا المجال عالية بين جميع الشرائح الاجتماعية (كما هو الحال فى الاستجابات السابقة) ، ومرة أخرى نشاهد تحفظ أصحاب المال والأعمال حول هذا الرأى الذى لم يؤيده سوى (٥٠٪) فقط من أفراد العينة فى هذه الشريحة . (الجدول رقم ١٠)

٣ ـ ٢ الآثار المترتبة على سياسة الحد من التدخل .

تراوح موقف المبحوثين من الرأى حول الآثار المترتبة على سياسة الحد من تدخل الدولة فى وظائفها وأدوارها بعد السبعينات بين وجود الآثار الايجابية ، والآثار السلبية وإن كانت الأخيرة أكبر من الأولى .

٣ ـ ٢ ـ ١ تخفيف العبء على ميزانية الدولة

أشرنا فى موضع سابق إلى أن السياسات الاصلاحية للنظام الاقتصادى والتى إستندت أساساً إلى خفض الانفاق الحكومى العام إبتداءً مما أطلق عليه فى بداية الثمانينيات سياسة ترشيد الدعم ، والاعتماد على النظم الضريبية وغيرها ، قد أدت إلى التخفيف من حدة الضغط على ميزانية الدولة ، كما كانت الجهود التى بذلت عبر مناقشات " نادى باريس " للدائنين الدوليين وصندوق النقد الدولى ، كان لذلك آثار مواتية قللت إلى حد كبير

من العجز الحادث فى الموازنة العامة للدولة . وقد وافق على هذا الرأى نسبة تراوحت بين ٤٤٪ ، (٥٩٪) فى الفئات الأربع فيما عدا الفئة الخامسة (فئة أصحاب المال والاعمال) التى قال أفرادها (٦٨٪) أن السياسات الحالية أدت إلى تخفيف العبء على الدولة ، وهذا أمر مفهوم أيضاً لأنه صادر عن فئة إستفادت كثيراً من مثل هذه السياسات المروجة للقطاع الخاص .

٣ ـ ٢ ـ ٢ تحسن مستوى المعيشة

فيما يتعلق بهذا الجانب ، لم يوافق على أنه نتيجة بارزة من آثار سياسات الدولة الاقتصادية (بعد السبعينات) إلا أصحاب المال والأعمال أيضاً . (٦٧٪) أما فى بقية الفئات والشرائح الاجتماعية ، فلم توافق على هذه الآثار إلا نسبة ضئيلة من المبحوثين تراوحت بين ٢٠ ٪ ، ٤٢ ٪ فقط .

٣ ـ ٢ ـ ٣ زيادة المشكلات القومية حدة

إذا إنتقلنا إلى جانب السلبيات التى نجمت عن سياسة الحد من تدخل الدولة فى المجالات المشار إليها فى البند السابق ، فإن أهم الآثار تبدو فى تفاقم وزيادة المشكلات القومية ، ولقد كانت أراء فئة المزارعين والمشتغلين بالصيد واضحة ومحددة وعالية (٨٨٪) فى هذا الشأن ، تليها فئة المستخدمين والحرفيين وعمال الخدمات (٦٥٪) وتدرجت نسبة من أشاروا إلى هذا الرأى فى الفئتين التاليتين (الموظفون ـ العموميون من الاداريين والمتخصصين) ، أما أقل الآراء فى هذا الجانب ، فقد كان لأفراد فئة أصحاب المال والأعمال (٣٢٪) الذين يبدوا أنهم مؤيدون لهذا الاتجاه فى سياسة الدولة على طول الخط ، وهم الذين يقللون من شأن زيادة المشكلات .

٣ ـ ٢ ـ ٤ زيادة الاعتماد على القطاع الخاص

وقد سبق استعراض بعض جوانب وآثار الاعتماد على القطاع الخاص ، ومن الواضح أنه قد أصبح له القيادة والباب المفتوح من خلال سلسلة القوانين والقواعد والتيسيرات التى تقدمها الدولة ولاسيما فى بعض مجالات الخدمات (التعليم بمراحله المختلفة ــ الخدمات الصحية الاستثمارية ــ الأنشطة ذات الطابع الخدمى الاستهلاكى والترفيهى .. الخ) . وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية مؤكدة على هذا الوضع فى ظل سياسة الحد الأدنى وتراوحت النتائج ما بين ٦٢٪ إلى ٧٥٪ بين أفراد جميع الشرائح الاجتماعية فى العينة ممن يؤكدون على صحة الرأى القائل بزيادة الاعتماد على القطاع الخاص .

٣ ـ ٢ ـ ٥ قصور الخدمات

وتؤكد كل الشواهد الميدانية على أن هناك إنطباع عام لدى معظم أفراد العينة بوجود آثار غير مواتية لقصور الخدمات ، إلا أن هذه الآثار ملحوظة بصفة أساسية بين الفئات الاجتماعية الأقل دخلا والأكثر معاناة (الفئة الاجتماعية الأولى والثانية) ، وكانت الآراء هنا بنسب تراوحت بين ٨٨٪ ، ٧٢٪ ، وتدرجت بنسب أقل (٦٨٪) لدى فئة الموظفين فى الأعمال الادارية ٤٧٪ لدى الموظفين فى المهن التخصصية ، وكانت أقل نسبة لدى فئة رجال المال والأعمال (٤٢٪) .

٣ ـ ٢ ـ ٦ مزيداً من تحمل أعباء مالية جديدة

من الطبيعى أن تسفر السياسات الحالية عن تحميل المواطن بأعباء مالية جديدة ، كنتيجة لدخول القطاع الخاص فى مجال الاستثمار التجارى والخدمى ، ورفع دعم الدولة عن السلع الاستهلاكية وزيادة الضرائب ، وغيرها من السياسات . وعلى أى حال جاءت إستجابات المبحوثين فى هذا الخصوص مؤكدة على أن النتجة العامة أو الأثر المشهود لسياسة الدولة فى الحد من التدخل يبدو واضحاً من تحمل المواطن لمزيد من الأعباء الجديدة ، ولم تنخفض نسبة الرأى هذا عن (٦٥٪) بين أفراد أى فئة من المبحوثين .

٣ ـ ٢ ـ ٧ إنخفاض مستوى المعيشة

لدينا من الشواهد الميدانية ، ما يؤكد من خلال أراء نسبة كبيرة من المبحوثين على أن هناك ثمة إنخفاض مشهود فى مستوى المعيشة . وكانت النسبة مرتفعة لدى فئات محدودى الدخل التى تركزت فى الفئات الثلاث الأولى ، وجاءت الآراء مؤكدة على وجود إنخفاض فى مستوى المعيشة بنسبة (٦٥٪) ، (٦٣٪) ، (٦٠٪) لدى الفئات الثلاث . أما فئة الموظفين المتخصصين فقد رأى أفرادها أن هناك إنخفاض فى مستوى المعيشة إلا أن أصحاب هذا الرأى ٥٤٪ فقط من أفراد العينة فى الفئة . وأخيراً فإن أصحاب المال والأعمال لم يؤكدوا على هذا الرأى ، وكانت نسبة ٢٢٪ فقط منهم ، ممن أبدوا الرأى القائل باخفاض مستوى المعيشة . (الجدول رقم ١١)

٣ ـ ٣ رأى المواطن فى التدخل المعتدل (المتوازن) للدولة

إذا كانت الدولة المصرية وخلال قرابة خمسة عقود الأخيرة تراوحت فى ممارساتها الاقتصادية والسياسية بين المركزية والتدخل المكثف فى بداية النصف الثانى من القرن العشرن بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وبين الانفتاح الاقتصادى الرأسمالى والسوق وفقاً لأساليب الاقتصاد الحر فى أعقاب حرب أكتوبر أى مع بداية عقد السبعينات ، وفى هذا المسار ، يمكن القول بأن السياسات الحكومية كانت فى كل مرحلة تقف فى الطرف

البعيد ، بين التدخل المكثف . والحد من التدخل . فهل ثمة طريق معتدل أو وسط بين الموقعين ؟ يمكن أن يحقق بعض العدل الاجتماعى ، مع توجه ليبرالى وفق آليات السوق الرأسمالى (بمعنى عدم تخلى الدولة) عن مسئولياتها الأساسية فى إعادة توزيع الثروة والدخل وفق آليات فعالة ، كما هو سائد فى بعض الدول الرأسمالية الغربية فى الاقتصاد الحر ؟

٣ ـ ٣ ـ ١ رأى المواطن فى تأييد تدخل الدولة للقيام بأدوارها الأساسية .

من حيث رأى أفراد عينة البحث لمدى موافقتهم على تدخل الدولة فى عمليات الانتاج الاقتصادى، يبدو أنه لم يكن هناك تأييد كامل فى هذا المجال ، وكانت نسبة مؤيدى التدخل أقل من النصف حيث تراوحت بين (٢٥٪) مع تدخل الدولة فى الانتاج (بين فئة أصحاب الأعمال والمال) وهذا أمر مبرر أيضاً ، حيث عانى القطاع الخاص من سياسات الدولة الناصرية التى واجهت كل قوى الاستغلال الرأسمالى الخاص بأساليب الهيمنة القوية، أما بقية أراء أفراد العينة من الشرائح الاجتماعية فقد تراوحت النسبة المئوية للموافقين بين (٣٥٪ ، ٤٧٪) وهى كما نرى أعلى من نسبة زملائهم فى الفئة الأخيرة (أصحاب المال والأعمال) .

ومن ناحية ثانية ، جاءت أراء المبحوثين حول تدخل الدولة للقيام بدورها فى الخدمات مؤيدة بقوة للتدخل ، وتراوحت نسبة التأييد بين (٧٠٪) لدى عينة أصحاب المال والأعمال ، (٨٢٪) لدى المشتغلون بالزراعة والصيد . وكذلك وضح أن هناك ميل شديد لأن تتحمل الدولة مسئولياتها فى توزيع الرفاهية (والعدل الاجتماعى أساساً) ، وكانت أراء المبحوثين فى جميع الفئات مؤيدة بنسب عالية لم تقل عن (٧٥٪) فيما عدا فئة أصحاب الأعمال التى بلغت نسبة الآراء المؤيدة بين أفرادها (٤٠٪). أما أعلى النسب المئوية تأييداً فقد كانت بين المشتغلون بالعمل الزراعى والصيد (٩٥٪). (الجدول رقم ١٢)

٣ ـ ٣ ـ ٢ مجالات تدخل الدولة كما يراها أفراد عينة البحث

أما من حيث المجالات التى يرى أفراد عينة البحث إمكانية التدخل من خلال الجهاز الحكومى فيها ، فقد تراوحت بين توفير السلع ، وتثبيت وإستقرار الأسعار (وهما على أى حال من أهم المشكلات التى يعانى منها المواطن حالياً) ، وإحتكار الدولة للموارد العامة حيث لا يعول على القطاع الخاص بأن يتدخل بعدالة فى هذا الشأن ، وتحمل الدولة مسئولية رعاية الفقراء وحمايتهم ، وضرورة بناء شبكة قوية أو نظام إيجابى لتحقيق الأمن الاجتماعى ضد مخاطر الحياة ، وتوفير فرص العمل أمام القوة العاملة .

ويوضح (الجدول رقم ١٣) عند استعراض هذه المجالات أن نسبة الآراء تباينت بين الفئات الاجتماعية حول كل مجال من هذه المجالات . ولقد أيد أفراد البحث من فئتى العمال والفلاحين بشدة معظم هذه المجالات ، وكانت أعلى النسب المئوية فيما يتعلق بدور الدولة ومسئوليتها عن تحمل مسئولية رعاية الفقراء وحمايتهم ، ولا شك فى أن الانتماء الطبقى لأفراد هذه الفئة أثر على رأيهم فى هذا الخصوص ، كذلك أيد أفراد الفئة الأولى مسئولية التدخل من أجل توفير فرص العمل وتثبيت وإستقرار أسعار السلع والخدمات وتوفير السلع ، وجميعها كما نرى باتت من أهم القضايا التى يتعامل معها أفراد المجتمع المصرى عموماً .

كما كانت أراء فئة الموظفين بالأعمال الادارية والكتابية مؤيدة للتدخل الحكومى فى المجالات السابقة وبنسب تراوحت بين أقل نسبة (٦١٪) فى تأييد تدخل الدولة الاحتكارى لحماية الموارد العامة وعدم تركها للقطاع الخاص ، وأعلى نسبة (٨٥٪) فى تدخل الدولة لبناء شبكة للأمن الاجتماعى . أما فئة المتخصصين والمهنيين من موظفى ادولة ، فقد كانت مؤيدة بنسب عالية لم تقل عن (٧٠٪) ، وبلغت (٨٠٪) فى بعض المجالات ، غير أن نسب التأييد فى مسئولية الدولة عن توفير فرص العمل كانت أقل ولم تتجاوز (٤٥٪) فقط .

وأخيراً جاءت أراء أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال أقل الآراء تأييداً لتدخل الدولة فى جميع المجالات مقارنة بباقى الفئات الاجتماعية فيما عدا الرأى بضرورة تحمل الدولة مسئولية رعاية الفقراء !! فهل يكون ذلك ناتجاً عن خشية تحميل أصحاب الأعمال جزءاً من عبء هذه المسئولية ؟ أم إنطلاقاً من الايمان بحق المواطن فى توفير أساليب الحماية والحد من المعاناة من قبل الدولة ؟ (الجدول رقم ١٣) .

٣ ـ ٤ الدولة وإعتدالها فى التدخل لصالح الفقراء فقط

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أراء تنحو نحو التوازن فى مدى تدخل الدولة وخصوصاً فى مسألة رعاية الفقراء والمحتاجين وتوفير أساليب الحماية لهم ، بل لقد وضح أن هناك نسبة عالية من المبحوثين فى جميع الفئات ممن يرون هذا الرأى ، وكانت أقل نسبة هنا (٨٥٪) !! وبلغت أعلى نسبة (٩٤٪) بين المشتغلين بالزراعة والصيد . وخلاصة الرأى هنا أن الدولة يمكن أن تتدخل فقط لرعاية المحتاجين بتوفير مجموعة من الأساليب ، وعليها أن تضع الأسس والحدود والاشتراطات اللازمة التى تحقق ضمان وصول الرعاية للمستحقين لها شرعاً .

ومثال هذه الأسس أن تحدد الدولة عن طريق جهازها الحكومى الفئات المستحقة للرعاية تحديداً دقيقاً يضمن وصول الخدمة لمستحقيها فقط دون هدر للإمكانيات ، كذلك تحديد شروط لوصول هذه الرعاية ، وضمان حد أدنى للدخل والخدمات بحيث يكون الفرد مسنحقاً للرعاية إذا ما كان دون المستوى الذى تقرره الدولة (خط الفقر مثالاً) . وكذلك تصنيف الرعاية وتنظيم إدارتها سواء فى صورتها النقدية كالمساعدات العامة والضمان الاجتماعى أوفى صورتها العينية كالخدمات والاعانات الغذائية والكساء والمسكن ... الخ . ويوضح (الجدول قم ١٤) رأى المبحوثين . وجميع الآراء الوارادة فيه من الوضوح والدقة بحيث يمكن توظيفها فى رسم وصياغة أسس جديدة لبرامج رعاية محدود ومعتدل من أجل ضمان وصول الخدمة لمستحقيها من الفقراء .

رابعاً : موقف المواطن من رأس المال الخاص ودوره فى الآونة الراهنة

٤ ـ ١ هل هناك ثمة ثقة فى إمكانية قيادة رأس المال الخاص نحو أهداف تنموية عادلة . وهل نحن بحاجة إلى عقد جديد ـــ أعنى عقد إجتماعى جديد بين الدولة ورأس المال الخاص ، بما أتيح له من فرص لتحقيق النمو ومسئوليته بالمقابل فى التنمية الاجتماعية ؟

٤ ـ ١ ـ ١ مدى الثقة فى تحمل رأس المال الخاص لمسئوليات الاجتماعية

على الرغم من الحساسية الشديدة فى طرح هذه المسألة على الرأى العام ، ووجود بعض التحيز والشك فى عدم دقة الاجابة على التساؤل خصوصاً فى ظل أسلوب " الاستبيان " إلا أن ذلك لم يقف عثرة فى سبيل محاولة الوصول إلى رأى واضح فى هذا الصدد . وتشير النتائج التى يعرضها (الجدول رقم ١٥) إلى فقدان الثقة فى إمكانية تحمل رأس المال الخاص لمسئولياته الاجتماعية الراهنة وفى ظل ظروف الاقتصاد القومى ، وبالنظر إلى الدور المتنامى لبعض رجال الأعمال فى النشاط السياسى ومحاولة التأثير على صنع القرار ، هناك كما تؤكد النتائج الميدانية عدم ثقة (على الرغم من الحاجة إلى بنائها) بين المواطن وبين رأس المال الخاص ونحن مقدمون على حقبة طويلة لسيطرة رأس المال. وإذا كانت الرأسمالية الغربية فى الدول الصناعية قد مرت بتطورات هائلة أدت إلى تدخلها لصالح تحسين أحوال المعيشة للمواطنين من خلال العديد من البرامج ، فهل لنا أن نأمل فى دور مشابه للرأسمالية الوطنية المصرية ؟ على أى حال ، فإن الاجابات الواردة حول رأى المواطن فى مدى الثقة فى دور رأس المال الخاص كما أشرنا حالاً تدل على عدم الثقة (تراوحت نسبتها بين ٦٥٪ ، ٧٨٪) ولم تأتى إجابة نعم بنسبة عالية إلا من أفراد العينة من فئة أصحاب المال والأعمال فقط وبلغت (٨٥٪) (الجدول رقم ١٥) .

٤ ـ ١ ـ ٢ الأسباب فى عدم الثقة فى رأس المال الخاص

لعله ليس تجنياً على القطاع الخاص بمجمله ، إذا أشرنا إلى أن الدور الذى يلعبه رأس المال الخاص الآن ، يحمل فى طياته أسباب فقدان الثقة فيه ، ذلك أن معظم مظاهر الاستثمار البذخى والاستهلاك السلعى الترفى والمغالاة فى المظاهر وإبداء الثراء ، وعدم الاقبال على المساهمة فى مشروعات انتاجية فعلية وحقيقية ، والمبالغة فى تكلفة الخدمات والأسعار التى يدفعها المواطن الذى قد يلجأ للقطاع الخاص (فى مجال الاستشفاء الصحى) كمثال ، كلها أمثلة واردة ومطروحة على وجه الاعلام المصرى ويلمسها المواطن فى تعاملاته اليومية مع بعض أنشطة القطاع الرأسمالى الخاص .

ومن هنا فإن فكرة أن رأس المال يتسم بالأنانية الشديدة والمغامرة والبحث عن ربح ، ظهرت بوضوح فى أراء المبحوثين وبنسبة عالية بين أفراد العينة فيما عدا فئة أصحاب المال والأعمال الذين أخذوا موقفاً دفاعياً واضحاً عن رأس المال الخاص وهذا أمر مفهوم ومتوقع من جانبهم .

كما يبدو واضحاً أن هناك أفكاراً محددة لدى المبحوثين عن أن قيادات القطاع الخاص فى بعض مجالات النشاط الخدمى والرعاية غير مؤهلة للقيام بمسئولياتها فى هذا المجال بالذات ، وكان أصحاب الرأى بنسب عالية هنا هم فئتى موظفى الدولة (الاداريين والمتخصصين على حد سواء (٧٥٪ ، ٨٥٪) .

وقد وجد بعض المبحوثين أن وجود صعوبات أساسية فى مجالات الرعاية والخدمات الاجتماعية تحول دون تصدى القطاع الخاص لها ، وقد دافع رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال عن أنفسهم مستخدمين هذا الرأى مبرراً لعدم تدخلهم فى تحمل المسئوليات الاجتماعية (٧٥٪) وأشار المبحوثون إلى سبب أخر وهو غياب وعى أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال مما يجعلهم يحجمون عن المشاركة بتحمل المسئولية المباشرة فى التنمية الاجتماعية البشرية . كما أن عدم توفر الخبرة اللازمة كانت سبباً أخر فى تبرير وتفسير أسباب عدم الثقة فى قدرة رأس المال على تحمل المسئوليات الاجتماعية (الجدول رقم ١٦) .

٤ ـ ١ ـ ٣ مدى قدرة القطاع الخاص على قيادة برامج ومشروعات التنمية .

من خلال النتائج التى عرضها الجدول رقم ١٦ (السابق) ، وما يعرضه الجدول (رقم ١٧ الحالى) نستطيع تبين مؤقفين متناقضين .

أما الموقف الأول فهو عدم الثقة فى قدرة رأس المال الخاص على تحمل مسئولية إجتماعية نحو النهوض بالعدالة التوزيعية والاجتماعية بصفة عامة وللأسباب التى أشرنا

إليها من خلال إستعراض رأى المبحوثين . والموقف الثانى يبدو فى أن هناك ثقة فى قدرة القطاع الخاص على قيادة بعض برامج ومشروعات التنمية ـ ولعل المفهوم هنا ينصرف إلى المشروعات الاقتصادية ، ويلاحظ أن أغلب المبحوثين لم يؤيدوا هذا الرأى بصراحة وبنسب كبيرة باستثناء فئة أصحاب الأعمال والمال (٨٨٪) ممن أيدوا قدرة القطاع الخاص فى هذا المجال . وجاءت النتائج هنا معتمدة على أن مرونة إدارة القطاع ، وكفاءة وقدرة إدارته أيضاً ، ووضوح الأهداف فى المشروع الخاص والحرص على تحقيق الربح كضمان لنجاحه ، وأن مساهمته فى التنمية تجعله أكثر كفاءة من الدولة فى قيادة مشروعات التنمية . ويلاحظ من الجدول (رقم ١٧) أيضاً أن أراء أصحاب المال و الأعمال كانوا مؤيدين وبنسب عالية الرأى فى قدرة ونجاح القطاع الخاص فى قيادة مشروعات التنمية .

٤ـ١ـ٤ الرأى فى عدم قدرة القطاع الخاص

لا تختلف الاجابات حول هذا الرأى كثيراً عما سبق عرضه فى (الجدول رقم ١٦)، فلقد كانت عدم القدرة على الادارة ، والأنانية والرغبة فى السيطرة وإحتمال قيام صور من الصراع وعدم الاهتمام بتحقيق العدل الاجتماعى والسعى من أجل الربح ، كلها بمثابة تفسير وتبرير لعدم قدرة القطاع الخاص على قيادة برامج ومشروعات التنمية ، ومن الواضح أن معظم أفراد البحث قد أيدوا عدم القدرة تلك وأوردوا لها تبريرات وإن كانت بنسب غير متساوية ، وتختلف بحسب الفئات الاجتماعية ، باستثناء فئة أصحاب الأعمال والمال الذين تحفظوا على هذا الرأى وتفسيراته المختلفة اللتى يعرضها (الجدول رقم ١٨).

٥ ـ أكثر المشكلات خطورة على المجتمع منذ عقد السبعينات

٥ ـ١ باستطلاع رأى المبحوثين حول أكثر المشكلات التى يعانى منها المجتمع والتى تعد أكثر خطراً فى الوقت نفسه ، إحتلت مشكلة البطالة بين الأفراد فى سن قوة العمل من أشد هذه المشكلات خطورة ، بل ومن المتوقع أن تزداد المشكلة حدة مع مرور الوقت نظراً لتزايد عدد الداخلين الى قوة العمل بتزايد عدد السكان الطبيعى من ناحية ، وأيضاً بسبب سياسة الاصلاح الاقتصادى الهيكلى وإلغاء المشروع القومى العام والملكية العامة والاتجاه نحو خصخصة اللقطاع العام الزراعى والصناعى والذى كان يستوعب نسبة كبيرة من العمالة .

٥ ـ٢ ويرتبط بالسياسات الاصلاحية أيضاً مشكلة غلاء الأسعار التى جاءت فى الترتيب الثانى من وجهه نظر المبحوثين وهى مرتبطة كغيرها بالسياسة الاصلاحية الاقتصادية ورفع يد الدولة عن مراقبة الاسعار أو دعم السلع الاستهلاكية أو

احلال بديل مناسب ، وحتى مع تبنى فكرة **زيادة الاجور** لمواجهة الاسعار المتزايدة ، فإنه فضلاً عما تتركه هذه السياسة من آثار تضخمية غير مواتية سرعان ما تعمل على تخفيض القوة الشرائية ، فمن المشكوك فيه أن تكون ناجحة لأنها حتى لو تم التوصل اليها ، فلن تكون من نصيب قطاع كبير من السكان لايحصلون على أجورهم مباشرة من الدولة لأنهم فى فئات العمالة الزراعية والحرفية وبعض المهن الحرة التى يصعب الوصول اليها لتوفير زيادة ملموسة فى دخولها لمواجهة زيادة الاسعار .

٥ ـ ٣ **الفقر** : وهو مشكلة تكاد أن تكون الأصل فى كل مشكلات المجتمع فى الوقت الراهن ، خصوصاً ما ينتج عن تدنى الدخول وسوء التوزيع للثروة والدخل والبطالة وغيرها ـ ويترك بصماته ومصاحباته الاجتماعية على جميع قطاعات النشاط الانتاجى والخدمى ، وعلى الفئات الاجتماعية ، وتظل الفئات المتضررة الأكثر حرماناً من سكان المجتمع هم المعرضون لأثار الفقر .

٥ ـ ٤ وجاءت بعد ذلك مشكلات كزيادة السكان والأمية وتلوث البيئة وظاهرة السلبية واللمبالاة فى السلوك والقيم من بين أبرز المشكلات التى عبر عنها أفراد عينة البحث وجميعها مشكلات مصاحبة للعقود الثلاث الأخيرة السبعينات والثمانينات والتسعينات وتحتاج الى سياسة أجتماعية قومية شاملة لمواجهتها .

وعلى أى حال ، فإن المشكلات التى أشرنا اليها يعرضها الجدول (رقم ١٩) بتوزيع نسبها المئوية بين المبحوثين فى جميع الشرائح الاجتماعية .

إستخلاصات الدراسة وأهم توصياتها

أهم نتائج الدراسة الميدانية

توصيات الدراسة

اولا : أهم نتائج الدراسة الميدانية :

١ ـ كشفت الدراسة عن توجه واضح فى رأى المبحوثين نحو الدور الذى مارسته الدولة فى المرحلة الأولى خلال عقدى الخمسينات والستينات أساسه التدخل والهيمنة على النشاط الأقتصادى والتنمية الشاملة .

٢ ـ من الواضح من خلال رأى المبحوثين أن هناك تفضيل لسياسات الدولة خصوصا فى قضية تحقيق العدل الاجتماعى خلال هذه المرحلة ، حيث إتسمت السياسات التوزيعية بالتحيز نحو الفقراء وتوفير المرافق والخدمات ودعم السلع الإستهلاكية للمواطن .

٣ ـ رغم وجود إيجابيات فى موقف الدولة بعد عقد السبعينات تجاه توفير المرافق والخدمات ، إلا أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى القول بأن الاختلالات الواضحة فى أداء النظام الاقتصادى المصرى ، أدت إلى آثار غير مواتيه على قضية العدل الاجتماعى وما يرتبط بها من سياسة إجتماعية ، وخصوصا ما تركته سياسات الاصلاح الهيكلى الاقتصادية من إلغاء الدعم الموجه للسلع والذى كان بمثابة خط الدفاع الأول عن الفقراء ، كل هذه الآثار فيما بعد سنة ١٩٧٠ كان لها آثرها السلبى على رأى المواطن تجاه ممارسات الدولة وبالتالى ، فرغم إتجاه رأى المواطن نحو الدولة باعتبارها إيجابية إلا ان هناك سلبيات تشوب هذا الرأى .

٤ ـ ولقد وضح من النتائج ميل المبحوثين نحو الرأى القائل بأن قدرة الدولة قبل السبعينات على إدارة وتنظيم الخدمات والمرافق كانت إيجابية ، على حين أن دولة ما بعد السبعينات وإن كانت إيجابية إلا انها كانت أقل قدرة على إدارة المرافق والخدمات ، كما كانت أقل قدرة على مواجهة مظاهر الإنحراف والأدارة الحكومية.

٥ ـ وضح أن إتجاه المواطن نحو تلبية حاجات السكان إيجابيا أيضا لدولة ما قبل السبعينات ، ومن المؤكد أن سياساتها على توفير عنصر الرقابة والضبط فى الأدارة كان أكثر إيجابية أيضا .

٦ ـ كذلك كان موقف الحكومة من دعم المستهلكين والأنحياز للفقراء أكثر إيجابية ، وباختصار ، فإن دولة ما قبل السبعينات كانت إيجابية على نحو أكبر مقارنه بالدولة فيما بعد السبعينات ، التى قامت بالغاء الدعم عن الفقراء فيما بعد .

٧ ـ أما من حيث دعم الاستثمار الخاص فقد وضح من آراء المبحوثين أنهم يعتقدون ان الدولة فيما بعد السبعينات كانت أكثر تحيزا نحو دعم الاستثمار السلعى للأنتاج الاقتصادى .

٨ ـ وضح من الدراسة أن رأى المبحوثين يميل إلى الأخذ بسياسة الاعتماد على الضريبة كأداة لزيادة تمويل الايرادات الموجهة نحو الانفاق الحكومى سواء فى مرحلة ما قبل السبعينات أو ما بعدها ، وأن العبء الضريبى زاد على كاهل المصريين إعتباراً من الستينات وحتى المرحلة الحالية .

٩ ـ أما من حيث موقف الدولة من قضية تقريب الفوارق بين الطبقات ، فقد كانت الدولة أكثر إيجابية فى المرحلة الاولى حيث سعت إلى تقريب الفوارق باعادة توزيع الثروة والدخل بين الفئات الفقيرة وزيادة نسبة التحويلات لهم .

١٠ ـ زادت إتجاهات الدولة نحو توفير الكفاية والخدمات الاجتماعية فى مرحلة ما قبل السبعينات سواء فى التعليم أو الصحة أو الاسكان أو الشئون الاجتماعية . أما فيما بعد السبعينات ، فقد كانت الدولة بعد السبعينات إيجابية أيضا ، إلا أنها لم تقدم الخدمات بالصورة والمستوى الكافى لإشباع حاجات السكان .

١١ ـ كما كان الموقف ذاته واضحا فى توجه الدولة نحو توفير فرص العمل للأفراد فى سن قوة العمل من خلال التوسع فى المشروعات العامة وبناء قاعدة إقتصادية . وإستمر ذلك الاتجاه حتى بداية التسعينات ، وبداية القيود لأصلاح السياسة الاقتصادية ، والتوسع فى المشروع الخاص ، وما صاحب ذلك من سياسة الخصخصة وحيث يتوقع مزيد من المشكلات الاساسية ومنها البطالة .

١٢ ـ كشفت الدراسة أن هناك ثمة ميل نحو سياسة تدخل الدولة فى قضية العدل الاجتماعى من حيث الانتاج والخدمات والتوزيع والرفاهية ، وبالتالى برر المبحوثون أسباب هذه السياسة فى أن تقوم الدولة بوظيفتها الاساسية لدعم الخدمات والتوزيع العادل ، على حين أن هناك ثمة تحفظ على وظيفة التدخل فى الانتاج لصالح ترك بعض مجالات الاهتمام فى هذا القطاع للنشاط الرأسمالى الخاص .

١٣ ـ كشفت الدراسة أيضا عن ميل المواطن نحو دولة تتدخل باعتدال لتحمل مسئوليتها فى تحقيق الرعاية والحماية للفئات الفقيرة والمحتاجة ، على أن تستند فى ذلك إلى وسائل وأساليب تحقق أهداف هذا التدخل من خلال ضمانات وشروط وقواعد حمائية ضابطة .

١٤ ـ أبرزت النتائج أن هناك ثمة عدم ثقة أم شك فى قدرة القطاع الخاص على تحمل مسئوليات إجتماعية فى قضية العدل الاجتماعى نظراً لأن رأسمال يسعى نحو تحقيق الربح وأنانى بطبعه ، وأن قياداته تفتقد القدرة والخبرة اللازمة لتحقيق أى أهداف فى تحمل المسئولية الاجتماعية .

١٥ ـ وعلى الرغم من ذلك فقد أبدى المبحوثون إهتماماً بأن رأس المال الخاص يمكن أن يتصدى فى بعض قطاعات النشاط الاقتصادى الانتاجى نظراً لتمكن إدارة القطاع الخاص ووضوح أهداف المشروع وحرصه على تحقيق المكاسب والأرباح وترشيد الأدارة على نحو أفضل من الادارة الحكومية .

واخيرا فقد عبر المبحوثون عن وجود مجموعة من المشكلات الخطيرة ذات التأثير المهدد للحياة فى المجتمع المصرى برز من بين أهمها مشكلة البطالة والفقر وغلاء الأسعار ، والزيادة السكانية وتلوث البيئة وإنتشار ظاهرة السلبية والامبالاة فى السلوك والقيم .

١٦ ـ وقد يكون مفيداً الاشارة إلى أن الدراسة تضمنت فيما عرضت له من نتائج ـ ما يتصل بأن سياسات الانفتاح الاقتصادى الذى روج النظام الاقتصادى والسياسى لها إعتباراً من بداية السبعينات ، إعتمدت على وسائل الاعلام الجماهيرية كالتلفزيون والصحافة ، كما أن المناقشات بين الأفراد كان لها أثرها فى الترويج لفكر الانفتاح، وأن تأثيره الواضح على المبحوثين كان من حيث الدعاية المسبقة والمستمرة بأنه (الانفتاح) سوف يحمل تحسناً ملموساً فى بنية الاقتصاد الوطنى وزيادة الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة معدلات الاستثمار الأجنبى وما يرتبط به من رواج إقتصادى وزيادة فرص العمل للباحثين عنه من أفراد المجتمع.

ثانيا : أهم التوصيات التى يمكن الخروج بها من هذه الدراسة

من نافلة القول أن نؤكد على أهمية الدور الذى يجب أن تقوم به الدولة عن طريق جهازها من أجل تحقيق العدل الاجتماعى ، خصوصا فى ظل ظروف الفقر وإنخفاض مستوى المعيشة بين نسبة كبيرة من السكان .

فى مثل هذه الظروف ، وحتى مع زيادة وقوة وإزدهار الفكر الرأسمالى المستند إلى الديموقراطية والليبرالية كمحاور أيديولوجية توازر النظام السياسى ، فى مثل ظروف المجتمع المصرى ـ يرى الباحث أن ثمة ضرورة وطنية لتحمل الدولة مسئوليتها فى قضية العدل الاجتماعى بتبنى سياسات إجتماعية عادلة قوامها المحاور التالية :

١ - إستناداً إلى دراسات مكثفة تقوم بها الأجهزة المتخصصة ومراكز البحث العلم
لابد من وضع خريطة لتوزيع الدخل القومى والثروة فى المجتمع المصر
تتحدد من خلالها أبعاد فئات الدخل والشرائح الاجتماعية ونصيبها فى ا
القومى الاجمالى والناتج المحلى الأجمالى .

كما أنه من المتعين تحديد خط الفقر فى المجتمع بناء على دراسات حديثة ت
على دراسة الاحتياجات وأنماط الاستهلاك وأسعار السلع الحقيقية وتكلفة المعيشة ، وت
هذه القاعدة العلمية من البيانات عن المجتمع المصرى ــ قابلة للتحديث مواكبة للتغي
الدائمة ، يمكن أن يعول عليها فى رسم السياسة الاجتماعية طوية المدى .

٢ - فى ظل تنامى الاهتمام بالقطاع الرأسمالى الخاص والسماح له بالفعل فى ت
وظيفة إجتماعية ، أو تحمل مسئولية إجتماعية ، فثمة إحتياج لعقد إجتماعى جد
تتولى فيه الرأسمالية المتصاعدة تحمل نصيبها فى الانفاق الاجتماعى العام
طريق : ـ

٢-١ تحميل المشروعات الاقتصادية الرأسمالية بتحويل جزء من فائض ما تحققه
أرباح على صورة خدمات ومرافق عامة للبيئة ، البيئات التى تتواجد فيها
المشروعات ، بحيث تمول وتدير مشروعات خدمية لصالح المواطن من س
هذه البيئة . (مدارس ـ مستشفيات ـ أندية ـ مؤسسات رعاية أمومة ــ طفول
مسنين ـ متنزهات وحدائق ـ مشروعات إسكان ... إلخ) وبذلك تسهم الرأس
الوطنية فى التنمية الاجتماعية وبما يرتبط بتحسن مستوى معيشة المواطن .

٢-٢ تخصيص جزء من ناتج المشروعات الاقتصادية الرأسمالية وأرباحها نحو البـ
العلمى للأنفاق منه فى ميزانية البحوث والدراسات العليا وتطوير التعليم ال
والجامعى ، مع الارتباط بالنشاط المعين الذى يمارسه المشروع الاقتص
زراعى ـ صناعى ... إلخ . وتشجيع الابتكار والخلق والابداع الذى يقدمه النابـ
من أبناء المجتمع .

٢-٣ أن تكون هناك سياسة علمية بحثية بعيدة المدى ، مستندة إلى الدراسة الواق
للمجتمع المصرى تحدد إتجاهات التطوير والتغير والمشكلات السائدة فى المجت
وإمكانيات التعامل مع كل متغيراتها وفق خطط ومراحل مستقبلية مع الاهت
بدراسات التخطيط المستقبلى وبحوث العمليات فى هذا المجال .

٢-٤ حفز القطاع الخاص من خلال نظم الضرائب والتسهيلات التى تمنحها الدو
للنشاط الخاص ، للمساهمة فى برامج التنمية ، بحيث ترتبط هذه التسهيلات وند

الضرائب المقترحة بالاسهام الحقيقى للمشروع الاقتصادى فى توفير الخدمات والمرافق والرفاهية الاجتماعية .

٣- تستطيع الدولة الاتجاه نحو القطاع الخاص لتوفيروتنفيذ برامج الرعاية والخدمات المتصلة بها وفقا للآليات التالية :

٣-١ تحديد انواع البرامج والخدمات الى يمكن تقديمها عبر المؤسسات الخاصة على أن توفرها الأخيرة، وتمولها الميزانية العامة للدولة بالمشاركة مع المستفيد (المواطن).

٣-٢ فيما يتعلق بالخدمات التى لابد من تحملها عبر الانفاق الحكومى (التحويلات التى تذهب للأفراد والأسر كخدمات المساعدات العامة والضمان الاجتماعى) يمكن أن تقدم أيضا عبر مؤسسات القطاع الخاص وفق نظم تعمل فيها المؤسسة الخاصة باعتبارها مندوبا عن الجهاز الحكومى بحيث تكون إدارة الخدمات وتنفيذها وتقديمها جزءاً من نشاط المؤسسة الخاصة ، إلا أنها تسير وفق رقابة الجهاز الحكومى وما يضعه من ضوابط .

٤- وضع حدود واضحة العالم للفئات الاجتماعية المستحقة للدعم الكامل على أن يربط ذلك بدراسات حول الاستهلاك الفردى والجماعى للسلع والخدمات ، ومدى إشباع الحاجات الاساسية، وتحديد خط واضح للفقر يتم على أساسه تحديد الفئات المحتاجة لتدخل الدولة .

٤-١ ويرتبط بما سبق ضرورة إعادة تنظيم برامج وخدمات الرعاية الموجهة لهذه الفئة وفق ضوابط تكفل وصول الخدمات الداعمة لمستحقيها سواء كانت مشروطة أو عامة .

٤-٢ تحديد كيفية توصيل وتغطية إحتياجات الفئات المحرومة والمعرضة للخطر at Risk groups عبر شبكة قومية توفر إمدادات الأمن الاجتماعى للمواطنين تصل إليهم عبر قنوات محلية منظمة.

٤-٣ ضرورة وضع نظم متدرجة متمايزة للفئات المحتاجة تتناسب مع نوع كل إحتياج ومدى شدته ونوع الأخطار المحرقة بالأفراد المعرضيه للتهديد . وبحيث تتلاءم برامج المواجهة مع الحاجات .

٤-٤ تنمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى إبتداء من المحليات ، فى توفير الدعم عبر إذكاء روح التماسك الاجتماعى ، ويمكن أن تلعب المؤسسة الاعلامية والتعليمية والدينية أدواراً بارزة فى هذا المجال .

٤-٥ يمكن للجهاز الحكومى ، أن يعتمد على المؤسسات غير الحكومية فى تنفيذ بعض برامج الخدمات الاجتماعية ، على أن تتولى أجهزة الحكومة الدعم الانفاقى على هذه البرامج .

٤-٦ إنشاء نوع من الضرائب على الدخول العالية ، يوجه عائدها مباشرة للخدمات والمرافق العامة ، سواء كانت الدخول ناتجة عن نشاط إقتصادى صناعى ـ زراعى ـ تجارى ـ خدمى ، وبحيث تتناسب قيمة الضريبة مع العائد الدخلى ـ الأمر الذى يوفر مصدرا أساسيا لتمويل الخدمات والمرافق عبر آليات غير تضخمية .

٥ - تعتبر التشريعات الاجتماعية آلية هامة من آليات الدولة التى يمكن إستخدامها بفاعلية فى تحديد كيفية تحقيق العدل الاجتماعى ، ونظراً لما يرتبط بالتشريع والقانون من إلزام بالتنفيذ ، فإنه من المتعين إعادة دراسة مجموعات التشريعات والقوانين المتصلة بالعدل الاجتماعى فى الجوانب الأتية :

٥-١ سياسات الأجور والتشغيل والعمالة .

٥-٢ سياسات الضرائب .

٥-٣ نظم المساعدات العامة والضمان الاجتماعى .

٥-٤ نظم الاسكان ودور الدولة فى تنظيم العلاقة بين المستأجر والمالك.

وكل من المتغيرات السابقة تحتاج إلى تنظيم لكافة التشريعات والتدابير والاجراءات بما يضمن تحقيق كفاءة فى إدارة وتنظيم الخدمة .

٦- وضع برامج وسياسات ذات أولوية بالنسبة للمشكلات القومية وكيفية مواجهتها طبقا لمخطط قومى شامل . وقد يكون هناك من الأجهزة الوطنية كالمجالس القومية المتخصصة ومراكز البحث العلمى دور فاعل فى رسم وصياغة البرامج والسياسات .

٧- ربط النشاط السياسى للأحزاب والنقابات وتنظيمات الحكومة فى الادارة المحلية بسياسة تحقيق العدل الاجتماعى ، عبر مشاركة فعالة لهذه التنظيمات فى دراسة المشاكل والأمور والقضايا ذات الأولوية المتصلة بالسياسة الاجتماعية والعدل الاجتماعى وإقتراح حلول مناسبة لها فى ضوء تفاعل هذه التنظيمات وفى جميع المواقع مع المواطن .

مصادر الدراسة وهوامشها

١ ـ يمكن الرجوع إلى دور الدولة فى هذا المجال باستفاضة فى :
البنك الدولى للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ ، الركود الاقتصادى العالمى
وآفاق الأنتعاش . ص ص ٦١ ـ ٧١ .

٢ ـ لفهم أكثر لمسألة الدولة ومفهوم الهيمنة عند "جرامشى" أنظر نيكوس بولانزاس ـ "عادل غنيم مترجم" ـ السلطة السياسية والطبقات الإجتماعية دار ابن خلدون ـ بيروت . ط (٢) ١٩٨٢ ص ص ١٥٨ ـ ١٦٤ .

٣ ـ ى بيفسنر (ترجمة فؤاد أيوب) راسمالية الدولة الأحتكارية ونظرية العمل عن القيمة .دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٨٤ . ص ص ٢٦٧ ٢٧٢ .

٤ ـ المرجع نفسه .

5 - Harold wilensky , 1975 ; The welfare state and Eguality los Angelos :university of california . P.xiii .

٦ـ أنظر فى هذا المعنى بوسع : ـ
Adrian Dekok ; Crisis in the welfare states ; in : -
Social Policy & Administration . vol : 18 , No . 2 Sum 1984 - P . 157 .

٧ ـ عولجت هذه الموضوعات تفصيلاً فى دراسة أكثر شمولية أنظر :
محروس خليفة : ممارسة الخدمة الإجتماعية : قراءة جديدة فى قضايا الرعاية الإجتماعية الطبعة الأولى دار المعرفة الجامعية ١٩٨٩ . الإسكندرية .

٨ ـ يخرج موضوع مناقشة تصنيف برامج الرعاية الإجتماعية ومعايير ذلك التصنيف عن إهتمام الدراسة الحالية لأنه يحتاج إلى دراسة مستقلة فى حد ذاته . وبرامج الرعاية ويمكن الرجوع إليها وهى دراسة Gilber, specht
See for details : Nile Gilbert, H. specht . Dimensions of social welfare . Policy . Prentice - Hall Inc, Englewood cliffs . New Jersey 1974 .

٩ ـ حول مبدء ومفهوم الأمن البشرى والتنمية البشرية ٢٠ : ٢٠ يرجع إلى :
تقرير التنمية البشرية (مصر) . وهو الانتاج الأساسى لمشروع التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الانمائى للأمم المتحدة لسنة ١٩٩٥ . وهو يعنى بتوفير الحماية للفرد من تهديدات الحياة ـ بالمناسبة فان المفهوم اعترف به عالميا فى المؤتمر الدولى وصدر لأول مرة فى التقرير الدولى للتنمية البشرية لعام ١٩٩٤ والصادر عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

١٠ ـ عولجت هذه المسألة باستفاضة فى اطروحتى التى قدمتها لنيل درجة الدكتوراه : تحت عنوان " إتجاهات التغيير فى سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر ٥٢ ـ ١٩٧٠ " كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية ـ ١٩٨٣ .

١١ ـ يخرج حصر إجراءات وممارسات وسياسات النظام خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٧٠ عن الاهتمام الاساسى لهذه الدراسة ، ويمكن الرجوع إلى أهم القوانين التى شكلت ملامح الصورة الاقتصادية لمصر الناصرية فى :

محمود عبد الفضيل الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى معهد الأنماء العربى طرابلس ليبيا ، ١٩٨٠ ص ص ٢٣١ ـ ٢٩٨ .

١٢ ـ يمكن الرجوع لمزيد من التفاصيل إلى محمود عبد الفضيل : المرجع السابق وخصوصا الفصول ٦ ، ٧ ، ٨ ، ص ص ١٢٩ ، ٢٠٢ .

لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

١٣ ـ بنت هانش ـ سمير رضوان : العمل والعدل الإجتماعى (مصر فى الثمانينات) دراسة فى سوق العمل ـ الفصل الثالث .دار المستقبل العربى ـ ١٩٨٣ .

١٤ ـ أنظر : أمانى قنديل : صناعة السياسة الأقصادية فى مصر (٧٤ ـ١٩٨١) كتاب الأهرام الأقتصادى (العدد ١٦ يونية ١٩٨٩) . القاهرة ـ ص ص ٨ ـ ١٤ .

١٥ ـ أنظر : جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح ـ الجذور .. والحصاد والمستقبل (مجموعة باحثين) . قضايل أساسية (١) . المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٢ ص ص ٢٧ ـ ٦٩ .

* والتصريح الذى أدلى به " ديفيد روكفلر " منشور بجريدة النيويورك تايمز فى فبراير ١٩٧٤ . نقلا عن جودة عبد الخالق (محرر) المرجع السابق . ص ٦٨ . وقد يكون من المفيد التذكير هنا بأن الحديث سبق محادثات كامب ديفيد بفترة طويلة ، فهل كان التمهيد للإنفتاح الاقتصادى مقدمة إقتصادية للسياسة الخارجية التالية مع إسرائيل !!!

١٦ ـ بيانات مستقاه من الكتاب الأحصائى السنوى لسنوات مختلفة

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . والكتاب الاحصائى السنوى . سنوات ٨٨ـ ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ .

١٧ ـ متوسط التضخم فى الاقتصاد المصرى منشور بتقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير لسنوات مختلفة آخرها تقرير سنة ١٩٩٦ .

١٨ ـ البنك الدولى للإنشاء والتعمير : تقرير التنمية لسنة ١٩٩٦ . مرجع سبق الاشارة إليه ص ٢٥٨.

١٩ ـ رمزى زكى : دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع إستراتيجية مقترحة للأقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة . مطبوعات مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٨٣ ص ١٢٢ .

٢٠ ـ البيانات الواردة هنا مقومة بالدولار الأمريكى ومستقاه من تقارير التنمية التى يصدرها البنك الدولى للإنشاء والتعمير عن السنوات من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٤ . وتمثل حجم الدين الخارجى القائم والمنصرف بملايين الدولارات ، وقيم المساعدات الانمائية والتبادل التجارى مع العالم الخارجى (جدول٣) .

٢١ ـ الجدول رقم ٤ وجميع البيانات الواردة مأخوذة من الكتاب الأحصائى السنوى المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى لسنة ١٩٩٥ .

٢٢ ـ البيانات الواردة هنا فى الجدول رقم (٤) مأخوذة عن الأيرادات الجارية المصرية وموقع النظام الضريبى فيها ـ ومصدرها تقريرى البنك الدولى عن التنمية لسنتى ١٩٨٩ ، ١٩٩٢ .

٢٣ ـ يمكن لمزيد من المعلومات الرجوع إلى :
تقرير التنمية البشرية (مصر) ، معهد التخطيط القومى . مصدر سبق ذكره هامش رقم (٩) .

٢٤ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٠ ، ص ٢٨٩ ، مرجع سبق ذكره .

٢٥ ـ أنظر: تقرير التنمية: البنك الدولى للإنشاء والتعمير لسنة ١٩٩٦ ، مرجع سبق ذكره ص٢٣٨ .

٢٦ ـ يرجع إلى: تقرير التنمية البشرية (مصر) معهد التخطيط القومى، مرجع سبق ذكره ص٤٣،٤٤.

٢٧ ـ المصدر نفسه .

٢٨ ـ المصدر نفسه ص ـ (١١ ـ ١٥) ، وتؤيد هذه الآراء البيانات الصادرة عن الكتب الاحصائية السنوية .. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٢٩ ـ إعتمدنا فى بناء هذه المؤشرات حول دليل التنمية البشرية على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى الفترة من ١٩٨٦ ـ إلى ١٩٩٦ .

٣٠ ـ المصدر : تقرير التنمية البشرية (مصر) معهد التخطيط القومى ، مرجع سبق ذكره .

جداو ل الدراسة

الجدول رقم (١)

توزيعات الناتج المحلى الاجمالى والدخل القومى والرقم العام

لتكلفة المعيشة (سنوات مختلفة)

سنوات مختارة	الناتج المحلى الاجمالى	نصيب الفرد من الناتج المحلى بالدولار	نصيب الفرد من الدخل القومى بالجنيه	إجمالى الدخل القومى - مليون جنيه
١٩٦٥	* ٤٥٥٠	–	–	–
١٩٧٩	* ١٢٦١٠,٢	–	٣٢٦	١٣٩١٧,٩
١٩٨٠	* ٢٢٩١٢	–	–	–
١٩٨٣/١٩٨٢	* ٢٥٧٧٢,٥	–	٦٢١,٨	٢٦٩٨٩,٧
١٩٨٧/٨٦	* ٣٤٤٧٠	٦٢٠	١٠٤٤,٥	٥٠٥١١,٤
١٩٩٤	* ٤٢٩٢٣	٧٢٠	–	

الرقم العام لتكلفة المعيشة بناء على متوسط الأسعار القياسية للمستهلكين ١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠		
السنة	حضر الجمهورية	ريف الجمهورية
١٩٨٤	٦٤,٦	٦٦,٩
١٩٨٥	٧٣,٢	٧٤,٨
١٩٨٧	١٠٧,٤	١٠٤,١
١٩٨٩	١٥٣,٢	١٥٥,٣
١٩٩٠	١٧٩	١٨١,٥
١٩٩٢	٢٤٣,٥	٢٣٥,٥
١٩٩٤	٢٩٥,٢	٢٨١,٧

ملحوظة : جدول مركب بمعرفة الباحث

• البيانات الواردة فى الجدول مأخوذة عن تقرير التنمية : المصدر : البنك الدولى للإنشاء والتعمير لسنة ١٩٩٠ ومقوم بالدولار الأمريكى .

• الناتج المحلى مقوم بالجنيه المصرى وفقاً لتقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن سنوات مختلفة ١٩٨٨ / ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

الرقم العام لتكلفة المعيشة مستمد من متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمجموعات سلعية تشمل المواد الغذائية والسلع المعمرة والنفقات الطبية . وبمقارنة الأرقام الواردة فى الجدول مع أرقام تكلفة المعيشة ١٩٦٦ / ١٩٦٧ = ١٠٠ نجد أن هناك زيادة هائلة تجاوزت ١٠ أضعاف أرقام التكلفة فى هذه الفترة . الكتاب الاحصائى اسنوى لسنة ١٩٩٠ ص ٢٠٤ .

الجدول رقم (٢)

النسبة المئوية لحصة دخل الأسرة حسب

المجموعات المئوية للأسر *

بيان السنة	أقل ٢٠٪	ثانى خمس	الخمس الثالث	الخمس الرابع	أعلى ٢٠٪	أعلى ١٠٪
١٩٨٥	٥,٨٪	١٠,٧٪	١٤,٧٪	٢٠,٨٪	٤٨٪	٣٣,٢٪
١٩٩١	٨,٧	١٢,٥	١٦,٣	٢١,٤	٤١,١	٢٦,٧

* بيانات مصدرها تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولى للتنمية (الانشاء والتعمير) لسنة ١٩٨٩، أما بيانات سنة ١٩٩١ فقد وردت بتقرير التنمية عن سنة ١٩٩٦ . ص ٢٤٦ .

وقد أضيف إلى هذه الفئات فى تقرير سنة ١٩٩١ فئة أقل ١٠ ٪ ونسبتها ٣,٩٪ .

الجدول رقم (٣)

توزيع الدين العام الخارجي ونسبته إلى الناتج القومى وخدمة الدين والمساعدات الانمائية الدولية والتضخم السنوى

السنة	الدين العام الخارجى القائم والمنصرف بملايين الدولارات من الناتج القومى كنسبة				خدمة الدين كنسبة ٪ من				صافى المساعدات الانمائية من جميع المصادر المنصرفة بملايين الدولارات ١٩٨١-٨٧		قيمة المساعدات لسنة ١٩٨٧ كنسبة ٪ من		متوسط التضخم السنوى فى الفترة	إجمالى الدين العام والخاص	معدل التبادل التجارى مع العالم الخارجى
					الناتج القومى الاجمالى		صادرات السلع الخدمات				الناتج القومى الإجمالى				
	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	المنصرف	نصيب الفرد بالدولار			٨٠ ـ ٨٧	١٩٨٧	
١٩٨٧ / ٧٠	١٧١٣	٣٤٥١٥	٪٢٢,٥	١٠٥,٤	٪٤,٨	٪٤,٦	٪١٨,٥	٪٣٨	١١٢٦٤	٣٥,٢	٪٤,٩		٩,٢	٣٥٦١٣	٪١٤٧ : ١٩٨٥
السنة	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	٨٠	١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٠	–	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٤		
١٩٩٤ / ٨٠	١٩١٣١	٣٣٣٥٨	٪٨٩,٢	٪٧٨,٩	٪١٣,٨	١٥,٨	٪٢١٣,٩	٪٢٣١,٨	٥٥٨٤	ونسبتها ٪١٧,٢ من الناتج القومى الاجمالى	٦,٥	٦,٤	١٦,٤		٪٩٥ :١٩٩٤

١ ـ بيانات الجدول مركبة عن تقارير البنك الدولى للإنشاء والتعمير لسنوات مختارة أخرها التقرير المنشور عن سنة ١٩٩٦ .

٢ ـ الدين العام الخارجى هو الدين المترتب لدائنين تضمنه الدولة والهيئات العامة . أما فوائد خدمة الدين فهى القيمة التى تدفع لتسديد أصل الدين وإستهلاكه . وجميع الأرقام الواردة هنا مقومة بالدولار الأمريكى ومستمدة من التقارير المشار إليها عالية .

٣ ـ نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى مقومة بالقوة الشرائية معادلة ومقارنة بالدولار الأمريكى وفقا لبرنامج وضعته الهيئة الدولية لمعادلة الأرقام الواردة وفقا للعملات المحلية الوطنية فى مجموعات إقتصاديات البلدان المختلفة حتى يسهل إخضاعها للمقارنات والحسابات الدولية ويجب أخذ هذه الأرقام كمؤشرات بتحفظ .

الجدول رقم (٤)

جدول نفقات الموازنة العامة للدولة (١) وإجمالى الانفاق الحكومى

كنسبة ٪ من الناتج المحلى

بالمليون جنيه — الايرادات الضريبية بالمليون جنيه *

السنوات	فوائد الدين العام / محلى وخارجى	أجور	معاشات	الدعم	ضرائب متنوعة	إيرادات غير ضريبية	إجمالى ايرادات الضرائب
٩٢/٩١	٩٥١٠	٨٠٢٩	٢٧٦٣	٧٢٣٧	٢٤٢٨٦	١١٣٩١	٤١٤٠٦
٩٣/٩٢	١٣٣٠٩	٩٨٠٣	٣٥٢٦	٤٠٤٧	٢٧٣٣٤	١٣٦٨٦	٤٦٧٠٣
٩٤/٩٣	١٦٤٢٦	١١٠٢٦	٣٨٦٤	٣١٧٠	٣١١٦٤	١٥٠٥٣	٥١٧١١

إجمالى الانفاق العام كنسبة ٪ من الناتج المحلى الاجمالى

السنة / البيان	٨٧ / ٨٦ ٪	١٩٩١/ ٩٠ ٪	١٩٩٢ / ٩١ ٪	١٩٩٣ / ٩٢ ٪
اجمالى الانفاق العام	٤٦,٥	٤٠,٤	٤٦,٢	٤٥
مدفوعات الفوائد	٣,٥	٥	٦,١	٨,٦
الأجور	٧	٦,٢	٥,٩	٦,٥
الدعم	٣,١	٢,٩	٣,٢	٢,٦
الاستثمار الرأسمالى	٢١,٦	١٨,١	٢٢,٩	١٧,٩

(١) بيانات مأخوذة من الكتاب الاحصائى السنوى لسنة ١٩٩٥ جدول ١١ ـ ٩ .

* ويشير تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولى لسنة ١٩٨٩ إلى أن الإيرادات الجارية للحكومة تتضمن من بين أهمها قاطبة الضرائب العامة على الدخل والأرباح وزيادة رأس المال (سنة ١٩٨٧ مثالا) وقد بلغت ١٥,٢٪ ، وضرائب السلع والخدمات ١٤,٦٪ ، وأخرى ٧,٩٪ وبالتالى يكون مجموعها ٣٧,٧٪ ، بينما كانت الايرادات من غير الضرائب ٣٧ ٪ فقط . ويكون إجمالى الايراد الجارى كنسبة من الناتج القومى الاجمالى ٣٩٪ أما فى سنة ١٩٨٩ فقد كانت إيرادات الضرائب بمثابة ٢٣٪ من الناتج القومى الاجمالى ومثلث الضرائب المباشرة ٢٣,٣٪ من مجموع الضرائب ـ (تقرير البنك لسنة ١٩٩٢) . وفى وقت لاحق لعام ١٩٩٤ كان متوسط التضخم (معدل مكمش الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة ٨٤ ـ ١٩٩٤) مساوياً (١٦,٤) .

الجدول رقم (٥)

بعض مؤشرات الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة والخدمات الصحية

لسنوات مختارة *

السنة	الخدمات الصحية			الوحدات الاجتماعية				عدد الأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعى				متوسط نصيب
	إجمالى عدد الأسرة	إجمالى وحدات الأمومة والطفولة	وحدات الخدمة الصحية فى المدن	وحدات حضرية	وحدات ريفية	حضرية / ريفية + أخرى	المجموع	معاشات	مساعدات	عاملين سابقين	الاجمالى	الأسرة بالجنيه
١٩٨٢	٨٧٤٥٣	٢٨٥٣	٥٩٥٤١	٣٦٧	٨٣٨	٨٥	١٢٩٠	٣٣٩٧٤٥	٥١١٢٤	٣٦٠١	٣٩٤٤٧٠	٢١
١٩٨٩	١٠١٨٦٥	٢٨٩٩	٦٦٦٩٧	٤٧٨	٩٩٨	٨٩	١٥٦٥	١٣٩٤٦٨	٤٠٢٤٥	٢٨٢٤	١٨٢٥٣٧	٥٣
١٩٩٤	١١٣٠٢٠	٢٨٩٩	٦٨٣٥٣	٥٩٩	١١٤٢	٨٧	١٨٢٧	١٧٣٨٥٨	٢٦٤٨٢	٤٠٣١	٢٠٤٣٧١	٩٩,١
معدل الزيادة بين سنتى ٨٢/١٩٩٤	٪٢٩	٪١٨,٢	٪١٤,٨	٪٦٣,٣	٪٣٦,٣	٪٠,٢	٪٤١,٦	ـ ٪٤٩	ـ ٪٤٨,٢	٪١٢	ـ ٪٤٨,٢	٪٣٧,١

* جميع بيانات الجدول مستقاة من : المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . الكتاب الاحصائى السنوى لسنتى ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ والجدول مركب بمعرفة الباحث ، حسبت معدل الزيادة بين سنتى ١٩٨٢ ، ١٩٩٤ على أساس أن ١٩٨٢ = ١٠٠

وعلى أى حال فإن التقارير الصادرة عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير تشير فى السنوات الأخيرة إلى حدوث بعض التحسن النسبى فى الخدمات الصحية فى مصر على الرغم من إنخفاض نصيب هذه الخدمات فى الانفاق الحكومى . بينما تشير أرقام الجدول الخاص ببرامج الضمان الاجتماعى إلى مدى إنكماش وتقلص الأعداد المستفيدة من هذه البرامج ، وتدنى متوسط نصيب الأسرة التى تعيش فى مستوى الفقر المطلق وهم جميعاً دون حظ الفقر . فى وقت قدر فيه عدد من هم دون حظ الفقر بحوالى ١٩ مليون فرد .

الجدول رقم (٦) أفراد العينة بحسب المهنة والنشاط العملى
والعمر والحالة التعليمية والحالة الزواجية

البيان	التوزيع بحسب المهنة		العمر بالسنة تكرارات						الحالة التعليمية					الحالة الزواجية تكرارات		
	تكرار	نسبة ٪	٣٥ـ	٤٠ـ	٤٥ـ	٥٠ـ	٥٥ـ	٦٥ـ٦٠	يقرأ ويكتب	تعليم أقل من ثانوى	تعليم ثانوى	تعليم جامعى	دراسات عليا	أعزب	متزوج	مطلق
مشتغلون بالزراعة والصيد	٥٠	١٦,٦	٨	١٢	١٥	٧	٦	٢	٣٩	٩	٢	–	–	٤	٣٨	٨
مستخدمون وحرفيون وعمال خدمات	١٠٠	٣٣,٣	١٩	١٧	٢٥	١٢	٢١	٦	٥٩	٣٨	٣	–	–	١٦	٧٤	١٠
موظفون فى الأعمال الادارية والكتابية	٥٠	١٦,٦	١٢	١٤	١١	٤	٧	٢	٤	١٦	٢٤	٦	–	٢	٤٧	١
موظفون فى وظائف عليا تخصصية	٥٠	١٦,٦	٧	١٠	١٣	٨	٩	٣	–	–	–	٤٨	٢	٢	٤٨	–
أصحاب أعمال ورأس مال خاص	٥٠	١٦,٦	٤	١١	١٥	٧	٥	٨	١٤	٩	٩	١٢	٦	١	٣٧	١٢
المجمـــــــوع	٣٠٠	–	٥٠	٦٤	٧٩	٣٨	٤٨	٢١	١١٦	٧٢	٣٨	٦٦	٨	٢٥	٢٤٤	٣١
النسبة المئويـــة ٪	–	٪١٠٠	١٦,٦	٢١,٣	٢٦,٣	١٢,٦	١٦	٧	٣٨,٦	٢٤	١٢,٦	٢٢	٢,٦	٨,٣	٨١,٣	١٠,٣

ن = ٣٠٠ مفردة ، المتوسط الحسابى للأعمار = ٤٥,٥ سنة
حيث الانحراف المعيارى لمتوسط الأعمار ١٤,٨

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة بحسب حجم الأسرة ونوع الاقامة والاعالة والدخل الشهرى

البيان	حجم الأسرة تكرارات				نوع الإقامة تكرارات			الاعالة تكرارات		الدخل الشهرى على وجه التقريب بالجنيه						
	أقل من ٥ أفراد	٥ ـ	٨ ـ	١٠ أفراد فأكثر	يقيم بمفرده	مع أسرته	مع آخرين	مسئول عن اعالة	غير مسئول	أقل من ٢٠٠	٢٠٠ـ	٤٠٠ـ	٦٠٠ـ	٨٠٠ـ	١٠٠٠- فأكثر	ليس له دخل محدد	ليس له دخل خاص
مشتغلون بالزراعة والصيد	١٨	٢٢	٨	٢	٣	٣٨	٩	٤٨	٢	٨	١٧	١٢	ـ	ـ	ـ	١٣	ـ
مستخدمون وحرفيون وعمال خدمات	٣٨	٤٢	٩	١١	٩	٧٨	١٣	٨٩	١١	٣٧	١١	١٠	١٣	٨	ـ	١٢	٤
موظفون فى الأعمال الادارية والكتابية	٤	٢٨	١٢	٦	٢	٤٧	١	٤٧	٣	٥	١٨	٦	١٠	١١	ـ	ـ	ـ
موظفون فى وظائف عليا تخصصية	٢٧	١٣	١٠	ـ	ـ	٤٩	١	٤٩	١	ـ	٢	١٦	٨	١٥	٩	ـ	ـ
أصحاب أعمال ورأس مال خاص	٨	١٧	١٩	٦	ـ	٥٠	ـ	٥٠	ـ	ـ	ـ	ـ	٥	٧	٣٤	٤	ـ
المجمـــــــــوع	٩٥	١٢٢	٥٨	٢٥	١٤	٢٦٢	٢٤	٢٨٣	١٧	٥٠	٥٣	٤٤	٣٦	٤١	٤٣	٢٩	٤
النسبة المئويـــــة ٪	٣١,٦	٤٠,٦	١٩,٣	٨,٣	٤,٦	٨٧,٣	٨	٩٤,٣	٥,٦	١٨,٧	١٩,٨	١٦,٥	١٣,٥	١٥,٣	١٦,١	٩,٦	١,٣

* توزيع الدخل بين المبحوثين ممن لهم دخل معروف ، = ٢٦٧ حيث يتم إستبعاد فئتى من ليس لهم دخل محدد ، ومن ليس لهم دخل خاص (٣٣ حالة)

** النسبة هنا إلى ن = ٣٠٠ متوسط الدخل الشهرى = ٥٨٢,٧ جنيهاً بانحراف معيارى ٢٦٠ .

جدول رقم (٨)

توزيع رأى المبحوثين حول الاعلام بأفكار الانفتاح الاقتصادى ومصادره والانطباعات التى يذكرها المبحوث حول الانفتاح

البيان	تذكر انتشار الاعلام بالانفتاح		المصادر التى كان لها التأثير المباشر								الانطباعات عن الانفتاح وآثاره								
	نعم	لا	صحافة	اذاعة	تليفزيون	الأسرة	أصدقاء	زملاء عمل	أكثر من مصدر	لا يتذكر	مهم اقتصاديا	يحمل الخير	رفع مستوى المعيشة	توفير السلع	إختفاء الفقر	زيادة الاستثمار الأجنبى	زيادة فرص العمل	حل المشكلات الوطنية
مشتغلون بالزراعة والصيد	٤٧	٣	١٨	–	١٢	–	٩	–	١٧	٣	١٧	١٨	٢٥	٣٥	١٢	٢٨	١٥	٢٧
مستخدمون وحرفيون وعمال خدمات	٩٦	٤	١٥	٤	٥٩	–	٤٠	٧	١١	٤	٢٨	١٥	٢٤	٤٨	٣٨	١٥	١٠	١٥
موظفون في الأعمال الادارية والكتابية	٥٠	–	١٠	٦	١٨	–	١٥	٤	١٢	–	٢٠	١٢	٢٤	١٨	٣٧	١٥	١٨	٧
موظفون فى وظائف عليا تخصصية	٥٠	–	٢٨	١٠	٣٨	٥	٥	١٥	١٥	–	٢٣	١٤	٤٨	١٧	١٨	٢٧	١٤	١٨
أصحاب أعمال ورأس مال خاص	٥٠	–	٨	–	٢٨	٣	٦	١٠	٢٥	–	٥٠	١٦	٣٥	٢٨	٢٠	٥٠	٣٥	١٢
المجمـــــــــوع	٢٩٣	٧	٧٩	٢٠	١٥٥	٨	٧٢	٣٦	٨٠	٧	١٣٨	٧٥	١٥٦	١٤٦	١٢٥	١٣٥	٩٢	٧٩
النسبة المئويـــــة ٪	٩٧,٦	٢,٤	٢١,٣	٦,٦	٥١,٦	٢,٦	٢٤	١٢	٢٦,٦	٢,٣	٤٦	٢٥	٥٢	٤٨,٦	٤١,٦	٤٥	٣٠,٦	٢٦,٣

ن = ٣٠٠ لجميع المتغيرات فى الجدول

الجدول رقم (٩)

المتوسط الحسابى لقيم مجمعة عن أراء فئات المبحوثين حول متغيرات الاجابة عن سياسات وآثار الإدارة الحكومية قبل السبعينات وما بعدها *

الأرقام الرمزية للمتغيرات	١		٢		٣		٤		٥		٦		٧		٨	
الفئات الاجتماعية	قبل السبعينات المتوسط العام لقيمة الدرجة	بعد السبعينات المتوسط العام لقيم الدرجة	قبل المتوسط	بعد المتوسط	قبل المتوسط	بعد المتوسط	قبل المتوسط	بعد المتوسط	قبل المتوسط	بعد المتوسط	قبل المتوسط	بعد المتوسط	قبل المتوسط	بعد المتوسط	قبل المتوسط	بعد المتوسط
مشتغلون بالزراعة والصيد	٥	٣,٥	٥	٤,٥	٥	٣,٥	٥	٣,٥	٥	٢,٥	٥	٤	٤	٤	٤	٢
مستخدمون وحرفيون وعمال خدمات	٤,٥	٣,٥	٤,٥	٣	٤	٣	٤	٣,٥	٥	٢,٥	٥	٤	٤	٤	٤	٣,٥
موظفون فى الأعمال الادارية والكتابية	٥	٣	٤,٥	٢,٥	٤,٥	٢	٤	٣	٥	٣	٤,٥	٤	٤,٥	٣,٥	٣	٣,٥
موظفون فى وظائف عليا تخصصية	٤	٣	٤	٢	٤,٥	٢	٤,٥	٣	٥	٣,٥	٤,٥	٣,٥	٤	٣	٣	٣
أصحاب أعمال ورأس مال خاص	٣	٣	٣	٣	٤	٣	٤	٣,٥	٥	٣,٥	٤	٤	٤	٣	٣	٢,٥
المتوسط العام	٤,٣	٣,٢	٤,٢	٣	٤,٤	٢,٧	٤,٣	٣,٣	٥	٣	٤,٦	٣,٩	٤,١	٣,٥	٣,٤	٢,٩

طريقة حساب المتوسط العام للإجابة عن كل متغير من المتغيرات بطريقة المتوسط الحسابى لمجموع الدرجات التى قدمها جميع المبحوثين فى كل فئة من الفئات الخمس ، ولتحويل قيم الدرجات إلى تصنيف كيفى يتم إستخدام المفتاح التالى .

رأى إيجابى أكبر من ٣ ـ ٥

رأى سلبى قيم تقل عن ٣

رأى محايد متحفظ = ٣

* المتغيرات مدرجة بالسؤال رقم ١٤ باستمارة الاستبيان الموجه إلى فئات المبحوثين .

الجدول رقم ٩

الفئات	٩		١٠		١١		١٢		١٣		١٤		١٥		١٦	
	قبل السبعونات	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
١ – م . بالزراعة والصيد	٣,٥	٤	٥	٣	٥	٣	٥	٣	٥	٤	٣	٥	٤	٤	٤	٣
٢ –	٣,٥	٤	٤	٣	٤	٢,٥	٤	٤	٤	٤	٣	٥	٣	٤	٤	٣
٣ –	٣	٣,٥	٤	٢,٥	٤,٥	٢,٥	٥	٤	٤	٥	٣	٥	٣	٤	٤,٥	٢,٥
٤ –	٣	٣,٥	٤,٥	٢,٥	٤,٥	٣	٥	٤	٤,٥	٤	٤	٥	٤	٥	٣,٥	٤
٥ –	٣	٤	٤,٥	٤	٤	٣	٣	٣	٤,٥	٤	٤	٥	٤	٥	٤,٥	٤
المتوسط	٣,٢	٣,٨	٤,٤	٣	٤,٤	٢,٨	٤,٤	٣,٦	٤,٤	٤,٢	٣,٤	٥	٤,٢	٤,٤	٤,١	٣,٣

تابع الجدول رقم ٩

رمز	١٧		١٨		١٩		٢٠		٢١		٢٢		٢٣		٢٤		٢٥		٢٦	
	قبل السبعينات	بعد السبعينات	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
رمز الفئة	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
١ –	٥	٣	٢	٥	٣	٤	٤	٥	٥	٤	٣	٣	٢	٤	٤	٢	٥	٣	٢	٥
٢ –	٤	٢	٣	٥	٢	٤,٥	٤	٤	٤	٣	٢,٥	٤	٣	٥	٤	٣	٤	٢	٢	٥
٣ –	٤	٢	٢,٥	٤	٣	٤,٥	٣	٤,٥	٤	٢	٤	٤,٥	٣	٤	٤	٢	٥	٤	٣	٥
٤ –	٤	٢,٥	٣	٤	٤	٤,٥	٣	٤,٥	٤	٢,٥	٤	٥	٤	٥	٤	٤	٥	٣	٢	٤
٥ –	٥	٣	٣	٥	٣	٤	٤	٥	٤	٤	٥	٥	٣	٤	٤	٣	٥	٣	٢	٥
المتوسط العام	٤,٤	٢,٥	٢,٧	٤,٦	٣	٤,٣	٣,٦	٤,٦	٤,٢	٢,٩	٣,٧	٤,٣	٣	٤,٤	٤	٢,٨	٣	٤,٨	٢,٢	٤,٨

رقم الفئة	
رقم مسلسل عام	
رقم خاص	

دراسة وصفية عن

رأى المواطن المصرى حول

قضايا العدل الاجتماعى والسياسة الاجتماعية فى مصر

خلال الفترة من ٧٠ ـ ١٩٩٦

إعداد

د . محروس محمود خليفة

أستاذ / الرعاية الاجتماعية المساعد

كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية

١٩٩٦ / ١٩٩٧

أولاً : بيانات أساسية :

١ ـ **الاسم :**

٢ ـ **محل الاقامة :**

٣ ـ **نوع العمل أو المهنة والنشاط :**

٤ ـ **العمر :** ٣٥ ـ ( ) ٤٠ ـ ( ) ٤٥ ـ ( )
٥٠ ـ ( ) ٥٥ ـ ( ) ٦٠ ـ ٦٥ ( )

٥ ـ **الدخل الشهرى (بالتقريب) أقل من ٢٠٠ جنيه** ( ) ٢٠٠ ـ ( )
٤٠٠ ـ ( ) ٦٠٠ فأكثر ( ) ٨٠٠ ـ ( )
١٠٠٠ فأكثر ( ) غير محدد ـ ( )

٦ ـ **الحالة الزواجية :**

أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( )

٧ ـ **لمن سبق له الزواج : حجم الأسرة :**

أقل من ٥ أفراد ( ) ٥ ـ ( ) ٨ ـ ( )
١٠ فأكثر ( )

٨ ـ **ظروف الاقامة الحالية :**

يقيم بمفرده ( ) يقيم مع أسرته ( ) يقيم مع أقارب ( )

٩ ـ **الإعالة بالنسبة للآخرين :**

يعول أخرين ( ) ليس مسئولا عن إعالة أحد ( )

١٠ـ **الحالة التعليمية :**

يقرأ ويكتب ( ) تعليم أقل من الثانوى ( ) تعليم ثانوى ( )
تعليم عالى جامعى ( ) دراسات عليا ( )

ثانياً : رأى المواطن حول قضايا السياسة الاجتماعية والعدل الاجتماعى :

١١ ـ **هل تتذكر بدايات إنتشار موضوع الانفتاح الاقتصادى**

نعم ( ) لا ( )

١٢ـ **يا ترى ماهى أكثر المصادر التى عرفت من خلالها شئياً / معلومات عن الانفتاح وقتها**

صحافة ( ) اذاعة ( )
تليفزيون ( ) أحاديث الأسرة ( )
أصدقاء ( ) زملاء عملى ( )
أكثر من مصدر ( ) لا يذكر تحديداً ( )

١٣ ـ **ماهى الانطباعات التى تكونت لديك عن الانفتاح فى ذلك الوقت :**

- مهم للإقتصاد الوطنى ( )
- سوف يحمل الخير لأفراد المجتمع ( )
- سيرتفع مستوى المعيشة ( )
- سوف نحصل على ما نريد من سلع( )
- سوف يختفى الفقر ونعيش فى رفاهية ( )
- سوف يأتى الاستثمار والمال الأجنبى ( )
- زيادة فى فرص العمل ( )
- حل جميع مشكلاى البلد ( )

١٤ ـ **فضلاً : نريد أن نعرف رأيك بصراحة فى بعض سياسات وآثار الادارة الحكومية فى فترة ما قبل السبعينات وما بعدها . علماً بأن الدرجة النهائية لتقدير كل بند ٥ وأن الدرجة التى تقل عن ٣ = سلبى وما يزيد عن ذلك فهو إيجابى وأما ٣ فتعنى محايد فى الرأى .***

	الـــــــــــــــــرأى	مرحلة ماقبل السبعينات التقديرات					مرحلة مابعد السبعينات التقديرات				
		١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥
١	قدرة الحكومة على ادارة المرافق والخدمات لصالح الناس .										
٢	قدرة الحكومة على مواجهة الانحراف الظاهر فى الادارات الحكومية .										
٣	قدرة الحكومة على تلبية حاجات السكان (وخصوصاً الأساسية منها).										
٤	قدرة الحكومة على توفير عنصر الرقابة والانضباط فى الادارة .										
٥	حكومة تتدخل فى إدارة كل المرافق العامة .										
٦	مدى كفاية الدخل لمواجهة متطلبات المعيشة .										
٧	مدى قدرة الأسرة / الأفراد على تدبير ميزانية تلبية الحاجات .										
٨	موقف الحكومة من دعم الاستهلاك للفئات الأكثر حرماناً .										
٩	موقف الحكومة من دعم الاستثمار الانتاجى الخاص .										
١٠	نسبة الأفراد المعرضون للحرمان (الفقر) فى المجتمع .										
١١	مدى الاعتماد على الضرائب لتوفير موارد الإنفاق الحكومى .										
١٢	الموقف من عدالة توزيع العبء الضريبى بين الفئات .										
١٣	موقف الموازنة العامة للدولة .										
١٤	مدى الاعتماد على القروض والدين الداخل والخارجى .										
١٥	الموقف من وجود فوارق بين الطبقات من حيث الدخول .										

* **ملحوظة** : ضع علامة × أمام الاجابة التى تناسب رأيك فى العمود المقابل للمجموعة الأولى والعمود المقابل للمجموعة الثانية .

	الـــــــــــــــــرأى	مرحلة ماقبل السبعينات التقديرات					مرحلة مابعد السبعينات التقديرات				
		١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥
١٦	مدى الاعتماد على المشروع العام فى الاقتصاد الوطنى .										
١٧	مدى الاعتماد على المشروع الخاص فى الاقتصاد الوطنى .										
١٨	مدى كفاية النظام التعليمى لتوفير الخدمة التعليمية كما .										
١٩	مدى كفاية النظام التعليمى لتوفير الخدمة التعليمية كيفا .										
٢٠	مدى كفاية الخدمات الصحية لتوفير الخدمات الصحية للمواطن .										
٢١	مدى كفاية الشئون الاجتماعية ونظم الضمان الاجتماعى .										
٢٢	مدى كفاية الاسكان اموجه لذوى الدخل المحدود والنفقات متوسطة الدخول ، الاسكان الاقتصادى .										
٢٣	وجود البطالة بين الناس فى قوة العمل .										
٢٤	قدرة الحكومة على توفير فرص عمل فعلى للباحثين عنه .										
٢٥	وفرة السلع الغذائية ووتيسير الحصول عليها .										
٢٦	وفرة السلع الاستهلاكية المعمرة (المنزلية) .										

١٥ ـ **هل تعتقد أن الدولة بدأت تحد من التدخل فى مهامها الأساسة خلال الفترة الحالية ؟**

نعم ( ) لا ( )

فى الانتاج ( )

فى الخدمات ( )

فى تحقيق العدالة التوزيعية بين السكان ( )

١٦ ـ **فى حالة الإجابة نعم على أى من البنود السابقة فضلاً :**

ـ ماهى الآثار المترتبة على ذلك ؟

زيادة المشكلات وصور المعاناة بين الأغلبية ( )

قصور فى الخدمات والمرافق ( )

زيادة الاعتماد على القطاع الخاص ( )

تحميل المواطن أعباء مالية جديدة ( )

إنخفاض فى مستوى المعيشة ( )

تخفيض عن الدولة لتتحمل مهام أخرى جديدة ( )
تحسن فى أحوال المعيشة ( )
أخرى تذكر ( )

١٧ ـ **هل أنت من مؤيدى تدخل الدولة للقيام بالأدوار الأساسية فى الانتاج والخدمات والرفاهية ؟**

نعم ( ) لا ( ) نعم فى بعض الأدوار وهى ( )

ـ توفير السلع والخدمات العامة ( )
ـ إستقرار وتثبيت الأسعار ومراقبتها ( )
ـ إحتكار الدولة للموارد العامة لصالح جميع السكان ( )
ـ مسئولة كاملة عن جماعات الفقراء والمحرومين ( )
ـ بناء شبكة للأمن الاجتماعى لجميع المواطنين ( )
ـ المسئولية عن إيجاد وتوفير فرص العمل ( )

١٨ ـ **هل تفضل دولة تتدخل باعتدال لرعاية المحتاجين فقط** نعم ( ) لا ( )

١٩ ـ **فى حالة الاجابة " نعم " هل هناك أسس لهذا التدخل وماهى :**

ـ تحديد دقيق للفئات المحتاجة للتدخل . ( )
ـ تحديد أساليب وشروط لضمان وصول الرعاية لمستحقيها . ( )
ـ ضرورة توفر حد أدنى لخدمة مضمونة من الدولة . ( )
ـ الاستعانة برأس المال الخاص فى دعم شبكة الأمن الاجتماعى . ( )
ـ تنظيم أوجه الرعاية طبقاً لتصنيف ـ نقدى (إعانات مالية) ( )
ـ كيفى (خدمات وسلع) ( )
ـ أخرى تذكر . ( )
ـ الاستعانة بأجهزة متخصصة لتوصيل الخدمات إلى مستحقيها . ( )
ـ أخرى تذكر . ( )

٢٠ ـ **هل تثق فى إمكانية قيام رأس المال الخاص بتحمل مسئولية مباشرة فى تحقيق التنمية ؟**

نعم ( ) لا ( )

٢١ ـ **فى حالة الإجابة " لا " يسأل عن السبب ؟**

ـ رأس المال فى مصر يبحث عن الربح فقط ( )
ـ لم يتعود على تحمل المسئولية ويتسم بالأنانية ( )
ـ معظم قياداته ليست مؤهلة للقيام بهذه المسئولية ( )
ـ هناك مجالات لا يستطيع أن يتحمل فيها مسئولية للتنمية ( )
ـ ليس هناك رأسمالية بمعناها الدقيق كما فى الدول الغربية ( )
ـ يحتاج إلى خبرة وريادة من الجهاز الحكومى أصلا ( )

٢٢ ـ هل تؤيد الفكرة القائلة بقيادة القطاع الخاص للتنمية الاقصادية والاجتماعية فى مصر ؟

نعم ( ) لا ( )

يسأل عن السبب فى كلا الاجابتين :

٢٣ ـ نعم للأسباب التالية :

- مرونة الادارة فى القطاع الخاص ( )
- الكفاءة والقدرة على إدارة المشروع ( )
- وضوح الأهداف والحرص على تحقيقها ( )
- ضرورة الاسهام الوطنى فى التنمية ( )
- فى نجاح القطاع الخاص فى التنمية ، نجاح لأهدافه الاقتصادية ( )
- القطاع الخاص أكثر كفاءة فى إدارة المشروع الاقتصادى من الدولة ( )

٢٤ ـ لا للأسباب التالية :

- عدم قدرته على إدارة المجتمع ( )
- الأنانية والسيطرة لصالح أصحابه ( )
- قد تزداد صور الصراع فى ظل سيطرة رأس المال ( )
- لا يهتم كثيراً بمسألة العدل والتوزيع المتكافئ ( )
- يركز فقط على تعظيم المكاسب والأرباح ( )
- أخرى تذكر .....

٢٥ ـ ماهى فى رأيك أكثر المشكلات السائدة فى المجتمع المصرى منذ عقد السبعينات وحتى الآن مرتبة من وجهة نظرك بحسب مدى خطورتها على المجتمع ؟